دراسة مقارنة لإجراءات تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني TVET من جائحة كوفيد 19 وآثارها في كل من أستراليا وفنلندا وإمكان الإفادة منهما في مصر

د/ محمد حسن شحاته حسن

مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية

كلية التربية – جامعة حلوان

ملخص باللغة العربية:

يعد التغيير أمرًا لا مفر منه، وقد واجه العالم خلال السنوات الماضية واحدة من أعظم التحديات الوجودية التي واجهت المجتمع والتعليم، وظهور حالة من عدم اليقين في الرؤية المصاحبة لعالم المهن والأعمال والوظائف في مرحلة كوفيد 19 وما بعدها، وسعت الدراسة الحالية إلى دراسة التأثيرات السلبية للجائحة على نظم التعليم والتدريب التقني والمهني وإجراءات تعزيز استجاباتها، وتعافيها، ودراسة ما ترتب على ذلك من تطوير أو تغيير في هذا القطاع؛ حتى يتمكن من تلبية الاحتياجات الفورية للقوى العاملة وأماكن العمل الآن وفي مرحلة ما بعد الجائحة، وذلك ضمن السعي الجاد لاستئناف المستقبل المثمر، وإعادة تشكيل العالم الذي ستتغير معالمه والمهارات المطلوبة له كرد فعل منطقي لهذه الجائحة، بالإضافة إلى مستقبل بعض المهن والوظائف التي ستندثر بفعل الجائحة، أو خلق الفرص الجديدة التي ستؤثر بشكل كبير على الدول والأفراد أثناء مواجهتهم لهذه التحديات، ومرتكزة في ذلك على والمرونة، والاستدامة، والتوجهات الخضراء، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لوصف أبرز ما يميز خبرات الدول الأجنبية في تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني لجائحة كوفيد 19، وتحليلها وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل، وفي ضوء مدخل بناء المرونة Resilience-Building Approach؛ لفهم تأثير الأزمة والدروس التي يمكن للدول تعلمها لتحسين سياساتها وممارساتها التعليمية بعد جائحة كوفيد 19، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الدروس المستفادة من دراسة الخبرات، وذلك ساهم في صياغة إجراءات مقترحة لتحقيق التعافي من جائحة كوفيد 19 في مصر.

الكلمات المفتاحية: التعليم والتدريب التقني والمهني، التعافي، جائحة كوفيد 19، أستراليا، فلندا.

A Comparative Study of the TVET System's Recovery from COVID-19 Pandemic and its effects in Australia and Finland, and the Possibility of benefiting from them in Egypt.

Mohamed Hassan Shehata Hassan
Lecturer, Faculty of education, Helwan University

Abstract:

Change is inevitable, and the world has faced over the past years one of the greatest existential challenges facing society and education, which resulted in the emergence of a state of uncertainty in the vision of the world of professions, business and jobs in the time of Covid 19 pandemic and beyond .The current Study seeks to study the negative effects of the pandemic on technical and vocational education and training system in some countries and study the measures taken by these countries to enhance their responses and recovery in order to be able to meet the immediate needs of the workforce and workplaces at the current time and in the post-pandemic stage, within the serious quest to resume a fruitful future, and reshape the world whose features and skills required for it will change as a logical response to this pandemic, in addition to the future of some professions and jobs that will be destroyed by the epidemic and the opportunities that will be created which are based on flexibility, sustainability, green trends, investment in information technology and digital transformation and thus will significantly affect countries and individuals. The study used the comparative approach to describe the most prominent features that characterize the experiences of the selected foreign countries in enhancing the response and recovery of the technical and vocational education and training system to the Covid 19 pandemic, and then analyze and interpret it in the light of contextual factors, and in light of the Resilience-Building Approach to understand the impact of the crisis and the lessons that countries can learn to improve their educational policies and practices after Covid 19 pandemic. The study found a lessons learned from studying the foreign experiences, and this contributed to the formulation of the proposed measures to achieve response to Covid 19 pandemic and recovery from its effects in Egypt.

Keywords: TVET, COVID-19 Pandemic, Recovery, Australia, Finland.

القسم الأول ــ الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

يؤدي التعليم والتدريب التقني والمهني دورًا مهمًّا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفرضت جائحة كوفيد 19 تحديات وفرصًا كبيرة أمامه؛ وأعادت التشكيل الجذري للتعليم والمهن مستقبلًا، كما ظهرت الفجوات بين البشر والنظم في كل مجالات الحياة، مثل: الدخل، والمهارات المهنية ومرونتها، ومرونة نظم التعليم وقابليتها للتطور والتغير، وقدرة الدول على إدارة الأزمة.

وتسببت جائحة كوفيد 19 في أكبر اضطراب في أنظمة التعليم في التاريخ؛ وتأثر ما يقرب من 1,6 مليار متعلم في أكثر من 190 دولة؛ ففرضت العزلة الذاتية للأشخاص في المنزل، وإجراءات التباعد الاجتماعي، وإغلاق الحدود المشتركة، والالتزام الصارم بالتدابير الصحية، وتقييد بعض أنشطة العمل، وتعجيل الاختبارات، وإغلاق المدارس، والجامعات، والوقاية من التجمعات الاجتماعية يتم تطبيق كل هذه الإجراءات العاجلة لمنع تفاقم حالة الوباء. (Majumdar, S., Araiztegui, I., & Tknika, B. V.: Majumdar, S., Araiztegui, I., & Tknika, B. V.: 2020, p. 3)

وقد وحدت المؤسسات الدولية جهودها، مثل: منظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو، والبنك الدولي في مسح **(الممارسات الجيدة الساعية إلى تخفيف تأثير الوباء على التعليم والتدريب التقني والمهني)**، وتستهدف مقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني والمستمر، مثل: وزارات العمل والتعليم، والشركاء الاجتماعيين، وأطلقت **منظمة العمل الدولية والشبكة العالمية للتلمذة الصناعية** The Global Apprenticeship Network (GAN) دراسة استقصائية حول تطوير الموظفين وتدريبهم في سياق الوباء، وتستهدف المؤسسات العامة والخاصة وغيرها من المنظمات، كما أنشأت **اليونسكو والمركز الدولي للتعليم والتدريب التقني** (Unevoc) منتدى TVeT Forum، وهو عبارة عن منصة توفر الدعم المتبادل والمعرفة والتعلم من الأقران لمقدمي التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى قائمة الموارد لدعم الاستمرارية. (Chircop, Eulalia Claros: 2020, p. 8)

وأطلقت منظمة اليونيسف بالتعاون مع جامعة جونز هوبكنز والبنك الدولي متعقب تعافي التعليم العالمي لكوفيد 19 COVID -19 Global Education Recovery

Tracker؛ لمساعدة الدول في اتخاذ القرار من خلال تتبع جهود إعادة الفتح والتخطيط للتعافي في أكثر من 200 دولة وإقليم، ويهدف المتعقب إلى تقديم أدلة تُعلم صانعي السياسات والباحثين العاملين على استجابات كوفيد 19، وتم تصميم الأداة بحيث تتمتع بالمرونة لدمج القضايا الناشئة مع تقديم اتجاه زمني للإجراءات. (COVID-19 Global Education Recovery Tracker: 2022)

وكانت أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني عالميًّا سريعة في الاستجابة والتكيف؛ لضمان استمرارية التعليم وحماية سلامة المتعلمين، وتنوعت خطط مواجهة الأزمة مع في ظل عدم الاستقرار؛ وشملت سياسات احتواء الجائحة فرص التفكير في الحياة العملية؛ ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وربما إعادة النظر في الأهداف المهنية والشخصية، وقد عزز الاعتراف المتجدد بالترابط المجتمعي، مع تسليط الضوء على السياق الأكبر الذي نعيش ونعمل فيه الروابط بين العمل، والحياة الاجتماعية، على نطاق غير مسبوق، ومع انتقال الأفراد والمنظمات من هذه المرحلة الأولى من التكيف مع الجائحة تغيرت جميعها بسبب التجربة، وسينعكس ذلك في الطريقة التي نفكر بها في العمل ونتعامل معه في المستقبل. (Hite, L. M., & McDonald, K. S.: 2020, p. 4)

وبالتالي فإن الأزمة التي أوجدتها الجائحة على قدر ما تحمل من تحديات كبيرة أمام نظام التعليم، ومنها التعليم والتدريب التقني والمهني إلا أنها حفزت التفكير في الطريقة التي يقدم بها التعليم والتدريب، والطريقة التي ننظر بها إلى الموارد، ونقدم بها المعرفة والخبرة للطلاب، كما اتخذت العديد من الدول الإجراءات اللازمة للتعافي من الجائحة، ورغبة في تحقيق التعافي لنظام التعليم والتدريب التقني والمهني؛ لتفادي الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19.

فقد أظهرت **أستراليا** مرونة كبيرة في مواجهة الجائحة؛ فأطلقت الحكومة مجموعة من القرارات والإصلاحات المهمة، منها: اتفاق تطوير المهارات بين الولايات الأسترالية، لتطوير خارطة طريق لإصلاح التعليم والتدريب المهني، وتم إنشاء المعهد الوطني للوظائف عام 2019م، كمصدر أساسي ومعتمد للمعلومات عن التعليم والتدريب التقني والمهني على مسارات ما بعد المدرسة، وقامت الجنة المرجعية لصناعة التعليم بتحديد الاحتياجات والمهارات المطلوبة في وحدات الكفاءة الحالية، فتم تطوير مجموعة من المهارات على التعلم الإلكتروني، والبحث في التقييم، وتقديم وحدات جديدة وطرق جديدة للتقييم الجيد عبر الإنترنت؛ لضمان تغطية مقدمي الخدمات للقواعد والأدلة والمبادئ الخاصة بالتقييم مع

الحفاظ على سلامة ما يتم تسليمه. (Australian Skills Quality Authority: paper (No. 1, 2021, p. 13

كما تم إطلاق برنامج JobTrainer: بدأ البرنامج في النصف الثاني من عام 2021، من خلال ترتيب تمويل مشترك، وتقوم الحكومة الأسترالية بالشراكة مع حكومات الولايات والأقاليم، بهدف مساعدة تاركي المدارس والباحثين عن عمل على اكتساب مهارات جديدة من خلال إعادة التدريب ورفع المهارات. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 15)

وفي أعقاب الجائحة، أعلنت **فنلندا** خطة التعافي والصمود من الجائحة، لتعزيز الانتعاش القوي والاستعداد للمستقبل، ومساعدة فنلندا على أن تصبح أكثر استدامة ومرونة واستعدادًا للتحديات، وتعزيز فرص التحولات الخضراء والرقمية (European Commission: 2020)، وتم تعديل تشريعات التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل مؤقت، يسمح التشريع المعدل للطلاب بإثبات كفاءتهم من خلال أداء مهام عملية تشبه مواقف وعمليات العمل الحقيقية، في حال تعثر تنفيذ ذلك، فعلى سبيل المثال، يمكن لطلاب والتصميم تخطيط وتنفيذ العمل في مكان الدراسة، أو يمكن لطلاب الرعاية الصحية تنظيم حملة منبثقة لتعزيز الحياة الصحية. (UNESCO: 2021, P. 17)

ومما سبق يتضح، اهتمام أستراليا وفنلندا بتحقيق التعافي الفعال لنظام التعليم والتدريب التقني للجائحة، واتخاذ الإجراءات التي تحقق استمرار الدراسة، وتوفير الدعم المالي المباشر للحفظ على المهن والطلاب والموارد التي يحتاج إليها القطاع أثناء الجائحة.

وفي **مصر** ركزت إستراتيجية التنمية لعام 2016م، ورؤية 2030م، جزئيًّا على التعليم والتدريب والتوظيف، وفي عام 2018م، بدأت الحكومة برنامجًا يسمى التعليم الفني 0.2 لإصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني، ومنذ 2014م، تم بذل الكثير من الجهود من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؛ لمواجهة التحديات المتعلقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وأهمها: عدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل، والمناهج الدراسية القديمة، وضعف حوكمة النظام، وقضايا التمويل، والافتقار إلى رؤية موحدة، وتحديات دمج التعليم والتدريب التقني والمهني في وقت مبكر جدًا في عملية التعليم؛ هذا فضلًا عن التصور الثقافي بأنه نظام تعليمي من الدرجة الثانية. (The European Training Foundation: 2021)

وكاستجابة فورية للجائحة، لجأت **مصر** إلى البث التلفزيوني والإذاعي والمواد المكتوبة التقليدية لدعم التعلم عن بعد، فقد طُلب من شركاء التنمية دعم تحديث البنية التحتية الضعيفة وضعف الوصول إلى الإنترنت، والعمل في وقت واحد على بناء المهارات الرقمية بين المعلمين والطلاب. (Zedan, S.: 2021, p. 43)

مشكلة الدراسة وتساؤلاته:

واجهت مصر تحديات جائحة كوفيد 19، وأغلقت جميع مؤسسات التعليم مع انتشار الموجة الأولى للوباء في العام الدراسي 2019/ 2020، بداية من الأحد 15 مارس 2020، فى إطار خطة الدولة للتعامل مع الجائحة، وأيضا خلال الموجة الثانية للعام 2020/ 2021م، ولأن طبيعة التعليم التقني والمهني تختلف عن باقي مراحل التعليم في الفلسفة والأهداف والبرامج الدراسية التي تجمع بين العملي والنظري، والميداني والمهني فقد واجه هذا التعليم تحديات كبيرة.

وقد بلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالثانوي الفني 60% من إجمالي الطلاب في مصر، وبلغ عدد الطلاب 2.1 مليون طالب، وعدد المدارس الفنية 2500 مدرسة. (محمد مجاهد، 2020، ص4)، وقد تأثرت منظومة التعليم والتدريب التقني في مصر خلال الموجة الأولى والثانية للجائحة ووفق ذلك تم الآتي: (وزارة التربية والتعليم، بيان إعلامي 1، 2020م)، (المركز المصري للدراسات الاقتصادية: 2020، ص11)

- التوقف الكامل للمنظومة التعليمية، وتخبط في موقف الطلاب إثر ذلك نتيجة لتغيب الطلاب والمدرسين تمامًا عن الدراسة، وتوجيه الدولة بالتعليم عن بعد مع تدرج القرارات الحكومية فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع العام الدراسي.
- فقد الطلاب ما يقرب من نصف المحتوى العلمي للعام الدراسي نتيجة الإغلاق.
- أثَّر ضعف البنية التكنولوجية التحتية لقطاع التعليم وبخاصة في المناطق الريفية في تفاقم المشكلة، وأدى الضغط الزائد على شبكات الإنترنت نتيجة لمتابعة الطلاب دروسهم ومتابعة أولياء الأمور لأشغالهم من المنزل إلى ضعف في جودة أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- اعتمد تقييم طلاب التعليم الفني على تقديم المشروعات التطبيقية لطلاب سنوات النقل، ورقيا وإلكترونيًا، ولا تستخرج نتيجة الدور الأول إلا بعد حضور واجتياز التدريبات العملية التي ستتم قبل بداية العام الدراسي القادم، ويتم تطبيق ضوابط النجاح والرسوب.

- اقتصرت المشروعات والدراسات التطبيقية على الفترة الدراسية حتى ١٥ مارس ٢٠٢٠ فقط.
- عقب الموجة الثانية في العام التالي 2021/2020، تم إيقاف الدراسة للمرة الثانية وأعلنت الوزارة استكمال تدريس المناهج الدراسية بنظام التعليم عن بعد، اعتبارًا من السبت ٢ يناير ٢٠٢١م، وحتى نهاية الفصل الدراسي الأول، وتأجيل الامتحانات لما بعد إجازة نصف العام. (وزارة التربية والتعليم، بيان إعلامي 2)

كما أن التعليم والتدريب، وفقدان فرص العمل والدخل، وصعوبات البحث عن عمل والتدريب أثناء العمل، تتعرض لتدمير هائل بسبب الجائحة، وشباب التعليم والتدريب التقني والمهني، الذين يشكلون غالبية الشباب في مصر، يقعون ضحية للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للوباء، بسبب الإغلاق الكامل للمدارس الفنية والمهنية ومراكز التدريب؛ وانقطاع في التعلم القائم على العمل، مثل التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي، وهناك انتقال غير معروف يتربص بالبنية التحتية التكنولوجية الضعيفة لدعم التحول الرقمي؛ ووجود مقاومة لقبول القاعدة الجديدة من قبل الآباء والمعلمين؛ ونقل جميع المهن إلى تنسيق رقمي لضمان نتائج التعلم المرجوة. (Zedan, S.: 2021, p. 43)

ومن خلال توقف الدراسة واستكمالها خلال الموجتين الأولى والثانية، وتوقف التدريب الميداني والعملي، وإلغاء جزء من المقرر وترحيله للعام المقبل، ووجود العديد من المشكلات التي واجهت الطلاب في التعلم؛ وأهمها عدم القدرة على استكمال الدراسة عبر الإنترنت، فقد تخرج الطلاب على مدار عاملين كاملين دون تقييم حقيقي لمخرجات التعلم، وما تعلموه وما لم يتعلموه، كما أن الدراسة خلال العام 2021/ 2022م بدأت بشكل طبيعي واعتيادي دون إجراءات على أرض الواقع لعلاج أوجه القصور الناتجة عن الجائحة وعدم استقرار الدراسة.

وفي بداية العام الدراسي الحالي، 2022/2021م، أعلنت وزارة التربية والتعليم من خلال الكتاب الدوري رقم (18) بتاريخ 2021/8/17، والكتاب الدوري رقم (27)؛ بتاريخ 2021/9/22م، عن الإجراءات والتدابير الاحترازية في ضوء الخطة الوقائية للعام الدراسي الجديد 2022/2021، والتي أقرتها وزارة الصحة والسكان وهي تمثل الجانب الصحي في مواجهة الجائحة، والاكتفاء بذلك دون مراعاة الفجوة التعليمية التي واجهت العملية التعليمية خلال العامين الماضيين.

وكشفت الجائحة أوجه الضعف المؤسسي لمنظومة التعليم؛ فقد كشف تعليق الدراسة عن خلل واضح في الاستجابة والتعافي كإجراء إجباري، وتتلخص أهم ملامح هذا الضعف في الآتي: (المركز المصري للدراسات الاقتصادية: 2020، ص11)

- انخفاض الموازنة المخصصة للتعليم، وبالتالي لن يصاحبها أي تطوير فعلي لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.
- عدم تنفيذ آلية التعلم عن بعد بالشكل السليم، رغم اعتمادها كآلية للتعلم هو الواقع الجديد.
- ضعف الاستعدادات الصحية في المدارس وتراجع دور هيئة ضمان الجودة بالرغم من أهميتها.

وعلى الرغم من أوجه القصور السابقة التي عرضتها الدراسة، وما سببته الجائحة من تعطيل للدراسة على مدار عامين كاملين، وانقطاع التواصل والتعليم والتدريب العملي لطلاب التعليم الفني في مصر؛ إلا أن السياسات التعليمية لم تتضمن الإجراءات الكافية لتعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني؛ إذ ركزت عند العودة على الإجراءات الاحترازية الطبية دون التعرض مواجهة المشكلات الحقيقية التي أوجدتها الجائحة وأثر بشكل أساسي به على هذا القطاع، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تعرف جهود بعض الدول في تعزيز تعافي التعليم والتدريب التقني بعد جائحة كوفيد 19، والاستفادة منها.

وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19 في ضوء خبرة كل من أستراليا وفنلندا؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الإطار الفكري والفلسفي للتعليم والتدريب التقني والمهني؟ وما تأثير جائحة كوفيد 19 على السياق العالمي ونظام التعليم والتدريب التقني والمهني؟ وما المنظورات الدولية التي تعزز تعافيه من آثار الجائحة؟
2- ما واقع خبرة كل من أستراليا وفنلندا في تعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19 في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
3- ما واقع جهود مصر في تحقيق التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني لمواجهة جائحة كوفيد 19 في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟

4- ما أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات كل من أستراليا وفنلندا في تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل الثقافية والمنظورات الدولية ومفاهيم العلوم الاجتماعية؟

5- ما الإجراءات المقترحة لتعزيز التعافي في نظام التعليم الفني في مصر من جائحة كوفيد 19 في ضوء خبرة كل من أستراليا وفنلندا، وبما يتفق مع السياق المجتمعي المصري؟

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الأساسي في تعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19 في ضوء خبرة كل من أستراليا وفنلندا

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الإطار الفكري والفلسفي للتعليم والتدريب التقني والمهني، وتأثير جائحة كوفيد 19 على السياق العالمي، وعلى نظم التعليم والتدريب التقني والمهني، بالإضافة إلى التعرف على المنظورات الدولية التي تعزز تعافيه من آثار الجائحة.

2- التعرف على واقع خبرة كل من أستراليا وفنلندا في تحقيق التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، وتحليلها في ضوء القوى والعوامل الثقافية.

3- التعرف على واقع جهود مصر في تعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19.

4- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة أستراليا وفنلندا في تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية.

5- التوصل لمجموعة من الإجراءات المقترحة لتعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19 في ضوء خبرة كل من أستراليا، وفنلندا، وبما يتناسب مع طبيعة السياق المجتمعي المصري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أنها تعد خطوة مهمة في مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة، ودراسة التغيرات التي أثرت على السياق العالمي عامة، وعلى التعليم والتدريب المهني والتقني بخاصة، وتلقي

الضوء على السياق الجديد للتعليم والتدريب التقني والمهني والمهن والمهارات المرتبطة به بسبب الجائحة وآثارها.

2- تزود الدراسة صانعي السياسة وأصحاب القرار بخبرات عالمية متنوعة، تعد بمثابة خارطة طريق، تمكن من تعزيز تعافي التعليم الفني في مصر على المدى القريب والبعيد.

3- يفيد القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب بما يقدمه من إجراءات متنوعة على أسس علمية وتجارب واقعية، يمكن تطبيقها والاستفادة منها في تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب الفني في مصر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- **الحدود المكانية:**

اقتصرت الدراسة الحالية على تناول تعزيز التعافي في نظم التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، في كل من: أستراليا وفنلندا، وقد اختار الباحث هذه الدول للأسباب التالية:

1- كانت **أستراليا** سريعة في الاستجابة للجائحة والتطلع إلى التعافي منها، وذلك من خلال: تقديم أنواع مختلفة من التدريب عبر الإنترنت، وتوفير العديد من الدورات التدريبية المجانية من خلال مزودي الخدمة، وتوفير منصات متعددة للتعلم، واستخدام التعلم عبر الإنترنت من قبل المعلمين للتواصل مع الطلاب واستكمال الدراسة، بالإضافة إلى تقاسم الموارد بين المؤسسات وعبر الولايات، وتغيير طريقة عمل المدربين والمقيمين، (Korea Research Institute for Vocational Education & Training, 2020, p. 88)، وقدد دفعت التأثيرات الكبيرة للجائحة على مختلف الأصعدة بإعادة التفكير في مستقبل التعليم والتدريب التقني والمهني بعد كوفيد، ومن ذلك اتفاق تطوير المهارات بين الولايات الأسترالية، واعتماد نموذج جديد للتمويل، وتطوير المهارات، وإصلاحات الشراكة مع قطاعات الصناعة في أكتوبر 2021م، كجزء من اتفاق رؤساء الولايات، وبموجبه وافقت الحكومات الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم على إصلاح الطريقة التي تتعامل بها الصناعة مع نظام التعليم والتدريب المهني، لضمان تقديمه لكل

من المتعلمين وأصحاب العمل. (VOCEDplus (b): 2021)، كما أنها تتناسب مع المدخل الذي تتبناه الدراسة.

2- تعد **فنلندا** نموذجا متميزًا في الاستعداد والتجهيز والتطوير والمرونة العالية في مواجهة الأزمات، فمنذ مطلع القرن الحالي تعزز الدولة من قدرة وكفاءة نظام التعليم والتدريب المهني؛ وفي أعقاب الجائحة، أعلنت فنلندا خطة التعافي والصمود من الجائحة، لتعزيز الانتعاش القوي والاستعداد للمستقبل، ومساعدة فنلندا على أن تصبح أكثر استدامة ومرونة واستعدادًا للتحديات (European Commission: 2020)، واهتمت فنلندا بتكيف البرامج مع المتطلبات الحالية، فاستمر تقديم التعلم القائم على العمل وعروض المهارات على الرغم من الأزمة، وتمكين طلاب التعليم والتدريب التقني والمهني من مواصلة دوراتهم والتخرج على الرغم من الاضطراب الناجم عن الجائحة، كما تم توفير وتقديم عروض المهارات عبر الإنترنت أو بشكل شخصي عبر أماكن العمل والمؤسسات، واستمرار التقييمات من خلال استخدام مكالمات الفيديو في مساحات العمل (حيثما يُسمح بذلك)، أو في إعدادات مشابهة لمواقف العمل الموثوق بها. (UNESCO-UNEVOC: 2021)، كما أنها تتناسب مع المدخل الذي تتبناه الدراسة.

ب-**الحدود الموضوعية:**

اقتصرت الدراسة الحالية على تناول إجراءات تعزيز تعافي التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، من خلال ما يلي:

1. **التعليم والتدريب التقني والمهني؛** المفهوم، والفلسفة والأهداف، والتأثير السلبي لجائحة كوفيد 19 على السياق العالمي: الاقتصاد، والمجتمع، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والمهارات والمهن، وأهداف التعافي، والمنظورات الدولية لتعزيز التعافي في التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19.
2. **إجراءات تعافي نظام التعليم والتدريب من جائحة كوفيد 19،** في دولتي المقارنة، من حيث:

أ- التوجه الإستراتيجي الهادف وذات صلة بالتعليم في سياق الأزمات.

ب- برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية.

ج- الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة بعض المصطلحات، وهي كما يلي:

1- كوفيد 19 COVID-19:

مرض ناجم عن فيروس كورونا المستجد، ويسمى متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة، والذي تم تحديده لأول مرة وسط تفشي حالات أمراض الجهاز التنفسي في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، الصين، وتم إبلاغ منظمة الصحة العالمية في البداية في 31 ديسمبر 2019م، وفي 30 يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي كوفيد 19 كحالة طوارئ صحية عالمية، وفي 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 جائحة عالمية، وهو أول تصنيف لها منذ إعلان أنفلونزا H1N1 جائحة في عام 2009م. (Medscape: 2022)

وقد صاحب انتشار الفيروس تأثير كارثي على التركيبة السكانية في العالم، مما أدى إلى وفاة أكثر من 6 مليون إنسان في جميع أنحاء العالم، وأدى إلى فقدان سبل العيش بسبب عمليات الإغلاق المطولة، والتي كان لها تأثير مضاعف على الاقتصاد العالمي، ورغم التقدم الكبير في البحث العلمي المتعلق بالفيروسات، فقد أصبح الحد من الانتشار المستمر لهذا الفيروس ومتغيراته قضية تثير قلقًا متزايدًا، وبخاصة أنه يستمر في إحداث الفوضى في جميع أنحاء العالم (NCBI: 2022)

2- التعليم والتدريب التقني والمهني Technical and vocational Education and Training (TVET):

نظرًا إلى أن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يتخذان أشكالًا عديدة فلا يوجد تعريف واحد يمكن أن يمثل مجموعة كاملة من جوانبه وأشكاله، وأبعاده؛ فمنها ما هو معرفي مرتبط بالمعرفة والتعلم؛ ومنها ما يرتبط بالأهداف مثل الإعداد المهني، ومنها ما يرتبط بالجانب التنظيمي داخل النظام التعليمي نفسه كحلقة مهمة.

ويشير **المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني** European Center for the Development of Vocational Training (CEDEFOP) أن التعليم والتدريب المهني هو مفهوم واسع؛ لأنه يفهم بشكل مختلف في الدول، ويستخدم بشكل مختلف من قبل المنظمات الدولية، وتم استخدام العديد من المصطلحات للإشارة إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وتشمل: تدريب التلمذة الصناعية Apprenticeship Training، والتعليم المهني

Occupational Education (OE)، والتعليم الفني Technical Education (TE)، والتعليم المهني Vocational Education (VE)، والتعليم التقني والمهني Technical and Vocational Education (TVE)، والتعليم والتدريب المهني Vocational Education and Training (VET)، والتعليم الفني والمهني Professional and Vocational Education (PVE)، والتعليم الوظيفي والتقني Career and Technical Education (CTE)، والتعليم في مكان العمل Workplace Education (WE)، وتعليم القوى العاملة Workforce Education (WE)، وبعض المصطلحات أكثر شيوعًا في بعض المناطق عن غيرها.

ويعرف المركز التعليم والتدريب المهني أنه: التعليم والتدريب الذي يهدف إلى تزويد الناس بالمعرفة والفهم والمهارات والكفاءات المطلوبة في مهن معينة أو على نطاق أوسع في سوق العمل"، وهو لا يشير عمدًا إلى أي مستوى أو قطاع من مستويات نظام التعليم والتدريب. (Cedefop: 2020).

وتشير منظمة اليونسكو يونيفوك UNESCO-UNEVOC إلى أن التعليم التقني والمهني (TVET)، يستخدم كمصطلح مكافئ للتعليم والتدريب المهني (VET) في بعض الدول، وهو يشير إلى جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تشمل: المعرفة العامة، ودراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة، واكتساب المهارات العملية والمعرفية والمواقف والفهم فيما يتعلق بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك: جزء لا يتجزأ من التعليم العام، ووسيلة للتحضير للمهن وعالم العمل، وجانب من جوانب التعلم مدى الحياة، وتعزيز المواطنة المسؤولة، وأداة لتعزيز التنمية المستدامة السليمة، وطريقة لتيسير التخفيف من حدة الفقر. (UNESCO-UNEVOC: TVETipedia Glossary, 2022)

ويركز تعريف **اليونسكو** على التعليم التقني والمهني **كقطاع تعليمي**، وبالتالي ينظر له على أنه تعليم رسمي يوفر شكلًا محددًا من التعليم التدريب، ويركز على الطبيعة العملية للتعليم والتدريب التقني والمهني كهدف، ودوره في تطوير المهارات والمعارف للمتعلمين، مع ملاحظة أن هذا التعليم يجمع بين الجانب النظري والعملي معًا، بينما يركز تعريف المركز الأوروبي على دور ومهام التعليم والتدريب دون ربطه بمستوى دراسي أو عمري معين.

وتركز الدراسة على التعليم والتدريب المهني الرسمي في الدول، وعلاقتها بعالم العمل، وتركز على إجراءاتها لتعزيز تعافيه من جائحة كوفيد 19، **لذا فالتعريف الأعم والأشمل هو تعريف اليونسكو يونيفوك، وهو التعريف الذي تتبناه الدراسة، كما أن الدراسة ستستخدم مصطلح التعليم والتدريب التقني والمهني TVET باعتباره المفهوم الدولي الأعم والأشمل، مع التنويه إلى أن الدراسة تستخدم مصطلح التعليم والتدريب المهني Vocational Education and Training (VET)، في أستراليا وفنلندا، و(التعليم الفني) في مصر، حتى يتفق المصطلح مع سياق استخدامه داخل الدولة**

كما توجد بعض الفروق الجوهرية بين عناصر التعليم والتدريب التقني والمهني، وقد أوضحتها دراسة محمود إسماعيل فيما يلي: (محمود حسن إسماعيل، 2019، ص 38، 39)

أ- **التعليم المهني Vocational Education**: هو التعليم الذي يهدف إلى إعداد الأفراد لدخول سوق العمل، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات؛ حتى يكونوا قادرين على ممارسة واحدة من المهن في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، وتمكينهم من استكمال تعليمهم في المراحل التعليمية التالية.

ب-**التعليم التقني Technical Education:** هو التعليم الذي يعمل على إكساب الطلاب المهارات العملية والمعارف المتعلقة بالعلوم التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة، والتي سيستخدمونها في حرفة ما أو مهنة أو مجموعة من الحرف أو المهن في عالم العمل، والتي تساعدهم أيضًا في استكمال تعليمهم في المراحل التعليمية اللاحقة.

ج-**التدريب المهني Vocational Training**: نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إكساب المتدرب المهارات العملية والقدرات التي يحتاجها لأداء المهام المتعلقة بالعمل في مهنة معينة.

د- **التدريب التقني Technical Training:** يعرف على أنه: هو ذلك النوع من التدريب الذي يتم التركيز فيه على التكنولوجيا والتطورات في الحاسبات والمعلومات الرقمية، ويكون أكثر توجهًا نحو الحاسب والتكنولوجيا الحديثة.

ومن هنا يتضح وجود فوارق بين المصطلحين، كون التعليم المهني يرتبط بالإعداد لمهنة محددة، واكتساب المعارف والمهارات المرتبطة بها؛ بينما التعليم التقني مرتبط بالتكنولوجيا ذات الصلة بهذه المهنة، ونفس الأمر ينطبق على التدريب الذي يتعلق باكتساب

المهارات العملية المرتبطة بمهنة معينة، والتدريب التقني يتضمن التدريب على التكنولوجيا والتقنيات المرتبطة بمهنة محددة.

3- التعافي التعليمي Recovery Education:

يعرف التعافي لغويًّا أنه: تَعافَى: (فعل) تعافى يتعافى، تَعافَ، تعافيًا، فهو مُتعافٍ، والمفعول معافى، وتَعَافَى الْمَرِيضُ: اِسْتَرْجَعَ قُوَاهُ، شُفِيَ، والمُعَافى: الْمُتَمَتِّعُ بِالعَافِيَةِ وَالسَّلاَمَةِ.

وهو المرحلة التالية لمرحلة الاستجابة لمثير ما، وهي مرحلة قصيرة الأجل، لإعادة التوازن لنظام التعليم، وتتضمن هذه المرحلة استعادة الوظائف الأساسية لنظام التعليم.

ويعقب هذه المرحلة مرحلة التأهب Preparedness، والمرونة Resilience، وهي مرحلة متوسطة وطويلة المدى، وتتضمن التطوير والتخطيط لتحسين واستدامة مرونة قطاع التعليم. (The Global Facility for Disaster Reduction and Recovery: 2019, p. 7)

ووفق منظمة OECD فإن التعافي هو: فرصة لمواجهة التحديات طويلة الأمد المتمثلة في الشمولية والاستدامة. (OECD: 2021, p. 2)

ووفقًا للبنك الدولي، واليونسكو، واليونيسيف؛ فإن التعافي التعليمي من جائحة كورونا لا يعني فقط أن تفتح المدارس أبوابها ببساطة بعد كوفيد 19، وإنما سيحتاج الطلاب إلى دعم مخصص ومستدام لمساعدتهم على إعادة التكيف والتعويض بعد الجائحة، وذلك من خلال مساعدة المدارس على الاستعداد لتقديم هذا الدعم ومواجهة التحديات الهائلة القادمة. (UNESCO, World Bank, UNICEF, 2021, P2)

وعلى ذلك يمكن تعريف تعافي التعليم والتدريب التقني والمهني أنه: "قدرة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني على استعادة وظائفه الأساسية، وتوازنه لمواجهة أوجه الضعف والقصور الناتجة عن رد الفعل المباشر لمثير ما (الجائحة)، والقدرة على التكيف مع المستجدات الطارئة، وذلك من خلال توفير الدعم المناسب لمواجهة التحديات، والاستعداد لتجاوز المرحلة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بما يتضمنه من خطوات إجرائية وهي كما يلي (فتحي، شاكر محمد؛ زيدان، همام بدراوي، 2003، ص 93: 97):

1- وصف الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 على العالمي والتعليمي وبخاصة التعليم والتدريب التقني والمهني، والمنظورات الدولية التي تعزز تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني بعد الجائحة. (البعد الوصفي)
2- وصف وتحليل خبرات أستراليا وفنلندا ومصر في اجراءات تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني بعد جائحة كوفيد19 في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة. (البعد التحليلي الثقافي)
3- تفسير أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فى إجراءات التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في كل من أستراليا وفنلندا في ضوء القوى والعوامل الثقافية ومفاهيم العلوم الاجتماعية. (البعد المقارن التفسيري)
4- الخروج بدروس مستفادة من خبرات دول المقارنة لوضع إجراءات مقترحة لتعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19. (البعد التنبؤي)

الدراسات السابقة:

يقوم الباحث فيما يلي بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع التعقيب عليها لبيان أوجه التشابه أو الاختلاف، والاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية، ومدى الاستفادة منها، ومن الجدير بالذكر أن الباحث – على حد علمه – لم يجد في كل المصادر المتاحة دراسات عربية تتناول تعزيز التعافي في التعليم التقني والمهني، أو التعليم الفني في مصر باللغة العربية، وأن الدراسات التي وجدت كانت تختص بمرحلة التعليم العام، ولذلك يكتفى الباحث بعرض الدراسات الأجنبية.

1- **دراسة كانوار ، أ. ، بالاسوبرامانيان ، ك. ، وكار ، أ. ,.Kanwar, A ,.Balasubramanian, K., & Carr, A، 2019م، بعنوان: "تغيير نموذج التعليم والتدريب التقني والمهني: نماذج جديدة للتعلم مدى الحياة"**: هدفت الدراسة إلى مناقشة الحاجة إلى دمج التعلم الرسمي وغير الرسمي في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني، ومعالجة الآثار التربوية لهذا التكامل، والتركيز على النماذج الجديدة للتعلم القائم على العمل والمجتمع والتكنولوجيا، والتي يمكن أن تعزز التعلم التحويلي مدى الحياة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعلم مدى الحياة يجب أن يصبح جزءًا من التعليم والتدريب التقني والمهني لتحقيق التنمية المستدامة، وضرورة وتدريب معلمي التعليم والتدريب التقني والمهني على استخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (Kanwar, A., Balasubramanian, K., & Carr, A.: (2019))

2- **دراسة أكيكو ساكاموتو Akiko Sakamoto، 2019، بعنوان: إعادة صياغة مفاهيم تنمية المهارات لتحقيق النمو الشامل: أفق جيل جديد من سياسة المهارات":** هدفت الدراسة إلى مناقشة أهمية المهارات في مواجهة التحديات الحالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى منظور أوسع وتجديد في سياسة تنمية المهارات، وأن تحسين جودة الوظائف هو المفتاح لتحقيق النمو الشامل في المنطقة الآسيوية، والنجاح يتوقف على مدى قدرة صانعي السياسات على تنمية المهارات عبر الخروج من الحدود التقليدية، ويتطلب ذلك التغلب على الفجوات المستمرة الموجودة بين التدريب الرسمي وغير الرسمي، وبين المستويين الوطني ودون الوطني، وبين التدريب المهني والتدريب الرسمي. (Sakamoto, A.: 2019)

3- **دراسة جيمس وآخرين** James Avis, et. Al، **2020م، بعنوان: "إعادة تصور التعليم والتدريب المهني: الاستجابات لكوفيد 19":** هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير كوفيد 19على التعليم والتدريب المهني واستجابته لها في الوقت الحاضر والمستقبل، وتمييز الخطوط العريضة للاتجاهات المحتملة لتطوره في المستقبل، وربطها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي، وتحليل الخطابات العالمية حول التعليم والتدريب المهني أثناء الجائحة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الصحية تؤدي إلى إمكانية تضييق أهداف نطاق التعليم والتدريب المهني وممارساته الأكثر شيوعًا، وفي نفس الوقت يمكن إعادة صياغة المفاهيم التي تطور إمكانياته الجذرية والتحررية في كل من الجنوب والشمال العالميين، إضافة إلى إمكانية تطبيق طرق بديلة لتنظيم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية ومفاهيم التعليم والتدريب المهني. (James Avis, et. Al: 2020)

4- **دراسة هايت ، ل. م. ، وماكدونالدز ، ك. س. Hite, L. M., & McDonald, K. S، 2020، بعنوان: " الوظائف بعد كوفيد 19: التحديات والتغييرات":** هدف الدراسة إلى استكشاف كيفية جعل تنمية الموارد البشرية استباقية في تلبية الاحتياجات الفورية للقوى العاملة وأماكن العمل في مرحلة ما بعد الجائحة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن كوفيد19 ولد إحساسًا عالميًّا بعدم اليقين، وأن إرثه لم يتضح بعد، وأن الأسئلة ستظل مطروحة؛ لأننا لا نعرف حتى الآن التأثير الكامل

للوباء على الوظائف، وأن البيانات المتعلقة بزيادة أعداد البطالة والمكاسب والخسائر النسبية تتغير مع تقدم الجائحة، وأن العمال الأكثر ضعفًا خلال هذه الأزمة ممن يعملون في وظائف غير آمنة، أو في الاقتصاد غير الرسمي، أو بأجور منخفضة، أو يعملون بدوام جزئي، وأن العديد من هذه الوظائف من غير المرجح أن تتم إعادتها. (Hite, L. M., & McDonald, K. S.: 2020)

5- **دراس كيتيتش أوريسون Kittituch Orisoon، 2020، بعنوان: "ديناميات التغيير أثناء وبعد جائحة كوفيد للتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) في تايلاند،** هدفت الدراسة إلى دراسة دور التعليم والتدريب التقني والمهني في تايلاند أثناء وبعد الجائحة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن التعليم والتدريب التقني والمهني في تايلاند قد أنتج وساهم في إنتاج الأقنعة وكمامات الوجه والمنتجات الأساسية للمجتمع خلال الجائحة، وساهم في تطوير الموارد البشرية الماهرة في قطاعات الأعمال بعد الجائحة، وهناك حاجة إلى إصلاح إدارة التعلم للتعلم عبر الإنترنت وتحسين بيئة المدرسة؛ مما يعني أن تكنولوجيا المعلومات ستكون الأدوات الأساسية في جميع الوظائف التي نادرًا ما تظهر في الماضي في مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني، كما سيتم إضافة مواضيع جديدة ضمن برامج الدراسة؛ لتتجاوب مع الوضع الطبيعي الجديد وسيركز أكثر في اتجاهات القوى العاملة الجديدة التي على وجه التحديد في الدعم الطبي، وتكنولوجيا المعلومات، سيغير الموظفون والمعلمون والداعمون التربويون دورهم وسيكونون قادرين على أن يكونوا ميسرين عبر الإنترنت. (Orisoon, K.: 2020)

6- **ورقة بحثية: شيامال ماجمدار، وآخرين، 2020، Shyamal Majumdar, et. Al، بعنوان: "التعليم والتدريب المهني التقني- تأملات في القضايا التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني وإمكانياته في وقت كوفيد 19"**، تهدف الورقة إلى إلقاء الضوء على كيفية استجابة النظام التعليمي والتعليم والتدريب التقني والمهني للتحديات الناجمة عن الاضطراب العالمي لكوفيد 19، وناقشت تعامل التعليم والتدريب التقني والمهني مع الجائحة خلال ثلاث مراحل، وهي: الاستجابة الفورية، والاستجابة على المدى المتوسط، والاستجابة على المدى الطويل، مدعومة ببعض الأمثلة، وتقترح الورقة الإجراءات التي يمكن اتخاذها على المدى الفوري والمتوسط والمدى، وتختتم بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دفع عجلة النقاش. (Majumdar, S., Araiztegui,

I., & Tknika, B. V.: Majumdar, S., Araiztegui, I., & Tknika, B. V.: (2020

7- **دراسة المجلس الثقافي البريطاني** the British Council، **2021، بعنوان: "كيف تبتكر المؤسسات المهنية وتتطور وتتغير نتيجة لكوفيد -19؟ دراسة للممارسات ووجهات النظر في خمسة دول": هدفت الدراسة** إلى استكشاف الخطوات العملية طويلة المدى التي تتخذها مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للابتكار والتطور والتغيير نتيجة لهذه الجائحة، وتم جمع البيانات من خلال استبانة، وشاركت 5 دول في الدراسة، وهم: غانا، والهند، وماليزيا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، على ممثلين للدول من كبار القادة وممارسي التعليم والتدريب التقني والمهني (43 مشاركًا) في المناهج وضمان الجودة والخدمات الطلابية، وتم جمع البحث على أربع مراحل بواسطة فريق البحث بواسطة استبانة لتقديم مزيج من الأدلة الإحصائية والنوعية، كما تم إجراء 25 مقابلة شبه منظمة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية التواصل والتعاون بين القادة والممارسين من مؤسسات مختلفة في بلدان مختلفة مع خروج العالم من الجائحة، وأن مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني يمكن أن تشكل مجتمعات ممارسة ذاتية الدعم والابتكار، وتؤدي المنظمات الدولية دورًا مهمًا في تمكين المحادثات وتسهيلها؛ من خلال مجتمعات الممارسة، هناك فرص لتطوير مستودع للممارسات الجيدة عبر مختلف مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني. (the British Council: 2021)

8- **دراسة ريوتارو هاياشي، وآخرين Ryotaro Hayashi, et. al، 2021، بعنوان: "تأثير كوفيد 19 على التعليم والتدريب التقني والمهني في سريلانكا"، هدفت الدراسة إلى** التعرف على تأثير كوفيد 19 على التعليم والتدريب التقني والمهني في سريلانكا، واستخدمت الدراسة الاستطلاعات (استبيانين كميين عبر الإنترنت) والمقابلات، في نوفمبر 2020م، مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والطلاب لفهم التدريب عبر الإنترنت أثناء الجائحة، وقياس الشعور بالتحول المفاجئ إلى دورات التعليم والتدريب التقني والمهني عبر الإنترنت أثناء الجائحة، وتوصلت الدراسة إلى أن كوفيد 19 أثر على سوق العمل، وأدى إلى تقليل ساعات العمل وفقدان الوظائف، وانخفاض الدخل، لا سيما في قطاع السياحة والضيافة، وانخفاض معدلات التوظيف للخريجين كما بذلت مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني جهودًا لبدء أو توسيع تقديم التدريب عبر الإنترنت أثناء الجائحة، لكنها تواجه العديد من التحديات، ومن ذلك: أن المعلمين

والطلاب في لا يتمتعون دائمًا بإمكانية الوصول إلى الإنترنت والأجهزة، صعوبة توفير التدريب العملي عبر الإنترنت، أن نظام التعلم عبر الإنترنت بعيد عن نهج التركيز على الطالب، وكشفت الدراسة أنه تم الترويج للتعليم والتدريب التقني والمهني عبر الإنترنت خلال الجائحة أكثر مما كان عليه قبل كوفيد 19، مما قد يمهد الطريق لتسليم جديد للتعليم والتدريب التقني والمهني في ظل الوضع الطبيعي الجديد. (Hayashi, R., Garcia, M., & Jayasundara, H. D. S. A. :2021)

9- دراسة تشي فيرن ييب، وآخرين Chye Fhern Yeap, et. Al، 2021م، بعنوان: "قضايا وتحديات واقتراحات لتمكين التعليم والتدريب المهني التقني أثناء تفشي جائحة كوفيد 19 في ماليزيا: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على قضايا التعليم والتدريب التقني والمهني والتحديات التي واجهها أثناء الجائحة، وأظهرت النتائج أن جميع الأطراف مثل المدربين والطلاب والمؤسسات تواجه تحديات انتقال التدريس التقليدي والتعلم إلى التعلم عبر الإنترنت، فهم غير مستعدين لهذه النقلة، لاعتماد التعليم على المهارات العملية والتعلم القائم على العمل بدلاً من التدريس النظري. والتعلم من المنزل لا يوفر إمكانية أداء ذلك، بالإضافة إلى ولا ضعف مهارات المعلمين على دمج التعلم الإلكتروني والتكيف معه في طرق التدريس وإدارة الصف وتقييم تعلم الطلاب، وكان لدى الطلاب مشاكل في اكتساب المهارات اللازمة للتدريب عن بعد، وسوء الاتصال بالإنترنت، وأوصت بضرورة توفير البنية التحتية والموارد ودعم أولياء الأمور، وتوفير منصات تعليمية مجانية للمعلمين لاستخدامها بسهولة من قبل الطلاب. (Yeap, C. F., Su- haimi, N., & Nasir, M. K. M.: 2021)

تعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة توجد بعض أوجه تشابه واختلاف بينها وبين الدراسات الحالية من حيث: الهدف، والمنهجية المستخدمة، ونتائج الدراسات.

فمن حيث الهدف الخاص بالدراسات ومحور الاهتمام، تشابهت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة، ومنها مع دراسة (جيمس وآخرين، 2020م)، ودراسة (Hite, L. M., & McDonald, K. S.)، 2020، (Pallvi Arora & Divij Suri)، 2020، ودراسة المجلس الثقافي البريطاني، 2021، في دراسة توضيح تأثير جائحة كوفيد 19 على

التعليم والتدريب المهني والمهن، واستجابته لها في الوقت الحاضر والمستقبل بما يمكن من تعزيز الاستجابة والتعافي من الجائحة.

ومن حيث **المنهجية المستخدمة، اختلفت** الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة، فقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن، لوصف وتفسير وتحليل خبرات بعض الدول الأجنبية، في تعافي نظم التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، ومستقبل التعليم والتدريب التقني والمهني في مرحلة ما بعد كوفيد، كما تم تناول الخبرات في ضوء مدخل المرونة Resilience–Building Approach والذي من خلاله يتم تحليل قدرة نظام التعليم على الصمود معتمدًا على: (1) توجه إستراتيجي هادف وذات صلة للتعليم في سياق الأزمات، (2) برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، (3) الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، وعلى المقابلات والمسوح لجمع البيانات عن تعافي نظم التعليم والتدريب التقني والمهني من كوفيد 19.

ومن حيث **ما توصلت إليه هذه الدراسات، تشابهت** الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الوصول إلى نتائج تشير إلى أن كوفيد 19، خلق وضعًا غير مألوف للمؤسسات باختلاف أنواعها، وأظهر الحاجة الملحة للتكيف والتعافي والاستدامة، وأن التعلم مدى الحياة، والتعلم الرقمي يجب أن يصبح جزءًا من التعليم والتدريب التقني والمهني وتوضيح المهارات المطلوبة للإدارة المستدامة والإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوقات الأزمات، وأن مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني يمكن أن تشكل مجتمعات ممارسة ذاتية الدعم، والشبكات الدولية مفيدة بشكل خاص لدفع الابتكار ويكمن **الاختلاف** في اهتمام الدراسة بالتوصل إلى إجراءات مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية محل الدراسة لتعزيز تعافي نظام التعليم الفني في مصر من جائحة كوفيد 19، ومتطلبات المهن المستقبلية.

وتمثلت **أوجه الاستفادة** من الدراسات السابقة في: كتابة الإطار النظري المرتبط بالدراسة، وتوظيف ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة في عرض الإطار، والتركيز على أهمية موضوع الدراسة وفق أهم نتائج البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتوثيق مشكلة الدراسة، بالإضافة إلى تزويد الدراسة بخبرات عالمية عن تعافي نظم التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19، ومستقبل المهن بعد هذ الجائحة.

خطوات الدراسة:

يشتمل البحث الحالي على الخطوات الرئيسية التالية:

1- **الخطوة الأولى:** تحديد الإطار العام للدراسة، ويتضمن: المقدمة، والمشكلة، والأسئلة، والأهداف، والأهمية، والحدود، ومنهج الدراسة وخطواتها، والمصطلحات، والدراسات السابقة.

2- **الخطوة الثانية:** دراسة الإطار النظري للتعليم والتدريب التقني والمهني؛ من حيث المفهوم والفلسفة والأهداف، ودراسة الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 على السياق العالمي، ونظم التعليم والتدريب التقني والمهني، وأهداف التعافي التعليمي، والمنظورات الدولية الداعمة لتعزيز التعافي من آثار الجائحة، وذلك وفقًا لما جاء في وثائق المنظمات، والأدبيات التربوية المعاصرة.

3- **الخطوة الثالثة:** تناول إجراءات تعزيز التعافي في التعليم والتدريب التقني والمهني في أستراليا في ضوء مدخل المرونة الذي تتبناه الدراسة، وذلك من خلال جمع المادة العلمية من الوثائق والدوريات والمواقع الرسمية، وتحليلها وتفسيرها، للكشف عن جوانب التميز بها، وتحليل القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل خبرة.

4- **الخطوة الرابعة:** تناول إجراءات تعزيز التعافي في التعليم والتدريب التقني والمهني في فنلندا في ضوء مدخل المرونة الذي تتبناه الدراسة، وذلك من خلال جمع المادة العلمية من الوثائق والدوريات والمواقع الرسمية، وتحليلها وتفسيرها، للكشف عن جوانب التميز بها، وتحليل القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في كل خبرة.

5- **الخطوة الخامسة:** توضيح الجهود التي بذلتها مصر لمواجهة جائحة كوفيد 19، من خلال جمع البيانات من الوثائق الرسمية والكتب ووزارة التربية والتعليم للوقوف على الجهود التي بذلتها مصر لمواجهة الجائحة.

6- **الخطوة السادسة:** التحليل المقارن لإجراءات تحقيق التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في دولتي أستراليا وفنلندا، ويقوم الباحث باستخلاص أوجه التشابه والاختلاف الخاصة بكل محور من المحاور التى تبنتها الدراسة في الدول، وتفسير ذلك في ضوء السياقات الثقافية الخاصة بكل منهما، وفي ضوء المنظورات الدولية ومفاهيم العلوم الاجتماعية.

7- **الخطوة السابعة:** التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيق التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر من آثار جائحة كوفيد 19 في ضوء خبرتي أستراليا، وفنلندا.

القسم الثاني ـ جائحة كوفيد 19 وتأثيراتها على السياق العالمي ونظم التعليم والتدريب المهني والتقني؛ والمنظورات الدولية لتعزيز التعافي التعليمي؛ إطار نظري:

تمهيد:

تسببت جائحة فيروس كوفيد 19 في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا تضاهيها حجماً أي أزمة أخرى على مر التاريخ، وتجد الحكومات التي تواجه ذلك التهديد نفسها بمنطقة مجهولة، ونتيجة لتعطل الاقتصادي العالمي المرتبط بالجائحة، تشهد الدول وبخاصة منخفضة الدخل تحديات مالية كبيرة، كما أصبحت سلاسل التوريد على مستوى العالم مهددة بالانقطاع، مما أدى إلى نقص في المدخلات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أدت إجراءات التباعد والإغلاق لمكافحة العدوى، إلى تراجع جانبي العرض والطلب في سوق العمل، فضلا عن زيادة تكاليف المعاملات. (البنك الدولي: 2020، ص 9)

وأبرزت الأزمة بعض مواطن الضعف في نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك انخفاض مستويات الرقمنة وأوجه القصور الهيكلي التي طال أمدها، وأدت حالات التعطل التي شهدتها أماكن العمل إلى صعوبة تنفيذ منظومات التلمذة الصناعية وتطبيق أساليب التعلم القائمة على العمل، وهي عناصر أساسية لأي نظام تقني ومهني مؤد لوظائفه ومتجاوب مع متطلبات السوق. (الأمم المتحدة: 2020، ص 6)

وقد ركزت المنظمات الدولية، والدول بشكل موسع على تعزيز التعافي في جميع القطاعات ومنها التعليم والتدريب التقني والمهني لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الجائحة، وفي ضوء ذلك يتناول القسم الحالي مجموعة من المحاور الفرعية، وهي: فلسفة التعليم والتدريب التقني والمهني، وأهدافه، والتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 على السياق العالمي، ونظم التعليم والتدريب التقني والمهني، وأهمية التعافي التعليمي، والمنظورات الدولية التي تعزز تعافي التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19.

أولًا ـ فلسفة التعليم والتدريب التقني والمهني:

منذ نشأة التعليم والتدريب التقني والمهني وهناك فلسفات ووجهات نظر متنوعة حول تصميمه وتنفيذه، ويمكن حصر هذه الاتجاهات في ثلاث فلسفات حاكمة، وهي: النظرية الجوهرية Essentialism ومن أهم روادها تشارلز بروسر، ومنظور البراجماتية وأهم روادها جون ديوي، ومنظور نظرية الأنساق والمدخل المنظومي الشامل التي تظهر واضحة في منظور المنظمات الدولية للتعليم والتدريب التقني والمهني في العصر الحالي تحت توجيهات اليونسكو، واليونيفوك.

ويرى **منظور تشارلز** أن الهدف الرئيسي للمدرسة لم يكن تلبية احتياجات الفرد بل تلبية احتياجات العمالة في البلاد، وكان من أهم عوامل الكفاءة هو إعداد قوة عاملة مدربة تدريبًا جيدًا، والتعليم والتدريب التقني والمهني وتسلسله منظم بشكل صارم، مع التركيز على الجوانب العملية التي يقدمها أشخاص ذوو خبرة واسعة، وتمويل البرنامج وإدارته عبر نظام منفصل شكلًا ومفاهيميًا ومتميزًا عن التعليم الأكاديمي، فقد تعرض نهج بروسر لانتقادات؛ كونه قائمًا على الطبقية، وتتبع شرائح معينة من المجتمع – على أساس العرق والطبقة والجنس – في وظائف من الدرجة الثانية ومواطنة من الدرجة الثانية.

ومنظور ديوي في تناقض حاد للمنظور السابق؛ إذ اعتقد ديوي أن الهدف الأساسي للتعليم هو تلبية الاحتياجات الفردية للوفاء الشخصي والاستعداد للحياة، وهذا يتطلب أن يتلقى جميع الطلاب تعليمًا مهنيًّا، وتعليمهم كيفية حل المشكلات، وتسوية الفروق الفردية، ورفض ديوي صورة الطلاب كأفراد سلبيين تسيطر عليهم قوى اقتصاد السوق ومحدودون وجوديًّا من خلال القدرات الفكرية المحظورة بطبيعتها؛ فالطلاب نشطون ويساهمون في بناء المعرفة، ويُعرف عمل ديوي على أنه جزء مهم من الفلسفة البراغماتية Pragmatism، وخلال العقود العديدة الماضية، تم تحديد البراغماتية على أنها الفلسفة السائدة للتعليم والتدريب التقني والمهني، والنتائج المرجوة للتعليم البراغماتي هي المواطنون المطلعون الذين يتمتعون بالتكيف المهني والاكتفاء الذاتي، ويشاركون في مجتمع ديمقراطي ويرون التعلم والاستجابة للتغيير كعمليات تدوم مدى الحياة. (Rojewski, J.W.: 2009, p. 20, 21)

والمنظور الأخير وهو **المدخل المنظومي الشامل**، وهو نهج يهدف إلى تعليم الشخص بأكمله، حيث يرفض المداخل التعليمية التي تحد من التعلم وتقصره على الجانب العقلي فقط، إذ ينظر إلى الطالب من خلاله كإنسان كامل، ويحاول التعليم الشامل رعاية تطور الشخص بأكمله، وهذا يشمل الجوانب الفكرية والعاطفية والجسدية والاجتماعية والجمالية

والروحية، ولعل الجانب المميز للتعليم الشامل هو الجانب الروحي، كما يدرك المعلمون الشموليون أن كل جوانب الحياة البشرية مترابطة بشكل أساسي، وهم يؤكدون أن التعليم يجب أن يهتم بالصفات البدنية والعاطفية والاجتماعية والإبداعية والروحية لكل شخص، بالإضافة إلى المهارات الفكرية والمهنية التي يتم التركيز عليها تقليديًّا.(Neves, A: 2009, p. 12)

ومما سبق يتضح، التباين في وجهات النظر حول الفلسفة الحاكمة، **فمنظور الجوهرية** يرى الإنسان آلة، وعليه تلبية احتياجات سوق العمل، وهو نظام منفصل عن التعليم الأكاديمي، بينما **المنظور البراغماتي** يهتم بتلبية الاحتياجات الفردية لتحقيق الذات والاستعداد للحياة، والتركيز على حل المشكلات والتفكير العالي المستوى، والتعلم مبني على المعرفة السابقة، وفي **المنظور الشامل** الغرض من التعليم والتدريب التقني والمهني هو تحويل مؤسسات التعليم إلى منظمات ديمقراطية وتعليمية وتنموية شاملة تركز على المهارات والقدرات الشخصية، وتوفر احتياجات السوق، وتهتم بالفرد وتعزز مفهوم المواطنة، وتتكامل مع أنظمة التعلم ووحدة المعرفة، هذا بالإضافة إلى أن التأثير المباشر للعولمة والتطور التكنولوجي، وما صاحب ذلك من ظهور مفاهيم مثل التنافسية، والجدارات والكفاءات، والمشاركة بين المؤسسات والمجتمع ساهم في تعزيز وحدة المعرفة والنظرة الشمولية، وتكامل التعليم والتدريب التقني والمهني، بما ينعكس بشكل مباشر على الطلاب.

ثانيًا ـ أهداف التعليم والتدريب التقني والمهني:

يشير التعليم والتدريب التقني والمهني إلى التدخلات المتعمدة لتحقيق التعلم الذي من شأنه أن يجعل الناس أكثر إنتاجية في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي، وهذا يعد الغرض له، إلى جانب أغراض أخرى، مثل: اكتساب المعرفة والمهارات والأفكار والعقليات التي تعتبر ذات قيمة عامة للمتعلمين. (unevoc.unesco: 2022)

ويفيد التعليم والتدريب التقني والمهني الأفراد والمجتمعات والصناعة؛ فيمكن الأفراد من تحديث مهاراتهم وإعادة توجيهها باستمرار، ويعزز الصناعة من خلال تسهيل النمو وتحفيز الابتكار، كما تساهم هذه الأنظمة في تعزيز فرص الأفراد وقدراتهم مع الاستفادة من تنمية الموارد البشرية الوطنية والمهارات. (Caves, K., & Renold, U.: 2018, p. 2)

وتشير دراسة Moses إلى أهداف متنوعة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وهي كما يلي: (Moses, N.: 2020, p. 8, 9)

1- **التحضير لعالم العمل والوظائف:** لخدمة المجتمع، وتطوير القدرات البشرية التي تحتاجها المجتمعات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
2- **تمكين التعلم مدى الحياة:** وذلك بسبب زيادة الحاجة إليه، وإلى أهميته، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات التطورات الاقتصادية والعولمة والتغيرات العلمية والتقنية السريعة في عالم العمل.
3- **تمكين التطور التكنولوجي:** وبخاصة في الدول النامية، التي لا تزال ينظر إلى التكنولوجيا المتقدمة على أنها شرط أساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فالتعليم والتدريب التقني والمهني عامل مهم في تمكين استيراد التكنولوجيا وتكييفها واستخدامها بشكل مفيد.
4- **إعادة الإنتاج الاجتماعي:** إذ يتيح التعليم والتدريب التقني والمهني أيضًا إعادة الإنتاج الاجتماعي عن طريق نقل الممارسات المهنية إلى الشباب وإعادة إنتاج القيم والمعايير المفضلة في العمال بما في ذلك المعرفة المحلية عبر الأجيال.
5- **تعزيز التنمية الشخصية والأخلاقية:** وذلك من خلال تعريض الأفراد للمعرفة الجديدة وأنماط التفكير والمواقف المرغوبة، ويعمل على تعزيز الإبداع والابتكار واعتماد ممارسات العمل المطورة في أماكن أخرى، وتعزيز الجانب الأخلاقي الشخصي من خلال تطوير الصفات الأخلاقية والاجتماعية، مثل: الصبر والاجتهاد والمثابرة والإتقان عندما التعامل مع المشكلات العملية.
6- **التحرر**: إذ ينظر للتعليم والتدريب التقني والمهني على أنه تحرري في عملياته ونتائجه؛ ومن خلاله يتغلب الأفراد على العيوب بسبب المكانة الاجتماعية والخبرات التعليمية السابقة، وبالتالي يعد شكلاً ونهجًا للتنمية البشرية بمعنى تنمية القدرات بدلاً من مجرد تعليم يهدف إلى الوصول إلى سوق العمل وقابلية التوظيف، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر.

ويهدف **التدريب** إلى تعزيز القدرة على توظيف المعارف والمهارات النظرية التي يكتسبها المتعلم في برامج التعليم التقني والمهني في مواقف عمل حقيقية، تمكنه من اكتساب الخبرات الواقعية التي يتعرض لها ببيئة العمل الواقعية، (محمود حسن إسماعيل، 2019، ص 39)

وفي ضوء ذلك، فإن الهدف الأساسي للتعليم والتدريب التقني والمهني إعداد الشباب للعمل والتوظيف، وتحديث معارف ومهارات الطلاب بشكل مستمر لتتلاءم مع التغيرات التكنولوجية السريعة متجاوزًا بذلك النظرة التقليدية للوظائف والمهن في الماضي؛ حيث يمكن للفرد الاحتفاظ بوظيفة مدى الحياة، فالواقع والمستقبل يشير إلى التغيير المستمر للمهن، ويتيح التعليم والتدريب التقني والمهني هذه المرونة المهنية من خلال توفير المعرفة المهنية والتقنية الواسعة وتوفير التدريب المهني المستمر للعمال، أو إعادة تأهيل العمال لتمكينهم من العثور على العمل والعودة إليه وتحقيق التطوير الشخصي والتعلم مدى الحياة.

ثالثًا ـ جائحة كوفيد 19 وآثارها على السياق العالمي:

تحدد جائحة كوفيد 19 على **أنها أزمة مركبة؛** فهي تتضمن تحديات: صحية، واقتصادية، واجتماعية، فهي تحصد الأرواح والوظائف، وعلى قدر ما تظهر التحديات تظهر فرص التغيير؛ فالجائحة نقل المحادثات حول مستقبل التعليم والعمل إلى الوقت الحاضر، مما يبرز الحاجة إلى منظور طويل الأجل لا يعيد البناء من نماذج الماضي فقط؛ لكنه يطور إستراتيجيات تخلق مرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية، وفيما يلي توضيح لأبرز مظاهر تأثير كوفيد 19 على المجتمع والاقتصاد والتعليم.

وقد أحدثت جائحة كوفيد 19 صدمة على **الجانب النفسي والاجتماعي؛** فغيرت الجائحة ديناميات الحياة الأسرية في جميع أنحاء العالم؛ فقد أدى الإغلاق الكامل إلى الإبقاء على أفراد الأسرة في المنزل، وواجه البشر تحديًا أساسيًّا يتمثل في تحقيق التوازن بين العمل والحياة؛ وكان على الآباء دعم أبنائهم عاطفيًّا ونفسيًّا، إذ يعمل الآباء في نفس الوقت كمقدمي رعاية ومربين أساسيين لأطفالهم، كما واجه الأطفال صعوبات خاصة؛ فقد أغلقت المدارس ومرافق رعاية الأطفال أو توقفت عن العمل، وصعوبة الوصول إلى مرافق اللعب أو الأنشطة التي كانت تشغل معظم وقتهم، وتزايد القلق أثناء انتشار الجائحة، وفي الوقت نفسه تحول الطلاب إلى التعلم عبر الإنترنت ولم يعودوا يقضون وقتا طويلا مع أقرانهم في بيئات الفصول الدراسية.

وقد واجه الأطفال من **خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية تحديات متنوعة،** منها: نقص التغذية، وإساءة المعاملة، وصعوبات في التعلم عبر الإنترنت، بعد التحول إلى التعليم عبر الإنترنت، وكثير من الآباء ذوي الدخل المنخفض في الولايات المتحدة أشاروا أنهم

قلقون بشأن احتمال تأخر أطفالهم في تعليمهم. (Choi, M., Tessler, H., & Kao, G.: 2020, p. 718)

ويشعر المعلمون وعلماء النفس بالقلق بسبب العواقب النفسية والاجتماعية للوباء على الأفراد، والطلاب بشكل خاص؛ إذ إن فقدان الاتصال مع الأقران والمعلمين، وعدم وجود مكان يذهبون إليه كل صباح للتعلم وأحيانا لتلقي وجباتهم الوحيدة في اليوم، تشكل تهديدات خطيرة للصحة البدنية والعقلية للأطفال الأكثر وبخاصة الأكثر ضعفًا، وبالنسبة للمعلمين لم يكن التحدي تربويًا فحسب؛ بل شخصيًا ونفسيًا، مما أجبرهم على العمل في ظروف تكون فيها العدوى أكثر احتمالا وتكون المطالب العاطفية أكثر حدة ويصعب إدارتها. (Stanistreet, P., Elfert, M., & Atchoarena, D.: 2020, p. 628)

والأطفال والطلاب أكثر عرضة للإصابة باضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب وأعراض الضيق، بسبب الظروف التي تسببت بها الجائحة وأثر بها على حياتهم، وكانت للإجراءات الأمنية والصحية التي تم تبنيها في إدارة الجائحة تأثيرات وعواقب مختلفة على الأفراد، وبخاصة ذوي الدخل والظروف الاقتصادية المنخفض، والذين تأثروا بشكل مباشر من عواقب الإغلاق وانتشار الجائحة، ويقع على عاتق المؤسسات التعليمية دور أساسي في إعادة التأهيل، والتعافي عند العودة إلى المدارس، لمواجهة القلق والضغوط النفسية الناتجة عن الجائحة، وإعادة تهيئة الطلاب واستعادة قدراتهم الذهنية والنفسية لعالم ما بعد كوفيد 19، والذي سيكون أكثر اختلافًا وتنوعًا.

كما كان للجائحة آثار سلبية على الجانب الاقتصادي؛ أثر الإغلاق تأثيرا فوريًا على الاقتصاد العالمي، وتوقفت قطاعات بأكملها عن العمل تقريبًا، مثل: (الفنادق، والمطاعم، والسياحة، والنقل العام، والبناء) وبعضها يواجه ذروة النشاط مع نقص العمالة الماهرة، مثل: (القطاع الصحي، والأعمال التجارية لتكنولوجيا المعلومات، والزراعة)، كما يتعين على العمال مواجهة تنظيمات العمل الجديدة، مثل القيود الصحية في مكان العمل، أو العمل عن بعد، وعلى المدى القصير يتوقع حدوث ركود غير مسبوق للاقتصاد الحقيقي ناجم عن الإغلاق والإجراءات المتخذة في كل الدول والقطاعات الاقتصادية، ويؤدي إلى إغلاق قطاعات اقتصادية بأكملها، والأثر الاقتصادي للوباء سيتجاوز تأثير ركود أي أزمة اقتصادية سابقة. (United Nation: 2020, p. 2)

وتزداد المخاطر التي تواجه الشركات الصغيرة الناشئة؛ بينما يواجه جميع أصحاب العمل مراجعات في بروتوكولات العمل للحفاظ على سلامة الموظفين، بشكل فردي؛ يستنفد

العاطلون عن العمل أو الذين يعملون في عمل مخفض من مدخراتهم، ويجب عليهم البحث عن سبل أخرى للدخل، ويمكن لأولئك الذين ما زالوا يعملون مراجعة خياراتهم المهنية قصيرة وطويلة الأجل بعد تجربتهم الخاصة أثناء الجائحة. (Hite, L. M., & McDonald, K. (S.: 2020, p. 3

ومن هنا يتضح تجاوز الجائحة مجرد كونها أزمة صحية إلى تأثيرها المركب على كل القطاعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فالركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وفقدان الوظائف، وفقدان التواصل بين أفراد المجتمع، كانت سمة مميزة للجائحة، ويبرز التحدي الأكبر على التعليم والتدريب التقني والمهني في أنه يتأثر بحالة الركود والكساد، فالحكومات تركز إنفاقها على دعم النشاط الاقتصادي ومعالجة الفقر، وتدهور الوضع المالي للشركات والأسر والاستثمار، وهذا سيكون لها بالتأكيد تداعيات وخيمة على التعليم من خلال التخفيضات المحتملة في الميزانيات الحكومية، والتأثير على وظائف الأفراد من ذوي الدخل المنخفض والمهمشين.

وقد تسببت الجائحة بحالة ارتباك شديدة، وأثرت على جميع الطلاب في جميع أنحاء العالم؛ إذ تم إغلاق المدارس والجامعات في غالبية الدول، فمنهم من فاتتهم فرص الالتحاق بالمدرسة بسبب الإغلاق الأول والثاني لطلاب الصفوف الأولى، ومنهم من فاتته فرص للتعلم الحقيقي والانخراط في التفاعل الاجتماعي، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بنمائهم الصحي في الأجل الطويل، ولا سيما الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أو محرومة.

وهذا مما جعل التعليم يتعرض لهزة عنيفة تهدد استمراريته وإتاحته من ناحية، وجودته وعدالته من ناحية أخرى، وبخاصة للفئات الضعيفة، ولذا يجب السعي الدؤوب لضمان تقديم تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع دون تمييز؛ حتى في ظل الأزمات؛ فالتعليم فاعل في مواجهة الأزمات (مرحلة الاستجابة)، ومرحلة ما بعد الأزمة (التعافي) بل والحيلولة دون وقوع المزيد من الأزمات مستقبلً (مرحلة التأهب). (الشامي، السعيد سعد؛ الزنفلي، أحمد محمود، 2021، ص3)

ويعد التعليم والتدريب التقني والمهني ركيزة أساسية في التنمية، إذ يستهدف توفير كوادر فنية وحرفية متخصصة بهدف خدمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول، وقد تعرض هذا القطاع لتحديات كبيرة، وفيما يلي يتناول تأثير الجائحة في التعليم والتدريب التقني والمهني.

رابعًا ـ جائحة كوفيد 19 وآثارها على التعليم والتدريب التقني والمهني:

يعد التعليم والتدريب التقني والمهني من القطاعات التعليمية الأكثر تضررًا في الدول، فهو لا يحظى بنفس زخم التعليم العام والجامعي، كما أن طبيعة الدراسة ذات التطبيقات العملية غالبة على معظم برامجه، فضلًا عما يشهده العالم من ضغوط اقتصادية وصحية واجتماعية تهدد وجوده وكيانه، وفرضت الجائحة تحديات وفرص واضحة له؛ مما أدى إلى ضرورة إعادة تشكيل جذري في شكل المهن المستقبلية، ويمكن إيضاح أهم التحديات التي واجهت التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال العناصر التالية.

1. التحول إلى التعليم عن بعد لاستكمال الدراسة في ظل ظروف الجائحة:

خلال الموجة الأولى للوباء أُغْلقت معظم مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وتم إلغاء التعلم القائم على العمل أو تأجيله، وحل التعلم الافتراضي مكان الفصول الدراسية كاستجابة طارئة، وتمثل التحدي الرئيسي للتعليم والتدريب المهني في الافتقار إلى التدريب العملي أثناء عمليات الإغلاق. (Van der Graaf, L., Dunajeva, J., Siarova, H., Bankauskaite, R.: 2021)،

وقد وجدت دراسة استقصائية حديثة أجرتها المفوضية الأوروبية أنه رغم وجود عدد كبير من الدورات التدريبية عبر الإنترنت؛ إلا أنه لم يتم تطويرها للتعليم والتدريب التقني والمهني، وفي حالات توفر المحتوى للتعليم والتدريب التقني والمهني فإنه يقتصر على الطلاب الذين سيتخرجون في العام الحالي، وفي حين أن البرامج الحالية القائمة على التعلم عن بعد أو التعلم الإلكتروني تمكن من استمرار تشغيل المؤسسات، فإن نقل الدورات وتوسيع نطاق الوصول إليها يمثل تحديات مختلفة بما في ذلك إعداد المعلمين، وتطوير أدوات جديدة ومنصات رقمية، وإنشاء محتوى جديد. (ILO: 2020, p. 2)

أبرزت جائحة كوفيد 19 حقيقة أن منصات إدارة التعلم عبر الإنترنت لدعم التعليم الافتراضي تفتقر بشكل عام إلى برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وهذا بسبب أن هذه البرامج لم تدمج بشكل كامل في البرامج العادية، ومن ثم فإن جودتها وقدراتها لن ترصد على نحو كاف، مما قد يعوق الانتقال السلس إلى أسلوب التعلم عبر الإنترنت، وهذا يؤدي إلى إعاقة الطلاب والمعلمين عن التعليم والتدريس الفعال، مما قد يؤدي إلى تجارب تعليمية أقل فعالية، نظرًا لنقص المهارات والبنية التحتية اللازمة لاستيعاب مناهج التعليم والتعلم عبر الإنترنت. (Madu, M. C., & Edokpolor, J. E.: 2021, p. 190)

وعلى الرغم من التطورات الحديثة في التكنولوجيا، فإن التعلم من بعد ليس بديلًا طويل الأجل للتعليم المباشر، والتدريب على المهارات العملية يمكن أن يحل بديلًا عنه، فالتحول الرقمي أثناء الجائحة يمثل استجابة طارئة وليست أساس دائم للتعلم؛ فهناك العديد من أوجه الضعف والقصور تعيق الاعتماد الدائم للتعلم عن بعد كبديل، ويشمل ذلك: الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وموارد التعلم، ونقص القدرات المؤسسية لتقديم البرامج عبر الإنترنت، والتحديات التي تواجه المعلمين والمدربين لتطوير وتنفيذ أساليب التدريس والتعلم الجديدة، والمشكلات المرتبطة بالإتاحة التكنولوجية لجميع الطلاب والمعلمين.

2. انخفاض عروض التلمذة الصناعية:

من المتوقع حدوث ركود اقتصادي على نطاق واسع، وقد بدأ بالفعل في بعض الدول، وفي قطاعات، مثل: الضيافة، والسياحة، والطيران، وخدمات الترفيه؛ وبعض المهن متوقفة، وبالتالي لا تقدم عروض التلمذة الصناعية أو تحافظ عليها بسبب نقص الموارد المالية، وبالتالي هناك توقع بانخفاض التسجيل في التعليم والتدريب المهني وعقود التلمذة الصناعية للعام الدراسي 2021، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم اليقين بشأن وصول الطلاب للموارد بشكل فعال، وإكمال جميع المتطلبات اللازمة للتسجيل في الوقت المحدد. (OECD: 2020, p. 2)

ومع الركود والتحديات الاقتصادية الناتجة عن عدم التعافي الكلي من الجائحة فضلًا عن أزمات العالم السياسية وأبرزها الحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا، وخلل سلاسل التوريد للموارد والأموال اللازمة وتأثيرها المباشر على الاقتصادات تواجه عروض التلمذة تحديات كبيرة تتعلق بالإتاحة والكفاءة.

3. التأثير المباشر على التمويل والجودة:

أدى تفشي الجائحة وتأثير الإغلاق وإجراءات التباعد إلى تحديات تتعلق باستمرارية الموارد المالية والتدفقات النقدية لمقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك بسبب الخسارة المفاجئة لمصادر الدخل، مثل: الرسوم الدراسية، والإيرادات، مع توقع ارتفاع نسبة تسرب الطلاب، وسيؤثر هذا على قدرة مقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني على استثمار الوقت والمال في تطوير البنية التحتية للتعلم الافتراضي، وفي بعض الحالات لدفع رواتب المحاضرين، بالإضافة إلى انخفاض الجودة والقدرة على تحمل تكاليف البرامج، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة لاستكمال برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ونقص الدافع بين المعلمين والطلاب. (Madu, M. C., & Edokpolor, J. E.: 2021, p. 190)

وتشير منظمة العمل الدولية أن: "التعلم القائم على العمل الأكثر تضررًا من الجائحة، وتأثيره أعلى في البلدان التي يكون فيها جزءًا إلزاميًا من المناهج الدراسية، كما توجد عقبات أمام التقويم الأكاديمي، والتوسع في توفير التعليم عن بعد، في وقت مؤسسات التدريب العامة والخاصة ليست مستعدة جيدًا". (ILO: 2020, p. 2)

وأوضحت نتائج بعض الدراسات (United Nation: 2020, p. 3)، (Mumtaz, M., Hussain, N., Baqar, Z., Anwar, S., & Bilal, M.: 2021, p. 49416)، (Van der Graaf, L., Dunajeva, J., Siarova, H., Bankauskaite, R.: 2021) الآتي:

1- أن الجائحة أثرت بشدة على أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني وأسواق العمل، فأدى الإغلاق إحداث تغييرات في تنظيم التدريب والعمل، وتفرض تحديات مثل رقمنة مكان العمل، وتحولات في الطلب على المهارات والتي ستحتاج أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني إلى معالجتها.

2- تأثرت حياة الطلاب ودرجاتهم، ومجال دراستهم، وانتقالهم من مرحلة دراسية لأخرى أو للوظائف؛ فبعضهم لم يتمكن من استكمال الدراسة والتقييمات الوطنية بانتظام، وبعض لم يستطع التسجيل في الجامعة بعد التخرج، وبعضهم يشعر الطلاب ممن هم في منتصف دوراتهم الدراسية وكيف سيستكملون فصولهم وأنظمة التقييم الخاصة بهم مع استمرار تفشي الجائحة، وبعض الطلاب يشعرون بالقلق من أنهم سيواجهون عيوبًا طويلة المدى أثناء تقدمهم إلى المرحلة التالية من البحث أو الوصول إلى سوق العمل، مقارنةً بمن تخرجوا بشكل طبيعي.

3- تظهر مؤسسات التعليم والتدريب المهني قدرة أقل على التحول والابتكار في مواجهة الأزمات غير المتوقعة، وعدم توفير بدائل للتعلم القائم على العمل.

وبناءً على ما سبق، توجد العديد من التهديدات أمام مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، منها الإغلاق لأماكن العمل والتدريب، وتثير ذلك مباشرة على نتائج التعلم وبالتالي جودة المخرجات، وقد يؤدي إلى التسرب أو تغييرات في الخطط المهنية؛ لعدم القدرة على الوفاء بالمهارات، ويمكن أن يكون لنتائج التعلم المنخفضة تأثيرات دائمة على مدخلات ومهارات سوق العمل، وهو ما يعني مزيدًا من الضغوط على تمويل القطاع أو توفير الخدمات له.

خامسًا ـ جائحة كوفيد 19 وآثارها على المهارات الطلاب والمهن:

نوقش مفهوم الصدمات الوظيفية في تسعينيات القرن الماضي، ومع انتشار الجائحة عاد المفهوم إلى الظهور مع أحداث لا يمكن التنبؤ بها في بيئة مهنية سريعة التغير، وتعرف **الصدمة الوظيفية** أنها: "حدث مزعج واستثنائي تسببه عوامل خارجة عن سيطرة الفرد، وتؤدي إلى عملية تفكير متعمدة فيما يتعلق بمسيرته المهنية"، ففي الوقت الذي تجمدت فيه بعض أماكن العمل تم دفع أماكن أخرى إلى حدود طاقتها، مع حدوث تغيير كبير في بيئة العمل، أثر على الموظفين في قطاعات عديدة، بسيناريوهات لم تكن حياتهم الوظيفية على استعداد لها حاليًا وربما في المستقبل. (Hite, L. M., & McDonald, K. S.: 2020, p.3)

وتأثير الجائحة على التعليم المهني له أيضًا آثار على القوى العاملة في المستقبل، ومع إغلاق المدارس، زاد الاعتماد على التعلم الإلكتروني بشكل كبير، وفي حين أن هذا يوفر فرصًا لتطوير المهارات الرقمية أو تعميقها، فإن كل الطلاب لا يستطيعون الاتصال بالإنترنت، ومن هنا قد لا تكون برامج التعليم والتدريب عبر الإنترنت بديلًا كاملًا للتعلم الفعلي القائم على المدرسة أو العمل، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في تعليم المهارات الرقمية، فقد ألقت الجائحة الضوء على القيود الرئيسية في أنظمة التعليم الحالية، بما في ذلك نقص المناهج الرقمية وأدوات التدريس والمواد، ونقص الكفاءات الرقمية بين المعلمين والمدربين. (Park, C. Y., & Inocencio, A. M.: 2020, p. 7)

وهذا يعني أن الوضع الحالي يؤثر على عالم المهن والأعمال من خلال قدرته على تغيير الكفاءات والمتطلبات التي تظهر أثناء الجائحة بعد انتهائها، وثمة مجموعة من التحديات التي ساهم كوفيد 19 في ظهورها في قطاع الصناعة، وما يرتبط بها من عالم المهارات والمهن ومن أبرزها ما يلي:

1. تحدي الأتمتة Automation (التشغيل الآلي):

فرضت الجائحة على بعض الشركات وأصحاب الأعمال إيجاد البديل عن تكلفة الخسارة بسبب الإغلاق، وكان على رأس البدائل التوجه نحو الأتمتة والتشغيل الآلي والاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسيير الأمور في قطاعات عديدة، وتكتسب الأتمتة أهمية كبيرة في معالجة اختلالات سلسلة الإمداد الناشئة عن قيود التنقل التي تفرضها الجائحة؛ ففي **الصين**، بدأت شركة **كاديلاك** في تنفيذ الأتمتة الكاملة لخطوط لحام

السيارات وإنتاج الطلاء، وستمتد الأتمتة لبعض الوظائف مع استمرار انتشار الجائحة، وستزيد الشركات من استخدام الروبوتات وتقلل الاعتماد على العمال إلى الحد الأدنى. (McKenzie, B.: 2020, p. 16)

وفي ضوء هذه المستجدات سيستمر الطلب على الروبوتات، وبخاصة في قطاع الصحة العامة لأداء مجموعة واسعة من المهام عوضًا عن العاملين في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة، وزيادة اعتماد الشركات على العمالة غير البشرية، مع التوسع في التجارة والأعمال الإلكترونية القائمة على المنصات الرقمية، لذلك يمكن أن يكون لفجوة الاستعداد الرقمي تأثير طويل الأمد ودائم على عدم المساواة بين الأفراد والدول، وسيكون الاستثمار العام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، أمرًا بالغ الأهمية في المستقبل.

2. تحدي فقد الوظائف بسبب الركود، وتغير متطلبات السوق:

بعض المهن وبخاصة اليدوية معرضة للخطر بسبب كوفيد 19 ومتطلبات التباعد الاجتماعي، كما أن فقدان الوظائف يكون أكبر في الوظائف ذات إمكانات العمل المنخفضة من المنزل، وقد أشارت Sahitya أن **أهم أربع صناعات سيزداد فيها الطلب على برنامج التدريب المهني بسبب الجائحة، هي:** (Karra. S.: 2020)

1. **الرعاية الصحية Healthcare:** وهي من القطاعات ذات الأولوية، التعليم والتدريب التقني والمهني لإدارة الرعاية الصحية العامة، وبرنامج مهني متعدد المهارات لخدمات المرافق العامة، والتعامل مع حالات الجائحة، والتطبيب عن بعد telemedicine الذي يحتاج إلى الكثير من المهارات.
2. **الوظائف الخضراء Green Jobs:** سيكون الطلب على الوظائف الخضراء وخبراء التنمية المستدامة مرتفعًا، كيفية التعامل مع التنوع البيولوجي، تحتاج التنمية المستدامة في كل مهنة إلى مهارات جديدة، الطاقة المتجددة، الإنتاج والاستهلاك المستدامان، الأمن الغذائي، خبراء الاقتصاد الدائري، والتدقيق الأخضر.
3. **قطاع الخدمات Service sector:** سيتغير التوجه وسيأتي وضع طبيعي جديد، سيتم وضع معايير جديدة للنظافة والأمن والسلامة، سيتطلب ذلك إعادة تأهيل القوى العاملة الحالية والتدريب المناسب للوافدين الجدد.

4. **القطاعات الزراعية Agricultural sectors:** سيتم تجديد التركيز على مهارات التعليم والتدريب التقني والمهني للأنشطة الزراعية، سيكون دمج العلم والتكنولوجيا في الزراعة والمنتجات الطبيعية والزراعة العضوية وتطبيق الصناعة في القطاعات الزراعية ذا أهمية كبيرة وأكثر طلبًا.

وبالتالي يتضح عدم استقرار في سوق المهن من حيث العرض والطلب عليها، فسيحدث إحلال وتبديل في أولويات المهن، وستظهر مهن جديدة خلال الفترة المقبلة، وتختفي مهن كانت قائمة وتصبح من الماضي، ويصبح أمام التعليم المهني والتقني الوفاء باحتياجات سوق العمل وعالم المهن بالتخصصات الجديدة، وإصلاح البرامج الحالية لتلاقي الاحتياجات الأساسية للاقتصاد والمجتمع.

سادسًا ـ جائحة كوفيد 19وآثارها على التدريب:

يشير اتجاه الاستقطاب الوظيفي إلى إمكانية حدوث إعادة توزيع الوظائف في السنوات القادمة، مما يزيد الحاجة الملحة إلى برامج التدريب الوظيفي وسياسة العمل المناسبة، والواقع أن هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم المساواة والتحيز في المهارات، مع تأثير أسوأ على العمال الأكبر سنًّا، الذين عادة ما يكونون من ذوي المهارات المنخفضة ويقومون بوظائف روتينية، هذا فضلًا عن الاستعداد لاضطرابات سوق العمل الناتجة عن زيادة الأتمتة وتقليل الوظائف. (Park, C. Y., & Inocencio, A. M.: 2020, p.6)

وفي سبيل ذلك توفر **كوريا الجنوبية** منصة التدريب الافتراضي الذكية Smart Training Education Platform (STEP)، وهذا يتيح لمقدمي التعلم تحميل محتوى الدورات، فضلًا عن 300 دورة قائمة، ويتلقى ذلك دعمًا إضافيًّا من الإعانات وآليات ضمان الجودة، وفي **هولندا**، يمكن تنظيم التعليم والتدريب المهني الشخصي في مجموعات صغيرة للطلاب الذين لا يملكون موارد رقمية كافية، ويمكن للمدارس أيضا أن تتيح لهؤلاء الطلاب إمكانية الوصول المؤقت إلى مكان العمل مع إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو الحاسوب المحمول. (OECD: 2020, p. 3)

ومما سبق يتضح، أن التدريب على المهارات الجديدة المطلوبة، أو تحسين المهارات القائمة يعد أحد المهام المطلوبة من مزودي خدمات التعليم والتدريب التقني، مع ضمان مواءمة المهارات لمتطلبات ما بعد الجائحة، مثل المرونة، والكفاءة، والتعامل مع التكنولوجيا.

سابعًا ـ أهداف التعافي في التعليم والتدريب التقني والمهني:

أشارت المنظمات الدولية إلى أن أهداف التعافي من جائحة كوفيد 19 يتضمن تحقيق العديد من الأهداف، ومن ذلك: (United Nations Children's Fund, UNESCO, World Bank: 2022, p. 27)

1- عودة جميع الأطفال والشباب إلى المدرسة ويتلقون خدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والرفاه النفسي والاجتماعي وغيرها من الاحتياجات.
2- تلقي جميع الطلاب الدعم لتعويض ما فقدوه من تعلم.
3- إعداد جميع المعلمين ودعمهم حتى يتمكنوا من معالجة خسائر التعلم بين طلابهم ودمج التكنولوجيا الرقمية ذات الصلة والتي يمكن الوصول إليها في تعليمهم.
4- البناء على الدروس المستفادة من الجائحة.
5- تعزيز الاستثمارات واسعة النطاق والإصلاحات في مجال التعليم التي لديها القدرة على إحداث تأثير على المدى المتوسط إلى الطويل مع التركيز القوي على التعليم الرقمي. (European Commission: 2021, p. 3)
6- خلق ثقافة التعافي وتمكين الأشخاص الذين واجهوا صعوبات أثناء الجائحة والمجتمع الأوسع لتحسين نوعية الحياة وتعزيز مشاركة المجتمع من خلال توفير التعلم المشترك والتواصل الميسر.
7- معالجة أوجه عدم العدالة الناتجة عن الجائحة من حيث النتائج الأكاديمية ومؤشرات التكيف النفسي الاجتماعي، واختلاف تأثير استجابة الأفراد للجائحة حسب عدة عوامل مثل المنطقة (الريف مقابل الحضر)، وموارد المجتمع وخصائصه، والممارسات الحالية السابقة للجائحة، وخصائص الطالب والأسرة الفردية. (Vermont Agency of Education: 2021, p. 2)

وفي ضوء ما سبق يتضح، أن التعافي التعليمي يهدف إلى إعادة استقرار نظم التعليمي للحالة التي كان عليها قبل الجائحة، مع الاستفادة من الدروس التي مرت بها الدول والمجتمعات أثناء الجائحة، وبالتالي مساعدة جميع أعضاء المجتمع المدرسي من: الطلاب والمعلمين والعاملين في المؤسسات التعليمية من التكيف مع التطورات والتحديات التي تواجه القطاع، والعمل على تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة، من خلال تقديم الدعم المناسب للجميع.

ثامنًا ـ المنظورات الدولية لتعزيز تعافي نظم التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19:

أدى انتشار جائحة كوفيد 19 إلى حدوث اضطراب عالمي في جميع القطاعات ومنها التعليم التقني والمهني، وتم إغلاق المدارس في أغلب دول العالم حفاظًا على الأمن العام، ومع انتشار الجائحة بدأت المنظمات الدولية ذات الصلة بقضايا التعليم في وضع منظورات لتحقيق الاستجابة السريعة، ثم التعافي الكامل للتعليم من الجائحة، ومنها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، بالإضافة إلى أحد المداخل الأساسية وهو مدخل المرونة، وفيما يلي تناول هذه المنظورات.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظورات تشترك في بعض النقاط التي تطرحها لتحقيق التعافي في التعليم والتدريب التقني، **وللفائدة وعدم التكرار فإن الباحث يتجنب تكرار شرح النقاط المشتركة، ويكتفي بتوضيح الفكرة في المنظور مرة واحدة حسب موضع ورودها وأسبقية طرحها**، وفيما يلي تناول هذه المنظورات.

أولًا: منظور منظمة OECD لتعزيز قدرة مؤسسات التعليم والتدريب المهني على سرعة الاستجابة والمرونة في عصر ما بعد كوفيد 19.

أطلقت المنظمة المنظور في أعقاب الجائحة كخارطة طريق يمكن الاعتماد عليها في الاستجابة للآثار السلبية للجائحة، وينقسم المنظور إلى 3 مراحل، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى (المدى القصير): الدعم المؤسسي العاجل لمزودي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال تقديم التدريب قصير الأجل والمصمم حسب الاحتياجات الناشئة والمطلوبة من المهارات.

تشمل الأولويات لنظم التعليم والتدريب التقني والمهني بعد كوفيد 19 ضمان استمرارية تنمية المهارات، وإدخال برامج تدريب قصيرة الأجل لسد الفجوات في المهارات التي تسببها الأزمة الصحية، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية، وستكون تنمية المهارات جزءًا من استجابة السياسات للخسارة الهائلة للوظائف، لإعادة توجيه العمال نحو التوظيف أو ريادة الأعمال، وقد تؤدي الأزمة إلى تسارع الاتجاهات الناشئة في الاقتصاد العالمي، مثل رقمنة مكان العمل، وقد تحدث تحولات كبيرة في الطلب على المهارات في سوق العمل، والتي ستحتاج أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني إلى معالجتها. (United Nation: 2020, p. 1)

وقد ظهرت تراخيص المسار السريع Fast-track licenses كأحد الحلول لمواجهة الجائحة وذلك في القطاعات التي تعاني نقصًا حاليًّا أو متوقعًا مثل قطاعي الرعاية الصحية والطبية، فتصدر بعض الدول تراخيص قصيرة الأجل وسريعة لحل الأزمة؛ فأصدرت

أونتاريو شهادات قصيرة المدة خاضعة للإشراف للذين يستوفون الحد الأدنى من المؤهلات والشروط، ويمكن أن يكون لهذا الإجراء تأثير كبير على التعافي من الأزمة، حيث يوجد 19,000 طبيب وممرض حاصلين على تعليم أجنبي لا يعملون في مجالاتهم، وفقًا للبيانات المتوفرة، كما ظهر اتجاه **إعادة تدريب العمال المعاد توزيعهم Retraining of Redeployed Workers:** إذا أصبح الإغلاق طويلاً وأدى إلى إعادة توزيع العمال، فقد يكون من الضروري إعادة تدريبهم، وهؤلاء العمال الذين يتعين عليهم العمل في بيئات معرضة للإصابة بالأمراض المعدية ولا يمكنهم العمل عن بُعد، مثل: عمال البناء أو النفط والغاز في الخارج الذين يتعين عليهم العيش والعمل في الموقع لفترة زمنية معينة) أو الذين يعملون في القطاعات المتضررة بشدة من كوفيد 19 بسبب اضطراب سلسلة التوريد أو الانخفاض في الطلب فقد يحتاجون إلى مزيد من التدريب لإعادة المهارات، وفي هذا الصدد ستنفق **نيوزيلندا** 100 مليون دولار نيوزيلندي لإعادة توزيع عمال الغابات، (OECD: 2020, p. 3, 4)

ويمكن لبرامج تنمية المهارات أن تساعد العاطلين وذوي المهارات المنخفضة في العثور على عمل بمجرد عودة الانفتاح، وزادت بعض البلدان من استثماراتها في تنمية مهارات الأشخاص العاطلين عن العمل والمسرحين بسبب الوباء، تشمل هذه البرامج الارتقاء بالمهارات الرقمية، والتدريب المهني، أو التدريب على المهارات الأساسية لغير المهرة في الصناعات الأكثر تضررًا؛ ففي **إندونيسيا**، تقدم الملايين للحصول على إعانات البطالة، وخصصت الحكومة 227 مليون دولار لبرامج تحسين المهارات من خلال التدريب المهني على المنصات الرقمية، ويستهدف البرنامج العمال النازحين ممن ليس لديهم تعليم رسمي، وبالمثل، قدمت **نيبال** لعمال القطاع غير الرسمي الفرصة للمشاركة في مشاريع الأشغال العامة مقابل أجور الكفاف. (Park, C. Y., & Inocencio, A. M.: 2020, p. 7)

ومن هنا فإن الجائحة كما أثرت على نوعية من الوظائف إلا أنها فتحت الباب أمام احتياجات جديدة، فالسوق تتجدد باستمرار، ويتطلب تطوير البرامج وتحسينها، وجزء من التكيف مع متطلبات الجائية يتمثل في تعزيز الاستدامة المهنية، ومواجهة ما يسمى بالصدمة الوظيفية، وهذا يتطلب التخطيط السليم، والكشف المبكر عن الاحتياجات وترجمتها في صورة مهارات طارئة وعاجلة.

المرحلة الثانية (المدى المتوسط): تقديم الدعم التدريبي والتوجيهي لمساعدة مديري TVET والمعلمين على بناء الكفاءات الرقمية.

فقد كشفت عمليات التكيف المبكرة المصاحبة للعودة إلى مواقع العمل عن تغييرات في أشكال التفاعل وأنماطه في قطاعات ووظائف متعددة، فقد عزز الوباء أداء بعض الوظائف من المنزل، والعمل عبر الإنترنت بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة والأمان بدلًا من السفر داخل الدولة وخارجها، وقد يستمر العمل عن بُعد لكل أو جزء من أيام العمل عبر الإنترنت من أجل السلامة والراحة وتقليل النفقات المالية، كما ستشمل الواجهة المتزايدة للعمل والتكنولوجيا زيادة الأتمتة Automation، لمواصلة الإنتاج عندما تضرب الجائحة التالية، وهو يعني سيكون له تداعيات قصيرة وطويلة الأجل على مستقبل العمل والأمن الاقتصادي للعمال. (Hite, L. M., & McDonald, K. S.: 2020, p. 4)

ففي **تركيا**، وبناءً على إستراتيجية تركيا للتعليم 2023م، يمكن الوصول إلى المنصات الإلكترونية واستخدامها، مثل: خريطة التعليم والتدريب المهني التركية Turkish VET Map، وموقع الويب الإلكتروني للخريجين E-graduates Website، بالإضافة إلى منصات تدريب المعلمين والمناهج القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يعمل القطاع الخاص التركي بشكل وثيق مع المدارس المهنية، والتي تحول الكثير منها إلى تصميم وإنتاج مواد مثل الأقنعة الجراحية والمطهرات لمواجهة الوباء. (European training foundation: 2020, p. 3)

ومن التجارب الرائدة ما قامت به **إستونيا** من خلال إتاحة معارض الوظائف عبر الإنترنت بعد تجربتها مع معارض التوظيف الدولية عبر الإنترنت، والتي أثبتت قيمتها في ربط الطلاب بأصحاب العمل المحتملين، وفي إعطاء الطلاب نظرة عامة على الفرص الحالية، لذلك بدا الانتقال إلى البدائل عبر الإنترنت أفضل من التخلي عن أي فرصة لتنظيم هذه المعارض، هذا بالإضافة إلى زيادة التدريب عبر الإنترنت للمستشارين التوجيهيين خلال فترة الإغلاق، بالإضافة إلى التعاون بين المتخصصين في التوجيه والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي. (Chircop, D.: 2020, p. 9)

وفي حقبة ما بعد كوفيد 19، سيتم إعطاء الأولوية للأدوات والتقنيات الرقمية في المدارس وأماكن العمل وعبر القطاعات المختلفة، مع تسارع التحول الرقمي، ويؤدي التحول

الرقمي إلى تغييرات هائلة في المهارات اللازمة للعمل والحياة، وهو عامل رئيسي ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يمثل تحديًا للعمالة منخفضة المهارات أو الأعمال اليدوية، ومن ثم يحتاج التدريس والتعلم إلى مواكبة عملية إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياته، والاستفادة على أفضل وجه من التقنيات الجديدة.

المرحلة الثالثة (المدى البعيد): مشاركة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في التعلم من الأقران على الصعيد الإقليمي مع التركيز على إدارة الأزمات وإضفاء الطابع الرقمي عليها:

إن تعزيز قدرات إدارة المخاطر في جميع مستويات نظام التعليم أمر مهم للغاية؛ فثمة حاجة إلى تعزيز قدرات الصمود في مواجهة حالات الطوارئ، على المستوى الفردي والتنظيمي والمؤسسي، والقدرة على وضع خطط الطوارئ وتنفيذها، وتوفير مسارات التعليم البديلة؛ للتخفيف من آثار الأزمات، ومن الضروري تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في قطاع التعليم لاستعراض خطط وسياسات قطاع التعليم القائمة وتنقيحها، ودمج تدابير التصدي المكيفة مع أزمة كوفيد 19، كما أن دمج البيانات المتعلقة بالمخاطر وآثارها في نظم إدارة التعليم ييسر تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التعليمية المراعية لظروف الأزمات، بما في ذلك خطط التأهب للكوارث. (الأمم المتحدة، 2020، ص 19، 20)

وعادة ما توفر الأزمة مخزوًنا من الدروس المحتملة للتخطيط في حالات للطوارئ والتدريب على مواجهة الأزمات المستقبلية، ومن الضروري ان يدرس جميع المعنيين هذه الدروس ويعيدونها إلى الممارسات والسياسات والقوانين التنظيمية، ويعد دراسة الدروس المستفادة من أحد أكثر جوانب إدارة الأزمات أهمية. (حسن، نهلة سيد، 2021، ص 21)

وهنا يتم تحديد الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات والأدوات والموارد والمبادرات الملموسة ومشاركتها على أساس منتظم إلى إعلام أصحاب المصلحة في القطاع وإلهامهم، وتقديم نظرة ثاقبة والمساعدة في تطوير استراتيجيات لتحسين أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني، يعزز من قدرة المؤسسات على التأهب والاستعداد الجيد لأي أزمة مشابهة قد تواجه القطاع، تطبيق أفضل الممارسات المستفادة من الاستجابة التعليمية للوباء. يبنون القدرة على الصمود والتحمل.

ثانيًا: منظور منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، لتنمية المهارات وقت انتشار الجائحة، وتقييم الاستجابات الأولية في التعليم والتدريب التقني والمهني.

أطلقت المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي المنظور في أعقاب الجائحة كخارطة طريق يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الآثار السلبية للجائحة، ويعتمد المنظور على جانبين رئيسيين، وهما:

الجانب الأول ـ استجابات مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للجائحة:

ويركز الجانب الأول على تعزيز استجابة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وانتقالها إلى طرق بديلة للتدريب والتقييم من خلال الانتقال إلى التعلم عن بعد، وتوفير مناهج بديلة للتدريب على المهارات العملية والتقييم وبخاصة المهارات الجديدة الناشئة، وإجراءات معالجة النقص في المهارات في القطاعات الأساسية بسبب الجائحة، وتعبئة الموارد البشرية والمالية للتعلم عن بعد في التعليم والتدريب التقني والمهني، وإقامة شراكات جديدة وبناء روابط جديدة بين التعليم والتجريب المهني وقطاع الصناعة. (ILO, World Bank: 2021, p. 17: 45)

ويلاحظ هنا اتفاق المنظور الحالي في الجانب الأول مع المرحلة الأولى والثانية من منظور OECD، وهذا يدل على وجود رؤية مشتركة لهذه المؤسسات حول الطريقة التي يمكن بها إدارة الجائحة لتحقيق التعافي الفعال والكامل للقطاع، كمال أن الجانب الحالي من منظور منظمة العمل الدولية أضاف توفير جانب الشراكة والدعم المادي والبشري لكونهما من العناصر الأساسية في مواجهة الجائحة.

فبالنسبة **لجانب الشراكة مع قطاع الصناعة،** فقد أعادت الجائحة صياغة العلاقة بين التعليم والتدريب التقني والمهني وعالم العمل في حقبة ما بعد كوفيد 19 أكثر من أي وقت مضى، فالحاجة ملحة لبناء روابط أقوى وتعزيز التعاون مع الصناعة لضمان أن يظل التعليم والتدريب التقني والمهني مناسبًا وموجهًا حسب الطلب، ستدفع إستراتيجية اليونسكو يونيفوك MTS–III المناقشة إلى الأمام للتركيز على العقود الآجلة المتوقعة والاستعداد للاتجاهات الناشئة، مما سيمكن مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من وضع نفسها في هذه الحقائق وتكييف إستراتيجياتها بسرعة للاستجابة.(UNESCO-UNEVOC Medium-Term Strategy III, p.13 2021-2023)

كما أن الشراكة بين التعليم الصناعي ومؤسسات المجتمع المختلفة، لها دور مهم في تشجيع أصحاب الخبرة في تقديم الدعم والخبرات الضرورية لتطوير المنظومة التعليمية؛ بما يحقق متطلبات العمل والإنتاج، كما أن العوامل الاقتصادية والصحية التي يمر بها العالم اليوم، تفرض ضرورة توفير مصادر إضافية لتمويل التعليم التقني والمهني، لمساعدة

الدولة في توفير الإنفاق المناسب على هذا النوع من التعليم واحتياجاته من التطوير لمواجهة المتطلبات التي أوجدتها جائحة كوفيد 19، وبخاصة في الدول ذات الدخل والأداء الاقتصادي المنخفض، والتي تزيد فيها معدلات الفقر.

وبالنسبة لجانب الدعم المادي والبشري، يعد التعليم والتدريب التقني والمهني من أكثر القطاعات المتضررة في التعليم، نتيجة انخفاض ميزانيته، أو توقف عقود وبرامج التلمذة الصناعية جراء الإغلاق: كما سيكون للركود الاقتصادي تأثير سلبي كبير على كل من مصادر التمويل العامة والخاصة للتعليم، وستركز الحكومات إنفاقها على دعم النشاط الاقتصادي ومعالجة الفقر، وستشهد الشركات والأسر تدهورًا في وضعها المالي، ومن ثم يصبح الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني معرضًا للتأجيل أو الإلغاء.

ففي الولايات المتحدة، تدعم منح الاستعداد للتدريب المهني للشباب Youth Apprenticeship Readiness grants (42,5 مليون دولار)، المخطط لها قبل الأزمة ولكن تم الإعلان عنها في أبريل 2020، لتسجيل الشباب في المدارس أو خارجها (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 عامًا) في برامج التلمذة المهنية المسجلة وكذلك برامج ما قبل التدريب المهني، وتقدم **اسكتلندا** حوافز مالية لأصحاب العمل الذين يأخذون متدربًا تم تسريحه من قبل صاحب عمل آخر، يوفر هذا الحافز 5000 جنيه إسترليني لأصحاب العمل في صناعة النفط والغاز و 2000 جنيه إسترليني في أماكن أخرى. (OECD: 2020, p. 2, 4)

الجانب الثاني ـ سياسة التعليم والتدريب التقني والمهني واستجابات النظام لفيروس كوفيد 19:

يركز الجانب الثاني على استجابات السياسة العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك من خلال تدابير دعم المعلمين والمدربين، وتعزيز المهارات الاجتماعية والعاطفية الضرورية، ودعم التعلم عن بعد، ومبادرات دعم التعلم في المؤسسات أو بين العمال المسرحين من العمل، والدروس المبلغ عنها المستفادة من الاستجابة للوباء من أجل الاستعداد للمستقبل.

ويلاحظ هنا اتفاق المنظور الحالي في الجانب الثاني مع المرحلة الأولى والثانية والثالثة من منظور OECD، ولكنه يركز على بعض النقاط الإيجابية الأخرى، وهي تدابير

الدعم للمعلمين والمدربين، وتعزيز المهارات الاجتماعية والعاطفية الضرورية، لكونهما من العناصر الأساسية في مواجهة الجائحة.

فبالنسبة لدعم المعلمين، يعتبر الدرس المستفاد من هذه الجائحة هو أن المعلمين بحاجة إلى الشعور بالتمكين لممارسة مهنتهم في استخدام التكنولوجيا كجزء من تدريسهم، ويتضمن هذا أيضًا دمج التكنولوجيا في جميع دورات تدريب المعلمين، والمزيد من المنصات التعاونية ومشاريع التعلم المهنية التي تمكن المعلمين من تطوير كفاءاتهم التربوية الرقمية من خلال عملية التعلم من الأقران (OECD-Education International, 2021, P14, 15)، وفي **المغرب** تم تسريع تنفيذ الحكومة لاستراتيجيتها الرقمية 2025 بسبب الحاجة إلى زيادة الاعتماد على الأساليب الرقمية كجزء من الاستجابة للجائحة، وأشار ممثل مقدم خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني في **الصين** إلى أن قدرة المعلمين على تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتطوير مواد التدريس عبر الإنترنت قد تحسنت بشكل كبير نتيجة للأزمة. (ILO, World Bank: 2021, p. 41)

ونظرًا لأن الانتقال إلى التعلم عن بعد تجربة محبطة بسبب ضعف الاتصال أو نقص المهارات الرقمية أو الحاجة إلى تكييف طرق التدريس مع التعلم عن بعد، فقد أصدرت غالبية البلدان تعليمات للمعلمين بشأن التعلم عن بعد (89 في المائة) وقدمت الدعم النفسي والاجتماعي والعاطفي والمهني (78 في المائة)، بالإضافة إلى أن البلدان منخفضة الدخل، زودت معظم البلدان المعلمين بمحتوى تعليمي ملائم للتدريس عن بعد، وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشطة التطوير المهني في علم أصول التدريس والاستخدام الفعال للتكنولوجيات ذات الأساليب التربوية المختلفة.(UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD: 2021, P29)

كما أن تعزيز المهارات الاجتماعية والعاطفية أمر ضروري لتعليم الطلاب وتنميتهم، وقد ثبت أنه يؤثر بشكل أكبر على إنجازات الفرد ونتائجه، يتضمن ذلك مستوى التعليم الذي يحققه الطلاب، وتقدمهم الأكاديمي أثناء وجودهم في المدرسة، ومساراتهم إلى ما بعد التعليم بما في ذلك الدخول إلى سوق العمل، وفي أثناء إغلاق المدارس، لم يصل دعم التعلم من خلال التعليم عن بعد إلى جميع الطلاب، وكان لذلك تأثير كبير على تعلمهم وتطورهم، بل وكان هذا التأثير مضاعفًا على الطلاب من ذوي خلفيات ثقافية، وعرقية واقتصادية أقل وأكثر تهميشًا، وأن مراعاة العمر ومرحلة تطور الطلاب سيكون أمرًا بالغ الأهمية عند

التعامل مع الطلاب، وخلال الإغلاق، وعند إعادة فتح المدارس من الضروري أن نركز على الأدوار المتنوعة التي تلعبها المدارس في تنمية الطلاب، والفوائد المحتملة للتركيز على التعلم الاجتماعي والعاطفي تتضمن: (Yorke, L., Rose, P., Bayley, S., Wole, D. and Ramchandani, P.: 2021, 2. 3)

أ- تعريف أكثر شمولية ودقة للتعلم يتجاوز اكتساب التعلم الأكاديمي.

ب-مزيد من الاهتمام بعمليات التعلم وكيفية تأثرها بالبيئة الأوسع، والتي قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للفئات المحرومة.

ج- ارتباط أقوى بين ما يتعلمه الأطفال أثناء وجودهم في المدرسة ومساراتهم إلى ما بعد التعليم (على سبيل المثال، الانضمام إلى القوى العاملة والمشاركة الديمقراطية).

وبالتالي فإن دعم المعلمين ودعم الجانب النفسي والاجتماعي يمثلان ركيزة في مواصلة التقدم التعليمي حتى خلال الجائحة، وعليه فإن الدعم المهني والتقني والنفسي والاجتماعي مهم في تحقيق تقدم إيجابي في ظل الوضع القائم، ومن ثم تقليل الخسائر أمام الطلاب، وبخاصة أن توقف التعليم يعد أزمة للطلاب الخريجين والسنوات النهائية مع سوق العمل لتعطل مجالات التدريب وفرص التوظيف.

ثالثًا: منظور البنك الدولي: استجابة أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني لكوفيد 19؛ التحديات والفرص:

أطلق البنك الدولي المنظور في أعقاب الجائحة كخارطة طريق لتعزيز الاستجابة من لآثار السلبية للجائحة، وتحقيق التعافي الفعال، ويتضمن المنظور 3 مراحل للتعامل مع الجائحة، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى ـ مرحلة التماشي مع الأزمة (Coping):

وتسعى هذه المرحلة إلى **تقليل خسائر التعلم أثناء إغلاق المدارس ودعم الاستجابة للطوارئ من خلال التدريب على المهارات،** وتتضمن: (Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. A.: 2020)

أ- توفير التعلم عن بعد للتعليم والتدريب التقني والمهني حيثما أمكن ذلك.

ب-مواصلة التعلم القائم على العمل (في الموقع أو عبر الإنترنت) حيثما أمكن ذلك.

ج- إشراك المدربين والطلاب في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في توفير المهارات اللازمة للاستجابة للطوارئ (العاملين الصحيين، وخدمات الرعاية، وعمال الخدمات الأساسية).

د- حيثما أمكن استغلال الفرص لمهارات العمال العاطلين عن العمل وتدريب مدربي التعليم والتدريب التقني والمهني.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات في المنظور تتفق مع منظور منظمة OECD، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وهذا يدل على وجود رؤية مشتركة لهذه المؤسسات في الآليات والإجراءات التي يمكن اتباعها لتعزيز استجابة وتعافي التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد.

المرحلة الثانية ـ إدارة الاستمرارية Managing Continuity:

وتسعى هذه المرحلة إلى **تعزيز تعافي التعليم مع إعادة فتح المدارس تدريجيًّا**؛ فمن المرجح أن تظهر فجوات التعلم نتيجة لعمليات الإغلاق، أكثر من التي يواجهها طلاب التعليم العام بسبب الطبيعة الخاصة للتعليم والتدريب التقني والمهني وتكوين طلابه، ومع إعادة فتح المدارس فإن الهدف الرئيسي هو عكس الخسائر التعليمية، وتقليل احتمالية الإغلاق المؤقت الذي يؤدي إلى فك الارتباط الدائم بالتعليم والتدريب، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الإجراءات، وهي:

أ- دمج المهارات الصحية في البرامج:

في ظل هذه الخلفية تحتاج برامج وأنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تقليل خسائر التعلم التي تحدث أثناء إغلاق المدارس ودعم الاستجابة الصحية من خلال التدريب على المهارات، وتنفيذ تدابير كافية للسلامة والصحة للمساهمة في احتواء انتشار الوباء. (Giunipero, R.: 2020.)

ب-العمل على تكييف ظروف السلامة في العمل من أجل التعلم القائم على العمل.

وهذا يتمثل في وضع الضوابط الإدارية والتنظيمية والتغييرات في سياسة أو إجراءات العمل من أجل تقليل التعرض للمخاطر، وفي سياق خطط العودة إلى العمل الخاصة بكوفيد 19تتضمن هذه الضوابط إدخال نوبات عمل إضافية أو وجود عمال في أيام بديلة لتقليل العدد الإجمالي للعاملين في منشأة في وقت معين، ووضع سياسات بشأن تدابير المراقبة والاستجابة الصحية للعمال المرضى أو الذين يحتمل أن يكونوا مصابين، كما يجب تنفيذ

التباعد المادي إلى أقصى حد ممكن، ويُقترح أن تكون مسافة مترين بين العمال كافية، ما لم تحدد الإرشادات الوطنية أو نتائج تقييمات المخاطر خلاف ذلك، ويجب على جميع أصحاب العمل تطبيق ممارسات النظافة الجيدة ومكافحة العدوى، الموجهة إلى كل من العمال ومكان العمل. (International Labour Organization (a): 2020, p. 7)

ج- **إعادة فتح المدارس ومواقع العمل بمرونة لاستيعاب الاحتياجات والسياقات المتنوعة:**

يتطلب فتح المدارس بأمان إدخال إجراءات: التباعد الجسدي، والنظافة، والإجراءات الصحية التي تسمح للطلاب والمعلمين بالتفاعل مع الحد من المخاطر الصحية. تتخذ البلدان بالفعل مثل هذه التدابير، مثل: تقليل أحجام الفصول من خلال إنشاء مجموعات فرعية وتقليل عدد الساعات أو الأيام التي تعلم فيها كل مجموعة دراسية وجهًا لوجه، ويمكن أيضاً مواصلة بعض التدريب الذي ثبت أنه مناسب تماماً للتعلم عن بُعد، لأن التعلم عن بُعد يساعد على اكتساب المهارات الرقمية والاجتماعية والعاطفية كالقدرة على العمل المستقل، كما أن إعادة فتح المدارس بصورة آمنة تتطلب توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للطلاب، ولا سيما الطلاب من الفئات الضعيفة، من أجل التصدي للآثار النهائية للأزمة على الصحة العقلية. (Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. A.: 2020, p. 8)

د- **معرفة التعلم المسبق الذي تم الحصول عليه أثناء الإغلاق:**

وذلك للبالغين الذين لديهم خبرة عمل سابقة كبيرة وذات صلة من خلال تقييم نهائي مستقل؛ ففي النمسا وألمانيا والنرويج وسويسرا، يمكن لأي شخص الحصول على مؤهل عند إثبات تحقيقه نتائج التعلم المستهدفة من خلال اجتياز اختبار تأهيل نهائي أو إثبات المهارات بطرق أخرى، وهذا يسمح بالوصول المباشر إلى المؤهلات من خلال الفحص أو عن طريق الارتقاء بالمهارات الناقصة جزئيًا بتدريب نموذجي. (OECD: 2020, p. 3, 4)

هـ- **تقديم دعم مخصص للطلاب الضعفاء:**

إذ سيحتاج الطلاب، وخاصة المحرومين، إلى دعم مصمم خصيصًا ومستدامًا لمساعدتهم على إعادة ضبطهم ومواكبة التعلم المفقود، كما قد يحتاجون أيضًا إلى دعم لمعالجة الصحة العقلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من القضايا التي قد تنشأ أو تتصاعد أثناء إغلاق المدارس، فإعادة فتح أبواب المدارس وحده لا يكفي، نظرًا لضياع وقت التدريس، لن يكون العديد من الطلاب العائدين إلى المدرسة مستعدين للمناهج الدراسية التي كانت مناسبة قبل الجائحة، مما يستلزم تعليمات علاجية للعودة إلى المسار

الصحيح، إذ تشير عمليات المحاكاة إلى أنه حتى العلاج قصير المدى عند عودة الأطفال إلى المدرسة يمكن أن يقلل خسائر التعلم على المدى الطويل بمقدار النصف. (UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD, 2021, P34)

و– تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لإدارة آثار الصحة النفسية في الأزمة.

ز– الاستجابة لاحتياجات المهارات الناشئة.

وتركز المرحلة الثانية على بيئة التعلم ودعمها، وتقديم الدعم المناسب للطلاب، وضمان قدرة البيئة التعليمية على تلبية الاحتياجات اللازمة لتحقيق التعافي، وأنا تكون البيئة مستجيبة للاحتياجات الجديدة، وداعمة للأمن والسلامة للجميع.

المرحلة الثالثة ـ تحسين وتسريع التقدم Improving and Accelerating Progress:

وتسعى هذه المرحلة إلى **البناء على استجابات السياسات المبتكرة والدروس المستفادة خلال المرحلتين الأولى والثانية، وإعادة بناء برامج أفضل**، وهذا يتضمن:

أ– **تصميم برامج جديدة أو توسيع نطاق البرامج الحالية لتلبية الاحتياجات الناشئة من المهارات، بالتعاون مع أرباب العمل:**

فالطلب على المهارات سيتغير، وهذا يتطلب تطوير أو تحسين البرامج في المستقبل، وفي سبيل ذلك أطلق الاتحاد الأوروبي يطلق برنامجًا تجريبيًا جديدًا بقيمة 50 مليون يورو لتطوير المهارات والتعليم في جميع أنحاء أوروبا The Skills & Education Guarantee Pilot (S&E Pilot) وتحفيز الاستثمارات في التعليم والتدريب والمهارات كجزء من الحل لجذب المزيد من الأشخاص إلى الوظائف والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد الأوروبي، وهذه المبادرة ذات صلة بشكل خاص بالوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه المواطنون والشركات الأوروبية حاليًا بسبب الجائحة. وسيدعم الشركات والطلاب أثناء الأزمة وبعدها، لضمان أن أوروبا يمكن أن تتطور والبقاء في دفة التطورات التكنولوجية العالمية، ودفع اقتصاد المعرفة إلى الأمام وتسريع انتعاشها الاقتصادي. (European Commission: 2020)

ب–الاستثمار في توفير تعلم وتدريب مرن (نموذجي، جزئي، مسائي).

أظهرت الجائحة الحاجة إلى تعزيز الجاهزية والمرونة لجميع المؤسسات التعليمية، ومنها TVET، ويمكن لمقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني الاستثمار في العديد من المجالات لضمان استعدادهم للأزمات المستقبلية التي يمكن أن تهدد بتعطيل التدريس

والتعلم، ومن ذلك **الاستثمار في التقنيات الذكية**، مثل تطوير المحتوى لمنصات التعلم عبر الإنترنت، وإدماج أدوات الواقع الافتراضي والمعزز في التدريب، وأدوات اعتماد مهارات الحافظة الإلكترونية لتعزيز تجربة التعلم وجعلها أكثر مرونة خلال الفترات العادية، ولكن كما يسهل الانتقال إلى أسلوب الأزمة في حالة حدوث اضطرابات مستقبلية في التدريس وجهًا لوجه، و**الاستثمار في بناء القدرات لمدربي التعليم والتدريب التقني والمهني** لضمان تحديث معارفهم ومهاراتهم بناءً على الممارسات الصناعية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتحول من التعليم المباشر وجهاً لوجه إلى التعليم عن بعد سيجعل من السهل إدارة الاستمرارية أثناء الأزمات المستقبلية. (Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. (A.: (2020), p. 11

ج- تيسير التدريب النمطي والاعتماد الجزئي في مجال التعليم والتدريب المهني والتعلم مدى الحياة.

تشير اليونسكو- يونيفوك إلى ضرورة قيام الدول بتطوير مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني التي تتوافق مع مبادئ التعلم مدى الحياة، وأسواق العمل الديناميكية، من خلال استراتيجيتها متوسطة المدى للأعوام 2021-2023، من أجل مستقبل عمل مستدام، وقد سلطت جائحة كوفيد 19 الضوء على أهمية التعلم المرن والتعلم عن بعد، وكشفت القيود التي تواجهها مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في هذا الصدد، وقد أصبح من الواضح أن الانتقال نحو التعلم عبر الإنترنت والبرامج التي تستحوذ على أفضل ما في عالم التعليم وجهاً لوجه والافتراضي، لا يمكن أن ينتظر، وقد وفر الوباء الزخم لتعزيز زيادة تبادل المعرفة والتعلم من الأقران لتبني نهج جديد مختلط لتنمية القدرات. (2021-2023 (UNESCO-UNEVOC Medium-Term Strategy III, p.13

وهذا من شأنه يساعد الدارسين الكبار في مواجهة مشكلاتهم الطارئة في الحياة والعمل، وهذا يتيح ربط التعليم بمتطلبات الحياة، وهذا يرفع من مستوى الوعي، والقدرات والجدارات الأساسية لاستمرار التعلم، والمشاركة في صنع المستقبل، والنجاح ومواجهة أي تغييرات هيكلية توجد في بيئة وسوق العمل، والتعايش مع المستجدات بمرونة وكفاءة، كما أن التعلم مدى الحياة يزيد من قدرة الفرد على المشاركة في محيط مجتمعه، عبر إيجاد أنماط من الحياة التي تلبى الحاجات الاجتماعية والوجدانية في مجتمع سريع التغير.

د- العمل في شراكة مع أرباب العمل لتوفير التدريب السريع والنمطي على المهارات للعمال العاطلين عن العمل.

تعمل الصناعات على تطوير استراتيجيات التعافي في القطاع بعد الجائحة، ويمكن أن يشارك أصحاب المصلحة في وضع خطط لتقديم متطلبات المهارات الضمنية في خطط التعافي وإعادة تأهيل من فقدوا وظائفهم في قطاعات أُضرت مثل السياحة والاستضافة. وبالمثل، فإن الاضطرار إلى معالجة خسائر التعلم واسعة النطاق وفجوات التعلم المتوقع ظهورها بين الطلاب خلال إغلاق المدارس بسبب كوفيد قد يساعد مقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني على إعادة التفكير ومراجعة المناهج والكفاءات المتوقع اكتسابها من خلال برامجهم التدريبية. (Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. (A.: 2020, p. 10

وهذا يعد أمرًا عاجلًا نظرًا لأن المهارات المطلوبة في مرحلة ما بعد كوفيد تتطلب استجابة عاجلة، لزيادة الطلب على التدريب القصير والنموذجي في بعض القطاعات، وبخاصة للطلاب الذين يحتاجون إلى تعويض خسارة دخل الأسرة والشركات التي تحتاج إلى التوسع بسرعة كبيرة، ويمكن تبني هذه الممارسات في التعليم والتدريب التقني والمهني قبل الخدمة وفي عروض التدريب للبالغين بشكل عام.

هـ– مواصلة البناء على الهياكل الأساسية والمهارات التعليمية عن بعد.

و– التضمين الهيكلي للابتكارات الناجحة من المرحلتين 1 و2 في نظم تنمية المهارات.

وتتكامل المراحل السابقة معًا وتؤسس كل مرحلة للمرحلة التالية، تبدأ بالتماشي والاستجابة السريعة، مرورا بالمواجهة والتعافي، وانتهاء بتحسين القطاع في المستقبل.

رابعًا: التعافي التعليمي في ضوء منظور مدخل المرونة Resilience-Building Approach:

يستخدم هذا المدخل لفهم تأثير الأزمة والدروس التي يمكن للدول تعلمها لتحسين سياساتها التعليمية؛ والمرونة كمصطلح تستخدم منذ قرون في مجالات متنوعة، مثل: العمليات العسكرية، وعلم النفس، والهندسة المدنية والبيئية، والتطبيق الحديث للمرونة ركز على تحليل كيفية ارتداد الأنظمة من الاضطراب، وفي ضوء ذلك تعرف المرونة أنها: قدرة النظام على التوقع، والاستيعاب، والتعافي، والتكيف مع مجموعة واسعة من الأنظمة.

وهنا يتضمن مفهوم «**المرونة**» قدرة النظام على التوقع والاستيعاب والتعافي والتكيف مع مجموعة واسعة من التهديدات النظامية، لذلك تشير المرونة إلى أن النظام يمكن أن يعود إلى استقراره الأصلي، مع إدخال الابتكارات والقدرات التي تم تطويرها استجابة للأزمة وتعزيزا للتعافي.

ومن **الناحية الفلسفية،** تعتمد هذه العقلية على ضمان بقاء النظام، فضلاً عن القبول العام بأنه من المستحيل فعليًا منع أو تخفيف جميع فئات المخاطر في وقت واحد، وقبل حدوثها، ومن **الناحية المنهجية،** يسعى ممارسو المرونة إلى تحسين الموارد المالية والعمالية المحدودة لإعداد نظامهم ضد مجموعة متنوعة من التهديدات، مع الإقرار بأنه في مرحلة ما في المستقبل وبغض النظر عن مدى جودة خطط النظام لمثل هذه التهديدات سيحدث الاضطراب، وهذا التمرين يتم إجراؤه عادةً على أساس التهديد تلو الآخر من أجل استنباط فهم كمي دقيق لكيفية استغلال تهديد معين نقاط ضعف النظام ويؤدي إلى عواقب وخيمة، ويبقى السؤال الرئيسي الذي يسعى ممارسو المرونة إلى الإجابة عنه هو: كيف يمكن التأكد أن النظام يعمل على النحو الأمثل قدر الإمكان أثناء الاضطراب، ويتعافى بسرعة عند حدوث هذا الاضطراب (Igor Linkov • Benjamin D. Trump: 2019, p. 9, 10)

ويُعرِّف البنك الدولي مدخل مرونة نظام التعليم على أنها: قدرة نظام التعليم على الصمود على أنها تعتمد على: 1) توجه إستراتيجي هادف وذات صلة للتعليم في سياق الأزمات، (2) برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، (3) الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة. (Loes Van Der Graaf, et. Al: European Union, 2021)

وفي ضوء ما تم عرضه المنظورات السابقة يتضح أنها تركز على مجموعة من الأولويات التي تمثل خارطة طريق لعبور الأزمة التي أوجدتها الجائحة وألقت بظلالها على التعليم والتدريب التقني والمهني، فكل من البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يركزان على معالجة القضية بشكل مرحلة، تبدأ من مرحلة المواجهة، ومرورا بمرحلة التعافي ثم مرحلة التأهب والاستعداد لأي أزمة مشابهة في المستقبل، وفي كل مرحلة هناك مجموعة من الإجراءات المقترحة، وهي مقسمة حسب كل مرحلة، تبدأ بتوفير التدريب اللازم وفق الاحتياجات التي تظهرها الجائحة، وفي المرحلة الثانية دعم التحول الرقمي، وبناء القدرات البشرية للمعلمين والقادة في المدارس، مع إعادة الفتح الآمن للمدارس ودعم الجانب التعليمي والنفسي والعقلي للطلاب، وانتهاء بمرحلة التأهب والتعلم من الدروس والممارسات التي تمت خلال الجائحة.

وتتبنى الدراسة الحالية مدخل بناء المرونة – في تنظيم جمع المعلومات ووصف الخبرات الأجنبية وعرضها – عند دراسة التعافي في التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك للأسباب التالي:

1- أن أساس بناء المدخل يتفق مع طبيعة التعافي وطبيعة الدراسة الحالية؛ فنظم التعليم لن تتغير مرة واحدة، بل تحتاج إلى العودة إلى ما كانت عليه، بالإضافة إلى المرونة في التحول وفق الدروس المستفادة والممارسات والخبرات الدولية والمحلية بما يمكنها من تحقيق التعافي بشكل تدريجي يجنبها الوقوع في أخطاء جديدة مستقبلية أو تكرار الأخطاء السابقة.

2- المدخل يتكون من ثلاثة محاور أساسية، وهي: (التوجهات الإستراتيجية الهادفة، وبرامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية، والموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة)؛ فالتوجهات الإستراتيجية تفي بالتخطيط، والبرامج تفي بجانب دعم التعليم والتعلم والتواصل، والموارد تتضمن الجانب المادي والمالي، وهي العناصر الأساسية التي يمكن من خلالها للتعليم والتدريب التقني والمهني أن يحقق التعافي الكامل.

3- أن المدخل يتوافق مع توجهات الخبرات الأجنبية، وهو ما انعكس على دراسة واقع وإجراءات التعافي فيها بوضوح، ومكن من جمع بيانات نوعية ذات جودة عالية يمكن الاستفادة منها في تعزيز التعافي في التعليم الفني في مصر.

القسم الثالث ـ خبرة أستراليا لتعزيز التعافي في نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19 وآثارها:

تمهيد:

يتناول هذا العنصر خبرة أستراليا في تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب المهني لجائحة كوفيد 19، وإجراءات التعافي من الجائحة، في ضوء مدخل المرونة وفيما يلي تناول ذلك بشيء من التفصيل.

أولًا ـ السياق المجتمعي العام لأستراليا:

توجد بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19، وإجراءات التعافي التعليمي من الجائحة في أستراليا.

فعلى الصعيد الجغرافي تقع أستراليا بين المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ، وهي الدولة السابعة على العالم في الترتيب من حيث المساحة التي تقدر بحوالي 7,741,220 كم2، وأصل اسم أستراليا مشتق من الكلمة اللاتينية Australis وتعني الجنوبية؛ إذ كان يشار إلى اليابسة الأسترالية باسم Terra Australis أو الأرض الجنوبية، وهي مليئة بالموارد الطبيعية، مثل: الفحم، وخام الحديد، والنحاس، والذهب، والفضة، واليورانيوم، والغاز الطبيعي، والبترول، وهي أكبر مصدر صافٍ للفحم في العالم حيث تمثل 29٪ من صادرات الفحم العالمية. (THE WORLD FACTBOOK: 2022)

وقد ساهمت وفرة الموارد الطبيعية وخصوصية الموقع الجغرافي المتميز في التأثير على التعليم والتدريب المهني، والذي يبنى على إطار وطني للمهارات ومعايير الجودة مركزية لنقل المهارات عبر القطاعات والولايات، وهذا سمح بالتنوع في الأولويات الإستراتيجية وأطر التنفيذ وبالتالي خلق مساحة محتملة يمكن أن تزدهر فيها الابتكارات. (OECD: 2009, p. 10)، وساهم موقع الدولة والقريب من آسيا، وجودة نظام التعليم الفني والمهارات في إفادة التجارة الأسترالية؛ إذ يستفيد الاقتصاد الأسترالي من العلاقات التجارية القوية مع آسيا، ولدى أستراليا 15 اتفاقية تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف مع أسواق في آسيا، من المتوقع زيادة حصة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما يعني أن أستراليا في وضع جيد لجني الفوائد. (The Australian Trade and Investment Commission: 2021).

وعلى **الصعيد السياسي** تعد أستراليا دولة ديمقراطية برلمانية فيدرالية في ظل ملكية دستورية، وعاصمتها كانبيرا، وقد وقعت تحت حكم المملكة المتحدة، وحصلت على استقلالها في 1 يناير 1901م، ولأنها ملكية يتم فيها توريث منصب رئيس الدولة، ويحدد دستور أستراليا نظام الحكم، ويتكون من: السلطة التشريعية (مجلس النواب)، والحكومة التنفيذية – التي تأتي من داخل مجلس النواب، ومسؤولة أمامه – والسلطة القضائية. (PARLIAMENT of Australia: 2022)، ويقوم نظام الحكم في أستراليا على التقاليد الديمقراطية الليبرالية، والتي تشمل التسامح الديني وحرية التعبير، وتعكس مؤسساتها وممارساتها النماذج البريطانية والأمريكية الشمالية ولكنها بخصائص أسترالية فريدة، وتم إنشاء كومنولث أستراليا في 1 يناير 1901 عندما وافقت الولايات الست على تشكيل الاتحاد، والملكة اليزابيث الثانية هي رئيسة دولة أستراليا، وعمليًا لا تؤدي الملكة أي دور داخل النظام السياسي الأسترالي وهي مجرد شخصية صوريّة، في أستراليا يتم تمثيل الملكة

رسميًا من قبل الحاكم العام الذي تعينه بناءً على توصية من رئيس وزراء أستراليا. (PARLIAMENTARY EDUCATION OFFICE: 2022)

وقد انعكس ذلك على نظام التعليم التقني والمهني من خلال التوسع في التوسع في إتاحة التعليم التقني والمهني، فمنذ عام 2009 زاد عدد طلاب التعليم والتدريب المهني الممول من الحكومة بنحو 21%؛ (Joyce, S.: 2019, p. 11) وهذا مدفوع بشكل أساسي للإصلاحات التي شهدها القطاع، لتحقيق جودته وكفاءته، ومن ذلك: معايير منظمات التدريب المسجلة لعام 2015م، اللوائح التنظيمية الوطنية للتعليم والتدريب المهني لعام 2011م، إطار المؤهلات الأسترالية، متطلبات توفير البيانات 2020 من قطاع التعليم والتدريب وتقديم بيانات الجودة سنويًّا.

ويسعى التعليم والتدريب المهني إلى تعزيز المهارات الفردية، وقابلية التوظيف، ويبني قدرات العاملين؛ مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات، والإنتاجية، والنمو الاقتصادي والمنافسة، إضافة إلى ما يحققه القطاع من تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال زيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحسين العدالة الاجتماعية خاصة للفئات المحرومة وتعزيز رأس المال الاجتماعي. (Australian government department of foreign affairs: 2020, p. 6)

وعلى الصعيد **الاقتصادي** يحتل الاقتصاد الأسترالي المرتبة 13 في قائمة أكبر الاقتصادات في العالم، وتشكل 1,6٪ من الاقتصاد العالمي بالتساوي مع روسيا، وقد أثبتت جائحة كوفيد أنه اقتصاد قوي، فقد تسببت الجائحة في خسائر طفيفة نسبيًّا على سكان أستراليا؛ فقد التزم الجمهور الأسترالي بشكل عام بإجراءات إغلاق صارمة وسريعة التغير، بحلول أكتوبر 2021، جمعت أستراليا معدل وفيات منخفض مع تأثير منخفض على الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعظم البلدان الأخرى، ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الأسترالي في عام 2022 لعدد من الأسباب، ومنها: الدعم المالي الكبير للحكومة، والزخم الأساسي للاقتصاد، والدعم المالي للأسر والشركات في المناطق المتضررة من عمليات الإغلاق، والتقدم المحرز في طرح التطعيم.

وأظهر الاقتصاد الأسترالي مرونة في مواجهة الصدمات المتعددة خلال الجائحة، واستطاعت الدولة احتواء انتشار الفيروس خلال عامي 2020 و2021، وظلت التجارة الدولية قوية في معظم القطاعات، وأعيد فتح الحدود الدولية بالكامل في فبراير 2022، وبعد

أن أغلقت أستراليا حدودها، أنشأت الحكومة الأسترالية حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا وضع أستراليا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقدمت الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات حوالي 20 مليار دولار أسترالي في شكل مساعدة اقتصادية مباشرة للشركات والأسر في ربع سبتمبر من عام 2021. (The Australian Trade and Investment Commission (B): 2022).

شهد يناير 2022 البداية الرسمية لأكبر اتفاقية تجارية في العالم، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)، وتغطي الاتفاقية ما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي، وتربط بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والصين واليابان وكوريا الجنوبية، وأستراليا ونيوزيلندا. (The Australian Trade and Investment Commission (c): 2022).

وقد انعكست قوة الاقتصاد على التعليم والتدريب المهني في أستراليا من خلال تقديم الدعم الملائم والمناسب للقطاع؛ فأعلنت أستراليا عددًا من السياسات لدعم الشركات والأفراد، كان أهمها مخطط JobKeeper (الذي بلغت قيمته في الأصل 130 مليار دولار)، وبدأ في نهاية مارس 2020، وصُمم لإبقاء المزيد من الأستراليين في الوظائف ودعم الشركات المتأثرة بالتأثير الاقتصادي الكبير للجائحة، بواقع 1500 دولار لكل أسبوعين حتى 27 سبتمبر 2020، وبعد ذلك، بمعدل دفع مخفض (من مستويين) من 28 سبتمبر 2020 إلى 28 مارس 2021. كما نفذت حكومات الولايات والأقاليم دعمها الخاص لحزم للاقتصادات والصناعات المحلية، بما في ذلك المنح والقروض والتأجيلات الضريبية، بلغت هذه الإعلانات مليارات الدولارات من الإنفاق على المستوى الوطني. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 14)

وهذا الدعم المقدم، وحزم الإصلاحات تتم من خلال وجود رأس مال مالي قوي، واقتصاد قوي قادر على مواجهة الأزمات والتحديات، وهذا يتفق مع بيانات الاقتصاد الذي يعد من أفضل الأداءات على الصعيد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد، ويوضح العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والتعليم والتدريب التقني والمهني، كما أن قوة الاقتصاد مكنت الحكومة من دعم قطاع الصناعة والأعمال بمبالغ مالية كبيرة قدرت بما يزيد على 130 مليار دولار، وهذا يدل على ثبات واستقرار الاقتصاد.

وعلى **الصعيد الاجتماعي**، تعد أستراليا واحدة من أكثر المجتمعات تنوعًا عرقيًا في العالم اليوم، والتي بلغت 300 سلالة مختلفة من الأستراليين الأوائل والوافدين الجدد، وجعل أستراليا واحدة من أنجح المجتمعات متعددة الثقافات في العالم، حيث توجد العديد من الثقافات والخبرات والمعتقدات والتقاليد، وتضم الجماعات العرقية: الإنجليزية 36.1٪، الأسترالية 33.5٪، الأيرلندية 11.0٪، الاسكتلندية 9.3٪، الصينية 5.6٪، الإيطالية 4.6٪، الألمانية 4.5٪، السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس 2.8٪، الهند 2.8٪، اليونانية 1.8٪، الهولندية 1.6، وتعد الإنجليزية اللغة الرسمية إلى جانب بعض اللغات مثل الماندرين، واللغة العربية، والإيطالية، وغيرها، كما تتنوع فيها الديانات، ما بين: المسيحية والإسلام، والهندوسية، وتوجد نسبة 30% غير معترف بديانة، و10% غير محدد الهوية الدينية، وقد ساعدت هذه الخلفيات المتنوعة على خلق هوية وروح أسترالية فريدة، ويبلغ عدد سكان أستراليا اليوم ما يقرب من 24 مليون شخص، وتتمتع بأقل كثافة سكانية في العالم؛ شخصان فقط لكل كيلومتر مربع. (Australian government: 2022) (World Fact book: 2022)

وقد أصبح الإدماج الاجتماعي محورًا رئيسيًا للسياسة العامة في أستراليا، مع دعم الحكومات للتدخلات التي تهدف إلى تحسين حياة الأشخاص المحرومين؛ وأحد المجالات الرئيسية للقلق هو رفع المستويات التعليمية للأفراد، ويؤدي التعليم والتدريب المهني دورًا مهمًا في توفير مسارات لمزيد من التعلم أو التوظيف، فضلاً عن توفير فرص التعلم "الفرصة الثانية" للأشخاص من الخلفيات المحرومة. (Hargreaves, J.: 2011, p. 2)

والتعليم التقني والمهني معول عليه في تحقيق أهداف المجتمع، وعليه يعول في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، ويساعد على تطوير قدرة الطلاب على فهم وإدارة أنفسهم وبيئتهم؛ للمساهمة في مجتمعهم والمشاركة في إدارته؛ ولتحقيق أهدافهم من خلال العمل الذي يقدرونه.

وعلى **المستوى التعليمي، فإن** التعليم المدرسي (الابتدائي والثانوي) متشابه في جميع أنحاء أستراليا مع وجود اختلافات طفيفة فقط بين الولايات والأقاليم، التعليم المدرسي إلزامي بين سن السادسة والسادسة عشر (السنة 1 إلى السنة 9 أو 10)، وينقسم إلى: المدرسة الابتدائية وتستمر لمدة سبع أو ثماني سنوات، بدءًا من رياض الأطفال، حتى السنة 6 أو 7، والمدرسة الثانوية – تستمر لمدة ثلاث أو أربع سنوات، من 7 إلى 10 أو 8 إلى 10

سنوات، والمدرسة الثانوية العليا وتستمر لمدة عامين، الصفان 11 و 12، والتعليم العالي يشمل الجامعات والتعليم والتدريب المهني (VET). (Australian government (b): 2022) والتعليم والتدريب مسؤولية مشتركة بين الحكومة الأسترالية (الفيدرالية) وحكومات الولايات والأقاليم الفردية، والجزء الأكبر يقع على عاتق الولايات، ويضع مجلس الحكومات الأسترالية The Council of Australian Governments (COAG) – الممثل من حكومات الولايات والأقاليم – توجهات السياسة الرئيسية التي يتعين اعتمادها على المستوى الوطني. (Australian government (c): (N.D), p. 5, 8)

ويدعم القطاع الخاص والصناعة قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني؛ لتحسين الإنتاجية والتنافسية عبر الاقتصاد، ويوفر مجلس الصناعة والمهارات the Industry and Skills Council (AISC) القيادة والتوجيه والمشورة لضمان تلبية التدريب احتياجات أرباب العمل في كل صناعة، وتم إنشاء عدد من منظمات مهارات الخدمة الجديدة new Service Skills Organizations (SSOs) بدعم من اللجان المرجعية للصناعة Industry Reference Committees (IRCs) للإشراف على تطوير حزم تدريب الصناعة، كما تتولى وزارة التعليم والتدريب مسؤولية الإنفاق على التعليم والتدريب المهني الرسمي وغير الرسمي، والتعليم التقني والمهني محكوم بإطار قومي للمؤهلات منذ 1995، ويتكون من عشرة مستويات، يتم منح شهادة خاصة في كل مستوى. (UNESCO: 2018, p, 8, 9, 10)

وبعد تناول السياق المجتمعي يستعرض العنصر التالي مدى تأثير الجائحة على أستراليا، للوقوف على آثاره ونتائجه على التعليم والتدريب التقني والمهني؛ وذلك لدراسة جهودها في محاولة التصدي للجائحة، والتطوير والتحسين من خلال السياسات الوطنية، وفيما يلي تناول ذلك بالتفصيل.

ثانيًا ـ تأثير جائحة كوفيد 19 على التعليم والتدريب المهني في أستراليا:

كانت استجابة أستراليا للوباء ناجحة للغاية، فهي من الأقل في عدد الوفيات المرتبطة بكوفيد 19؛ فسجلت في 31 أغسطس 2021 حوالي 39 حالة وفاة لكل مليون شخص، مقارنة بـ 1948 لكل مليون في المملكة المتحدة و1926 لكل مليون في الولايات المتحدة، واستخدمت الحكومة الأسترالية مجموعة من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس – رغم تأثيره في تحقيق اضطراب اقتصادي واسع النطاق – ومن هذه القيود: إغلاق الحدود الدولية،

وإغلاق الحدود بين الولايات، وقيود على التجمعات العامة والخاصة، وإغلاق الشركات والمدارس والمؤسسات التعليمية، وإلغاء الفعاليات (مثل: المهرجانات الثقافية، والأنشطة الرياضية، والفعاليات المجتمعية) أو تأجيلها. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 13)

وقد انعكست نتائج هذه الإجراءات على السياق العام والتعليمي في أستراليا، وظهر ذلك في العديد من المجالات، **فعلى المستوى الاجتماعي؛** تأثر الشباب بفقدان التفاعل الاجتماعي، وهو الشاغل الرئيسي لغالبيتهم، وحدد الشباب زيادة محتملة في اعتلال الصحة العقلية نتيجة للعزلة الاجتماعية، وانخفاض فرص الحصول على العمل والتعليم والخدمات، وبخاصة في المناطق الريفية والإقليمية؛ نظرًا لضعف فرص حصولهم على الخدمات الصحية. (Yacvic: 2020, p.1)، وشهد المراهقون ارتفاعًا ملحوظًا في أعراض الاكتئاب والتوتر وانخفاض الرضا العام عن الحياة. (GOVET: 2022, p. 80)

وعلى مستوى المهارات وسوق العمل، شهد السوق انخفاضًا في المهارات، نتيجة اعتماد العديد من الشركات الأسترالية على هجرة العمال المهرة من الخارج لملء فجوات المهارات المحلية، وأوقف الإغلاق المفاجئ للحدود الدولية ذلك، ومن المتوقع أن تكون الهجرة أقل بنسبة 85 ٪ في العام المقبل، لذلك تحتاج أستراليا إلى مهارة العمال المحليين لأداء الأدوار إذ يوجد نقص في المهارات، وتحتاج الأعمال إلى تحويل تركيزها وإلحاحها إلى إعادة تأهيل الموظفين ورفع مهاراتهم. (PwC Australia: 2020, p. 1, 2)

وعلى مستوى التعليم التقني والمهني؛ وبحكم طبيعته فإنه يشتمل على العنصر العملي أو اليدوي في مكان العمل للتعلم، وقد تأثر المكون العملي نتيجة للجائحة، ومتطلبات التباعد الاجتماعي، وقامت إحدى المنظمات التي تقدم التعلم المهني العملي في المدارس (المحرومة في الغالب) بتطوير مورد حتى يتمكن الطلاب من مواصلة التعلم المهني من المنزل، وتتميز بأيدٍ عملية متعددة ومتنوعة في المشاريع لإبقاء الطلاب يتعلمون ويمارسون مهاراتهم بأمان في المنزل، وقد تم تسليمه إلكترونيًا إلى المدارس الشريكة. (35. Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J., 2020, p. 32)

وعلى **مستوى التدريب وعروض التلمذة الصناعية؛** أضرت جائحة كوفيد ببعض الصناعات والمهن، وحدث انخفاض في عروض التلمذة الصناعية الجديدة أو التدريب بنسبة 30٪ في غضون عامين، بسبب الركود الكامل، وهذا يعادل 130 ألفًا متدربًا جديدًا منذ بداية الجائحة حتى يونيو 2023م، وانخفاض عدد المتدربين المسجلين بنسبة 20٪،

لينخفض إلى أدنى مستوى لهم في عام 2023م، وتظهر البيانات الحديثة أن بدء التلمذة المهنية والتدريب كان أقل بنسبة 18.8٪ في أستراليا في سبتمبر 2020م مقارنة بالعام السابق، وكان الانخفاض أكبر في المهن غير التجارية منه في باقي المهن، ومن المتوقع أن يقل عدد المتدربين "في التدريب" بمقدار 50000، وتشير التقديريات إلى أن الانخفاض في عدد التلمذة الصناعية المتاحة والتدريب سيؤدي إلى زيادة عدد تاركي الدراسة بنسبة 50٪ من المصنفين على أنهم "ليسوا في التوظيف أو التعليم أو التدريب not in employment, education or training (NEET)، وهي مؤشر يرتبط بنتائج ضعيفة على المدى الطويل، ويمكن أن يكون للانخفاض في عروض التلمذة الصناعية آثار طويلة الأمد، ويزيد من احتمالية حدوث نقص في المهارات؛ مما يعوق الانتعاش الاقتصادي لفيروس كورونا. (Hurley, P.: 2020: p. 2)، (OECD: 2021, p. 3, 15)

وعلى **مستوى العمل؛** كان الشباب الأكثر عرضة لخطر البطالة، إذ يشعر الشباب العاطلون عن العمل أو المعرضون لخطر فقدان العمل بالقلق من أنهم لن يكونوا مؤهلين للحصول على مدفوعات دعم الدخل، ويقدر معهد جراتان أن 42٪ من الشباب بين 15، 19 عاما والذين يعملون بالفعل سيفقدون العمل، وسيكون لهذا تأثير خطير وطويل الأجل على معدل بطالة الشباب. (Yacvic: 2020, p.1)

ويتضح مما سبق، تأثر أستراليا على جميع الأصعدة بنتائج الجائحة المباشرة، وذلك على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، وسوق العمل، والتعليم، ومن ثم على الجانب الاقتصادي الذي يعول عليه في نجاح كل هذه المنظومات الأخرى في الدولة، ويظهر أن الجائحة له تأثير سلبي قوي على جميع الاقتصادات، وهذا ما جعلها تقوم بسياسات وإجراءات على المدى القصير والبعيد لتجنب الآثار السلبية للجائحة، وإعادة توجيه جميع المجالات بدقة وكفاءة.

ثالثًا ـ جهود أستراليا لتعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19.

سعت أستراليا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني في أعقاب انتشار الجائحة، وتعرض الدراسة لهذه الإجراءات في ضوء مدخل المرونة في ضوء المحاور التالية.

<u>المحور الأول ـ التوجه الإستراتيجي الهادف وذات صلة بالتعليم في سياق الأزمات:</u>

تمكنت أستراليا من اتخاذ قرارات إستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية الجائحة، ومن ذلك ما يلي:

1- إعلان الإستراتيجية التنظيمية 2020-2022م، لتأكيد جودة التعليم والتدريب التقني والمهني:

عملت هيئة جودة المهارات الأسترالية The Australian Skills Quality Authority عن كثب مع اللجنة الفرعية للطوارئ التابعة للجنة مهارات الصناعة الأسترالية the Australian Industry Skills Committee (AISC) Emergency Sub-Committee لإجراء تعديلات عاجلة على المؤهلات ومتطلبات التدريب للاستجابة لمجالات القوى العاملة واحتياجات المهارات أثناء الجائحة، وقد سمح ذلك لمقدمي الخدمات طرح منتجات تدريب وطنية سريعة التتبع لتلبية احتياجات المهارات الفورية وطويلة الأجل لدعم التعافي المجتمعي والاقتصادي، وأعلنت الهيئة عن الإستراتيجية التنظيمية 2020-2022م، لتأكيد جودة التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة السريعة عن التعليم والتدريب المهني، وتضمن التقرير توصيات لإصلاح طريقة عمل الهيئة، ويقدم رؤية طويلة الأجل لتحسين تنظيم القطاع ككل، وتركز الإستراتيجية على المحاور التالية: (The Australian Skills Quality Authority: 2020, p. 7)

أ- **التعلم عبر الإنترنت في قطاع التعليم والتدريب المهني:** وتوجيه الدعم لمقدمي الخدمات في الانتقال إلى التعلم عن بعد، مع الرجوع لأصحاب المصلحة الرئيسيين ومقدمي الخدمات لفهم الفوائد والفرص والمخاطر التي يشكلها الانتقال إلى التعلم عبر الإنترنت أثناء الجائحة، والمجالات التي يواجهون فيها التحديات، لتقديم مزيد من الدعم.

ب-**التعليم والتدريب المهني في المدارس:** وهذا يتضمن:

- توضيح المخاطر الرئيسية المرتبطة بالتعليم والتدريب المهني المقدم في المدارس الثانوية، وفهم كيفية تفاعلها مع نماذج التسليم في كل ولاية.
- البحث في تقديم وجودة التعليم والتدريب المهني لطلاب المدارس الثانوية في البلدان الأخرى.
- تحليل نتائج البحوث والمراجعات الحالية لإثراء المزيد من العمل لمعالجة أي قضايا تم تحديدها، بما في ذلك المراجعة الإستراتيجية المحتملة في التعليم والتدريب المهني التي يتم تقديمها في المدارس الثانوية.

وتمثل الجائحة فرصة لتوحيد القرار على المستوى الوطني بشأن مواجهة التحديات، والتي في مجملها ركزت على التعليم داخل المدارس، والتدريب، مع نقل محتوى التعليم عبر الإنترنت، والتركيز على الجودة، والكشف عن التحديات من خلال جمع البيانات والدراسات المتعمقة حول القطاع؛ مما يترتب عليه وضوح الصورة أمام صانع القرار لمواجهة نقاط الضعف وعلاجها.

2- **إعلان اتفاق بشأن تطوير المهارات بين الولايات الأسترالية**[1] Heads of Agreement for Skills Reform

تم عقد الاتفاق بين الولايات لتطوير خارطة طريق لإصلاح التعليم والتدريب المهني، والالتزام بالإصلاحات الفورية التي من شأنها تعزيز القطاع لدعم الانتعاش الاقتصادي الفوري لأستراليا، ويشمل:

- تبسيط وترشيد مؤهلات التعليم والتدريب المهني الوطنية عبر مجموعات المهن الصناعية وإطار المؤهلات الأسترالي the Australian Qualifications Framework (AQF)، وإدخال ترتيبات مشاركة الصناعة المحسنة. introducing improved industry engagement arrangements.
- تعزيز معايير الجودة، وبناء قدرات منظمات التدريب المسجلة Registered Training Organisations (RTO) من أجل التحسين المستمر وتطوير إستراتيجية جودة القوى العاملة في مجال التعليم والتدريب المهني.
- إدراك الأطراف أن الوظائف التي ستظهر مع الخروج الجائحة قد لا تكون هي نفسها الوظائف التي فقدت أثناء الأزمة؛ لذا يحتاج القطاع إلى توفير دعم إضافي للباحثين عن عمل؛ لتمكينهم من صقل مهاراتهم والارتقاء بها، وتأكد وصول جميع خريجي المدارس إلى التدريب وأن الشركات قادرة على الحصول على العمال المهرة، وتشكل هذه الاتفاقية الأساس للتفاوض على اتفاقية مهارات وطنية جديدة لتحل محل الاتفاقية الوطنية لتطوير المهارات والقوى العاملة the National Agreement for Skills and Workforce Development (NASWD)، ويلتزم الأطراف بمشاركة البيانات والعمل بشكل تعاوني.

[1] - This Agreement is made between the COMMONWEALTH OF AUSTRALIA (Commonwealth) and NEW SOUTH WALES, VICTORIA, QUEENSLAND, WESTERN AUSTRALIA, SOUTH AUSTRALIA, TASMANIA, the AUSTRALIAN CAPITAL TERRITORY, and the NORTHERN TERRITORY (the States).

- اعتماد **نموذج تمويل جديد** يعمل على تحسين الاتساق الوطني للطلاب، ويدمج الإعانات والقروض، ويرتبط بالتسعير الفعال والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل.
- تطوير **المؤهلات الصغيرة المعتمدة** وطنيًّا **وتمويلها**، ومجموعات المهارات الفردية، بالإضافة إلى المؤهلات الكاملة، **ودعم التعلم مدى الحياة** من خلال نظام متكامل للتعليم العالي.
- تقديم دعم أقوى **للمهارات الأساسية**، وضمان وصول جميع الأستراليين ذوي المستويات المنخفضة من اللغة والمعرفة والحساب، ومحو الأمية الرقمية.
- تعزيز **التلمذة الصناعية** والتدريب القائم على العمل، لتعزيز الحراك الجغرافي وتوفير العمالة.
- العمل مع **المعهد الوطني للوظائف** (The National Careers Institute (NCI، ودعمه لإتاحة المعلومات المهنية لتمكين الأشخاص من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن التعلم والتدريب ومسارات التوظيف.
- تعزيز **مسارات التعليم والتدريب المهني لطلاب المدارس الثانوية**، وتحسين الجودة والأهمية المهنية للتعليم والتدريب المهني في المدارس.
- تعزيز **الشفافية والمساءلة**، من خلال الأدوار والمسؤوليات الواضحة للحكومات والصناعة، وزيادة جمع البيانات وتحليلها التي يتم مشاركتها علنًا لدعم التقييم المنتظم لسياسات الحكومات وأدائها.
- دعم نظام قابل للتطبيق وقوي لمقدمي الخدمات العامة والخاصة وغير الربحية، و**التنافسية** في أسواق التعليم والتدريب المهني، لضمان تدريب عالي الجودة.
- **زيادة الاستثمار الحقيقي** في التعليم والتدريب المهني، وإجراء الإصلاحات المتفق عليها اللازمة لضمان أن هذا الاستثمار سيؤدي إلى تحسين النتائج للأستراليين والاقتصاد.

سيتم العمل في هذا الاتفاق مع لجنة المهارات الوطنية the National Skills Commission (NSC)، خلال عامي 2021، 2022، سيتم الانتهاء من اتفاقية المهارات الوطنية الجديدة بحلول أغسطس 2021، مع فترة انتقالية تبدأ من 1 يناير 2022، وسوف تغطي فترة الخمس سنوات حتى 2026–27.

ومما سبق يتضح، أن الاتفاق يمثل خارطة طريق مشتركة لإصلاح المهارات بشكل عاجل؛ لتحسين قطاع التعليم والتدريب المهني ومداخله وأولوياته، وتهدف الأولويات الواردة في الاتفاقية إلى ضمان تقديم نظام التعليم والتدريب المهني للطلاب وأصحاب العمل وتزويد الأستراليين بالمهارات التي يحتاجون إليها للوظائف الناشئة.

3- إنشاء المعهد الوطني للتوظيف National Career Institute:

تم إنشاء المعهد الوطني للوظائف عام 2019م، كمصدر أساسي ومعتمد للمعلومات عن التعليم والتدريب المهني على مسارات ما بعد المدرسة، وبيانات سوق العمل ومسارات ونتائج توظيفهم؛ وجهة رسمية ضامنة لحصول الأشخاص على معلومات موثوقة ودقيقة عن الوظائف، وفي أكتوبر 2020م، أطلق المعهد منصته الرقمية YourCareer.gov.au التي توفر معلومات وظيفية واضحة وبسيطة لمساعدة الأشخاص من جميع الأعمار والظروف على التخطيط وإدارة حياتهم المهنية بشكل أفضل، والمعهد جزء من حزمة دعم المهارات للطلاب، وقطاع الوظائف لضمان استجابتهما واحترامهما ومرونتهما، مما يوفر للأستراليين المهارات التي يحتاجون إليها للنجاح في مكان العمل والشركات الحديثة مع العمال الذين يحتاجونهم لتنمية اقتصاد قوي. (Australia, Department of Education, Skills and Employment: 2020, p. 1)

وقد أعلن المعهد عن **إستراتيجية معلومات التعليم والتدريب المهني،** وهي تتناول المفاهيم الخاطئة حوله، وتساعد في توجيه فهم الفرص التي يوفرها التعليم والتدريب المهني، وشعارها "**المهارات الحقيقية للوظائف الحقيقية**" وتسعى إلى توحيد القطاع والدعوة إلى اتباع نهج تعاوني لإعلام المجتمع حول التعليم والتدريب المهني من قبل أصحاب المصلحة والشركاء من الشركات والمجتمع، ويخلق لخلق الوعي بالتعليم والتدريب المهني، عبر التعاون المستمر مع الشركاء ومن خلال الأحداث ذات الأهمية الوطنية والتي تشمل: (National Careers Institute: 2022)

- المسابقات الإقليمية The WorldSkills Australia، لتطوير الحياة المهنية والخبرات للطلاب الأكثر موهبة في أستراليا وأكثرها تفانيًا.
- أسبوع المهارات الوطني National Skills Week بغرض الاحتفال بالإنجازات التي تحققت من خلال التعليم والتدريب المهني، وتشمل الأحداث: ندوات عبر الإنترنت، ومعارض، وأحداث بث مباشر، وورش عمل، وجلسات إعلامية متنوعة تُعقد شخصيًا أو عبر الإنترنت.

- دعم وربط النساء التجاريات Supporting and Linking Tradeswomen (SALT) لتقديم الدعم والتوجيه للسيدات الحرفيات في أستراليا، بما في ذلك المتدربات والنساء الراغبات في العمل في المهن.
- مؤسسة GO FOUNDATION تركز على دعم التعليم من خلال إنشاء برنامج المنح الدراسية لطلاب السكان الأصليين في 26 مدرسة، و5 جامعات.

ومما سبق يتضح أهمية المعهد في مجال الوظائف والمهن، وهذا يعني الربط بين المدرسة وسوق العمل، مع ضمان التواصل مع الشركاء، وتوفير البيانات المطلوبة، ودعم الفعاليات التي توفر الفرص للنمو والتميز للطلاب والخريجين، وهذا يمثل دعمًا على المدى القصير حسب الاحتياجات العاجلة من المهارات، وبناء النظرة المستقبلية الإستراتيجية على المدى البعيد.

4- إصلاحات إشراك الصناعة Industry Engagement Reforms:

أعلنت الإصلاحات في أكتوبر 2021م، كجزء من اتفاق رؤساء اتفاقيات إصلاح المهارات، وبموجبه وافقت الحكومات الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم على إصلاح الطريقة التي تتعامل بها الصناعة مع نظام التعليم والتدريب المهني، لضمان تقديمه لكل من المتعلمين وأصحاب العمل، وتهدف الإصلاحات إلى تحسين الأداء والكفاءة والشفافية والثقة في قطاع التعليم والتدريب المهني، مما يضمن حصول الأستراليين على تدريب عالي الجودة وذات صلة، ويمكن لأصحاب العمل الوصول إلى العمال المهرة الذين يحتاجونهم، في ميزانية 2021-2022، خصصت الحكومة الأسترالية 292.5 مليون دولار على مدى أربع سنوات لإصلاحات مشاركة الصناعة، وبموجب الإصلاحات المقترحة فقد تم: (VOCEDplus (b): 2021)

- تقديم نموذج جديد لمجموعات الصناعة؛ يهدف إلى تعزيز قيادة أصحاب العمل ومشاركتهم لاستبدال 67 لجنة مرجعية للصناعة Industry Reference Committees (IRCs) وست منظمات خدمات مهارات Skills Service Organisations (SSOs) والتي من المتوقع أن تعمل بكامل طاقتها بحلول 1 يناير 2023.
- تغييرات على الموافقة على حزمة التدريب مع وظيفة ضمان مستقلة لتحل محل لجنة الصناعة والمهارات الأسترالية بحلول 1 يناير 2023.

ويبرز ما سبق، حالة الترابط والمشاركة بين الحكومة والقطاعات الخاصة وأصحاب المصالح ذات الصلة بقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، فعمليات الإحلال والتجديد والإصلاحات المحورية في المؤسسات، وحالة التواصل والترابط مع الأطراف المختصة لتحقيق الجودة والكفاءة، وتوفير المتطلبات التي يحتاجون إليها، وتوفيرها كانت محل اهتمام من القيادات التربوية

المحور الثاني ـ برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

قامت الحكومة الأسترالية بتقديم مجموعة من البرامج المبتكرة والإجراءات الداعمة للتغلب على الآثار السلبية للجائحة، وفيما يلي توضيح هذه الإجراءات والبرامج.

1- الانتقال إلى تقديم التعليم عبر الإنترنت خلال الجائحة:

كانت استجابة قطاع التعليم والتدريب المهني للجائحة سريعة وحاسمة، وانتقل تقديمه مباشرة عبر الإنترنت، وزاد عدد الموضوعات والتدريبات المقدمة عبر الإنترنت بنسبة 24٪ تقريبًا بين عامي 2019 و2020، وتقدم منظمات التدريب المسجلة التدريب عبر الإنترنت في المجالات التي لم تكن متصلة بالإنترنت قبل انتشار الجائحة، مع توقع تقديم المزيد من التعليم والتدريب بطرق مختلطة في المستقبل، كما قدمت الحكومة الأسترالية مجموعة متنوعة من مبادرات المهارات على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والأقاليم للتعافي من الجائحة، وتغطي المبادرات مجموعة واسعة من العناصر، مثل: التدريب، وأساليب التسليم القائمة على الفصول الدراسية وعبر الإنترنت. (Hume, S., & Griffin, T.: 2022, p.13: 18)

وعلى الرغم من أن الجائحة كانت القوة الدافعة في الانتقال إلى التعلم عبر الإنترنت في عام 2020، لكن حدث وأن انخفضت معدلات إتمام الدورات الدراسية وارتفاع معدلات الانسحاب، إضافة إلى التأخير في مواضع العمل والتقييمات العملية الناجمة عن الجائحة، والتي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع في جميع أنحاء القطاع، إضافة إلى أن الانتقال المفاجئ والكامل لمحتوى التعلم عبر الإنترنت مع نقص الاستعداد لذلك أدى إلى عدم تحقيق اهداف التعليم بشكل كامل، ومن ثم فإن هذا الجانب حصل على اهتمام صانعي القرار لإيجاد طرق مستقبلية تدمج التعلم عبر التكنولوجيا في المناهج الدراسية.

وبعد عام من بداية الجائحة، قامت الحكومة الأسترالية بعمل استطلاع رأي لمزودي خدمات التعليم التقني والمهني والتدريب، وكانت نسبة 25٪ من مؤسسات التدريب المسجلة التي شملها الاستطلاع والتي نقلت التدريب عبر الإنترنت قد عادت بالكامل إلى نهجها قبل

الجائحة لتقديم التدريب، مع تنوع في طريقة تقديم البرامج وهي كالتالي: (Hume, S., & Griffin, T.: 2022, p. 20)

- تغيير جزئي إلى نهج ما قبل كوفيد في التدريب والتقييم مع خيار تقديم التعليم عبر الإنترنت (35.5٪).
- الاستمرار في توسيع نطاق تقديم البرامج عبر الإنترنت منذ بداية الجائحة (23.3٪).
- العمل على مستوى يتفق مع التحول الأولي عبر الإنترنت (11.9٪).

وهذا يعني أن التعليم والتدريب المهني قد نجح جزئيًا في الانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت كجزء من إجراءات مواجهة الآثار السلبية للجائحة، وأنه من المرجح استخدام المزيد من التعلم المختلط في المستقبل، وتوسيع نطاق التعلم عبر الإنترنت في المستقبل، وبالتالي يتعين بذل العديد من الجهود للارتقاء بدعم التعلم عن بعد لبرامج التعليم والتدريب المهني.

2- تحديد المهارات المطلوبة في البرامج الدراسية والتدريب والتقييم.

تضمنت خطة التعافي السريعة للجنة المرجعية لصناعة التعليم The Education Industry Reference Committee's (IRC) للجائحة تحديد الاحتياجات والمهارات المطلوبة في وحدات الكفاءة الحالية، وأدى ذلك إلى تطوير مجموعة من المهارات على التعلم الإلكتروني، المرحلة التالية من عمل اللجنة البحث في التقييم، وتقديم وحدات جديدة وطرق جديدة للتقييم الجيد عبر الإنترنت؛ لضمان تغطية مقدمي الخدمات للقواعد والأدلة والمبادئ الخاصة بالتقييم مع الحفاظ على سلامة ما يتم تسليمه. (Australian Skills Quality Authority: paper No. 1, 2021, p. 13)

وهذا يتفق مع ما جاء في اتفاق الولايات بشأن الرؤية المستقبلية وخارطة طريق التعليم التقني والمهني، فالمهارات ستتغير طبيعتها وأهميتها وأولوياتها بعد الجائحة، وبالتالي فالمؤسسات التعليمية عليها أن تواكب هذه المهارات، وهذا يربط السياسات الوطنية بالمؤسسات وبمزودي الخدمات، وبما ينعكس على كفاءة السوق الوطني، ورفع كفاءة العمالة الوطنية المحلية.

3- تقديم ندوات علمية وورش عمل للاحتياجات ذات الأولوية للقطاع:

تم تطوير ندوات عبر الإنترنت بشكل متكرر وتقديمها بناءً على احتياجات القطاع ذات الأولوية في الوقت المناسب، مع إتاحة التسجيلات على صفحة الويب الخاصة بهيئة جودة المهارات الأسترالية، كما قدمت ندوات عبر التطبيق التفاعلي Slido لطرح أسئلة على

الجمهور، واستطلاع آرائهم والتصويت على القرارات، والنمو الكبير في حجم الجمهور مع تقديم كل ندوة عبر الإنترنت لحلقات التغذية الراجعة دليل على أهمية هذه الندوات، كما أنها داعم للحصول على إرشادات في تقديم تعليم مهني عالي الجودة عبر الإنترنت. (Australian Skills Quality Authority: paper No. 1, 2021, p. 14)

وتمثل هذه الندوات الدعم الفني والتعليمي لمواصلة استكمال التعلم في ظل ظروف لجائحة وحالة الإغلاق المتكرر، والتواصل مع الجمهور من الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين، وهو ما يسمح بإبقاء الاتصال مفتوحًا لحين تطور الأوضاع، وبالتالي تحقيق نتائج ملموسة إيجابية.

4- الاتصال بأصحاب المصلحة التابعين لهيئة جودة المهارات الأسترالية ASQA's Stakeholder Liaison Group (SLG)

توفر الهيئة ما تطلق عليه أبحاث المراجعة الاستراتيجية؛ لمتابعة القضايا ذات الأولوية المرتبطة بواقع التعليم التقني والمهني بعد كوفيد 19، وتقوم الهيئة إضافة إلى مراجعاتها الإستراتيجية بالمشاركة مع القطاعات المختلفة من أصحاب المصلحة، بشأن نهجها في المشاركة التنظيمية والتعليم، ويساعد أعضاء مجموعة الاتصال في تحديد الإرشادات والمواد التي يحتاجها مقدمو الخدمة لدعم التزاماتهم التنظيمية، وبناء القدرة الذاتية، ويهدف أيضًا إلى حماية جودة قطاع التعليم والتدريب المهني وسمعته، وتنظيمه باستخدام نهج معاصر قائم على المخاطر ونهج تنظيمي قائم على المعايير، وتسهيل الوصول إلى معلومات دقيقة حول القطاع، ويتم اختيار أعضاء على أساس خبرتهم ومكانتهم في قطاعي التعليم والتدريب المهني، والتزامهم بتطوير القطاع. (The Australian Skills Quality Authority: 2022)، (Australian Skills Quality Authority: paper No. 2, 2021, p. 14)

ويظهر ما سبق عن فتح قنوات للتواصل مع المدرسة بشكل مباشر لدعم التنظيم الذاتي، ومتابعة أداء المدارس لتأكيد جودة الممارسات رغم ظروف الجائحة، والموارد المطلوبة للقطاع بما يعزز استجابته وتعافيه.

5- إطلاق برامج سوق العمل المبتكرة لدعم المتدربين:

يساعد الاستثمار في برامج سوق العمل المبتكرة على إبقاء المتدربين في العمل بينما يظل سوق العمل ضعيفًا، تتضمن هذه البرامج المبتكرة ما يعرف ببرامج العمل المباشر Live Work أو برامج سوق العمل الوسيطة Intermediate Labour Market

Programs، وهذه البرامج توفر خبرة عمل فعلية في بيئات محاكاة أو مصممة خصيصًا؛ ومع انتعاش سوق العمل، يتم نقل المتدربين من هذه الترتيبات إلى عقود منتظمة مع أصحاب العمل، وتستخدم هذه البرامج تقليديًا كجسر للتوظيف للعاطلين عن العمل على المدى الطويل وعادة ما تتضمن العمل في المشاريع التي لها فائدة مجتمعية.

ففي التسعينيات، كانت هذه البرامج جزءًا من استجابات معالجة بطالة الشباب على المدى الطويل، فعمل المتدربون في مشاريع الإسكان والبناء والتشييد، مثل: المدن الطلابية، ودور رعاية المسنين، والمستشفيات العام، باستخدام الأموال الحكومية، وتم تدريبهم فيها للقيام بأعمال الصيانة كجزء من التدريب والعمل. (Hurley, P. 2020, p. 11)

من خلال الاستثمار في هذا النوع من البرامج، يمكن للمتدربين والعاطلين عن العمل الحصول على فرصة لبدء حياة مهنية، ومع تعافي سوق العمل، يتم تحويل الأشخاص في هذه البرامج إلى عقود منتظمة مع أصحاب العمل.

6- إنشاء لجنة المهارات الوطنية National Skills Commission:

تم الإعلان عن إنشاء اللجنة عام 2020، لتوفير معلومات مستقلة عن المهارات والوظائف في أستراليا، وإجراء تحسينات طويلة الأجل عبر نظام المهارات لتجميع البيانات الحالية، وتطوير قدرات جديدة في تحليل المهارات، وتحسين البيانات والمشورة بشأن برامج ونتائج التعليم والتدريب المهني، وأقرت اللجنة قانون مفوض المهارات الوطني The 2020 National Skills Commissioner Act 2020 مكتب مفوض المهارات الوطني، ويحدد القانون وظائفه، وتعامله مع المسائل الأخرى مثل المسائل الإدارية، وهذه المبادرة هي جزء من حزمة الحكومة الأسترالية لتقديم المهارات لليوم والغد والتي تهدف إلى تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني استجابة للتوصيات الواردة التقارير الوطنية. (VOCEDplus (c): 2020)

تتولى اللجنة مسؤولية المراجعة المنتظمة لاحتياجات المهارات الوطنية في أستراليا وإنتاج قائمة أولويات المهارات The Skills Priority List (SPL)، وتوفر القائمة عرضًا تفصيليًا للنقص وكذلك الطلب المستقبلي على المهن في جميع أنحاء أستراليا، وتوفر هذه القائمة الجزء الأساسي من تحليل سوق العمل للمهن التي ستكون بمثابة مدخلات رئيسية لمجموعة من مبادرات سياسة الحكومة الأسترالية، بما في ذلك استهداف الهجرة الماهرة وحوافز التلمذة الصناعية وتمويل التدريب، مع ملاحظة أن كل من هذه التدابير سوف تحتاج أيضًا إلى النظر في المدخلات الأخرى ذات الصلة باحتياجاتها الخاصة بالسياسات، ويؤدي

توفير مصدر واحد للمشورة بشأن المهن إلى إنشاء خط مباشر للمدخلات لأصحاب المصلحة ويضمن قدرًا أكبر من الاتساق واستهدافًا أفضل للموارد عبر مختلف استجابات السياسات التي تنفذها الحكومة، ويتم مراجعة القائمة وتحديثها سنويًّا، ونشرها على موقع اللجنة الإلكتروني مع أي تقارير إضافية تم تطويرها من تحليل المهن. (The National Skills Commission: 2021, p.1)

7- توفير مراكز تدريب الصناعة Industry Training Hubs:

بدأت المبادرة عام 2020، وبلغت تكلفتها 50,6 مليون دولار، وتهدف إلى تحسين الفرص للشباب في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة، وتستهدف طلاب السنة 11، 12، وتتم إدارة كل مركز تدريب بواسطة منسق مهني يعمل بدوام كامل، مما يوفر وجودًا على الأرض أثناء تقديم خدمات مركز التدريب، يعمل الميسرون المهنيون مع الشباب ويشجعونهم على بناء المهارات واختيار المهن المطلوبة في منطقتهم، وإنشاء روابط أفضل بين المدارس والصناعة المحلية، وإعادة وضع التعليم والتدريب المهني كخيار أول، ومن خلال هذا الإصلاح من المتوقع أن تساعد مراكز التدريب الصناعية في القضاء على بطالة الشباب المرتفعة في المناطق الإقليمية، وتم إطلاق أول مركز تدريب في 16 مارس 2020 في ولاية تسمانيا، وتم إطلاق مراكز التدريب الثمانية المتبقية خلال عام 2021 في باقي الولايات. (VOCEDplus (d): 2020)

ويعد مركز التدريب الصناعي لمنطقة Wide Bay واحدًا من 10 محاور إقليمية في جميع أنحاء أستراليا وهو جزء من مبادرة الحكومة الأسترالية لتشجيع الشباب على اكتساب المهارات للصناعات التي توظف محليًّا، الهدف هو تحسين الفرص للشباب في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب، وفهم متطلبات المهارات الصناعية للمنطقة، ويوجد الميسر الوظيفي في كل مركز كنقطة اتصال مع المجتمع بما في ذلك: المدارس، وأصحاب العمل في الصناعة، ومقدمي التعليم والتدريب المهني، ويعملون بشكل وثيق مع المستشارين المهنيين بالمدارس بهدف دعم طلاب المدارس الثانوية للوصول إلى التدريب والمسارات الأخرى التي ترتبط بالتوظيف المحلي، وتشمل هذه المسارات التلمذة المهنية المعتمدة على المدرسة الأسترالية والتلمذة المهنية الأسترالية. (Busy At Work: 2022)

وتعد بذلك مراكز تدريب الصناعة أداة وطنية تستهدف طلاب السنوات النهائية من التعليم والتدريب المهني، تعتمد على الشراكة مع الصناعة، وتوفر فرصة لإعادة تأهيل

الشباب دون عمل، وتدريب المستجدين وربط ذلك من خلال ميسر وظيفي يربط المجتمع المحلي والطلاب والصناعة، وهو ما ينعكس على خفض معدلات البطالة، وزيادة كفاءة الطلاب.

8- دمج المتدربين القدامى والجدد في مشروعات الإنفاق العام:

تحدد الحكومات حصصًا للمتدربين كجزء من المشاريع الممولة من القطاع العام على نطاق واسع، وتشمل الأمثلة مشروع Metro Tunnel وبرنامج MetroHub التابع لفيكتوريا، والذي يهدف إلى خلق 5000 فرصة عمل خلال مرحلة التعافي، لحوالي 500 متدرب، ومشروع NorthConnex الإنشائي وبرنامج Barangaroo Skills Exchange التابع لحكومة ولاية نيو ساوث ويلز والذي يهدف إلى إنجاز 20% من جميع الأعمال التجارية بواسطة المتدربين، وتتم هذه المشروعات ولبرامج بشراكة بين معاهد TAFE وشركات المقاولات الكبرى والشركاء الاجتماعيين الآخرين، والتي توفر للباحثين عن عمل بوابة إلى المشروع، مما يزيد من فرص العمل طويلة الأجل. (Hurley, P: 2020, p. 11)

ويأتي هذا الإجراء لضمان توفير التدريب الملائم لطلاب التلمذة الصناعية، وهذا يتماشى مع واقع تراجع استكمال الدراسة نتيجة الإغلاق، وعدم ملاءمة التعليم عبر الإنترنت لكل مؤهلات التعليم والتدريب التقني والمهني، ويوفر هذا الإصلاح الفرصة للشباب للحصول على التدريب الملائم من خلال المشروعات الحكومية، ويعد هذا دعمًا مباشرًا للطلاب لاستكمال برامجهم الدراسية بكفاءة وفاعلية.

9- تطوير برامج تدريبية جديدة ومبتكرة، وعبر الإنترنت:

اتجهت الحكومة الأسترالية إلى تطوير البرامج والدورات الحالية وتوسيعها، وأفاد العديد من الطلاب بذلك، وقدم معظمها عبر الإنترنت، لتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية أو المتطوعين لدعم العاملين في قطاع الرعاية الصحية، وزيادة الوعي بشأن التدابير الوقائية والوقائية، وأنظمة الصحة والسلامة، والنظافة، ومكافحة العدوى، والإنتاج، إصلاح وصيانة المعدات الطبية، ودعم المسنين والعجز، وتضمنت هذه البرامج الجديدة بعض الحلول المبتكرة، مثل استخدام الواقع الافتراضي في برنامج التمريض. (ILO: 2021, p. 28)

وتم طرح مجموعات المهارات والدورات التدريبية القصيرة عبر الإنترنت، والعديد منها مجانًا أو بتكلفة منخفضة، كما تمت إضافة شهادة جامعية جديدة إلى إطار المؤهلات الأسترالية كمؤهل لتحسين مهارات العمال الذين تم استبدالهم بسبب الجائحة، في الاستثمار

في الإنتاجية والشمول: الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لنظام TAFE، يتم تقديم الدليل على الفوائد الاقتصادية الواسعة لنظام TAFE لاقتصاد أستراليا المستقبلي، بينما **مهارات التعافي:** نظام التعليم المهني الذي نحتاجه بعد COVID-19 يحدد عددًا من الإصلاحات ذات الأولوية اللازمة لإنشاء نظام تعليم وتعليم مهني يدعم الانتعاش القوي. (Australian Skills Quality Authority ASQA: 2021,)

وهذا يمثل مرونة انتقالية في المهارات والمهن في ظل حالة عدم اليقين حول ظروف سوق العمل، فرغم تأثير الوباء على قطاعات محددة إلا أنه فتح المجال لقطاعات أخرى، وهذا يتطلب مهارات انتقالية ومرونة من الطالب والمؤسسات المزودة لخدمات التعليم الفني، وهذا يعيد تشكيل السوق وتشكيل أولويات المهارات، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني تعزز ذلك.

كما تم زيادة **تقديم الخدمات التعليمية عبر الإنترنت في معظمها،** ومن بين أفضل 5 حزم تدريبية تم تسجيل المشاركين في الاستطلاع الخاص بهيئة المهارات، على النحو التالي: خدمات المجتمع زيادة المقدم أونلاين من 3% قبل الجائحة إلى 48٪ عبر الإنترنت بعدها، وخدمات الأعمال من 7% إلى 43٪، والسفر والسياحة والضيافة من 5% إلى 38٪، والصحة من3% إلى 30%، والإنشاءات والخدمات من 3% إلى 21٪، مع التأكيد أن برامج التدريب التقني والمهني تختلف عن غيرها من المجالات، إذ تعتبر ممارسة المهارات اليدوية أو الشخصية والعروض العملية للتقييم التكويني أو الختامي مطلبًا مشتركًا للحزم التدريبية.

وخلق هذا مجموعة خاصة من التحديات لمقدمي الخدمات، من بين مقدمي التدريب الذين تضمن تدريبهم مواضع عمل إلزامية وتقييمات عملية، لم يتمكن البعض من دعم استكمال هذه المواضع والتقييمات، ولم يتمكن بعض الطلاب من إكمال التقييمات العملية ومواضع العمل الإلزامية على النحو المنشود في الأصل، ونفذت أستراليا تدابير مثل توفير الرواتب والدورات القصيرة والرسوم الدراسية المخفضة لتحفيز التعلم ودعم المؤسسات التعليمية، بتمويل من الحكومة ومؤسسات التعليم العالي. (Australian Skills Quality Authority: paper No. 2, 2021, p. 14)

وقد سمح ذلك بتقديم **التدريب وجها لوجه مع إجراءات التباعد؛ فقد** أفاد مقدمو خدمات التعليم والتدريب المهني أنه تم تقديم بعض أنواع التدريب وجهًا لوجه مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي؛ وكان التحدي أمام المؤسسات فيما يتعلق بالتدريب أنها غير مستعدة لتقديم

التدريب وجهًا لوجه بطريقة آمنة مع تفشي الجائحة، وتضمنت الحلول تغيير الممارسات لاستيعاب التباعد الاجتماعي وورش العمل أو الفصول الدراسية أو المختبرات، وتنفيذ إرشادات قوية للصحة والسلامة المهنية لحماية الطلاب والعاملين، وتكييف ترتيبات تقديم التدريب لتقليل الاتصال الجسدي، والوقاية الفعالة من الحرمان والإقصاء، ودعم الإجازة الصحية المدفوعة للموظفين، وأبلغت مؤسسات المهارات في أستراليا عن نجاحها في الحفاظ على نماذج التدريب الشخصية أثناء استخدام التدابير الاحترازية مثل التباعد الاجتماعي. (Department of Foreign Affairs and Trade: N.D, p. 1:3)

وهذا يدل على أن برامج التعليم التقني والمهني تحتاج إلى الخبرة المباشرة وأن ذلك يتطلب الاتصال المباشر لكن الجائحة تحكمت في الطريقة التي ينفذ بها التقييم، لضمان سلامة الطلاب والمعلمين، وهذا يعزز من المهارات والكفاءات، ويقلل من المخاطر المباشرة لها، كما أن ذلك أيضًا سمح برقمنة عدد من البرامج والمهارات وهو بذلك يمثل إمكانية تحويل جزء من التدريب والتعليم عبر الإنترنت.

10- دعم تعلم الطلاب من خلال تحقيق الرفاه لهم:

تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية في أستراليا في تطوير سياسات مدعومة بالأدلة وآليات مؤسسية لدعم برامج التعليم عن بعد الفعالة، بما في ذلك المعايير والأطر التنظيمية. تتمتع أستراليا أيضًا بخبرة واسعة في تنفيذ نماذج وأساليب التعلم التي تضع الطلاب ورفاهيتهم في مركز التعلم. تشتهر أستراليا بنهجها التعاوني متعدد الوكالات لتعزيز أنظمة التعليم؛ تم إثبات ذلك مؤخرًا من خلال التحول السريع إلى التعليم عن بعد خلال المراحل الأولى من COVID-19. وقد تضمن ذلك تنسيقًا تعاونيًا قويًا بين إدارات التعليم الفيدرالية والولايات والصحة، والمدارس، والتعليم والتدريب التقني والمهني. (Australian Council for Educational Research, 2021, p. 7)

وتشمل الرفاهية الاجتماعية والعاطفية مجموعة واسعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار بما في ذلك: الاستقلال، والثقة بالنفس واحترام الذات، والمواقف تجاه أنفسهم والآخرين، والقدرة على الاتصال وبناء العلاقات مع أقران وبالغين مألوفين وغير مألوفين، والشعور بالانتماء، والقدرة على إدارة العواطف في مجموعة متنوعة من المواقف، ويتم ذلك من خلال خمس ممارسات تدعم رفاهية الطالب، وهي:

أ- تعزيز الشعور بالانتماء.

ب–خلق بيئة آمنة ويمكن التنبؤ بها.

ج– تعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة.

د– تطوير علاقات آمنة ومحترمة ومتبادلة.

ه- تعليم المهارات الاجتماعية الانفعالية (NSW Department of Education, 2021)

المحور الثالث ـ الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

تمثل الموارد المالية والمادية حجر أساس بالنسبة لقطاع التعليم والتدريب المهني، وقد اتخذت أستراليا مجموعة من الإجراءات لتعزيز القطاع من الآثار السلبية للجائحة، وفيما يلي تناول هذه الجهود.

1– توفير الموارد المادية اللازمة للتعليم والتدريب المهني:

وفقًا لميزانية عام 2020: 2021، من المتوقع زيادة الإنفاق على برامج التعليم المهني بنسبة 29,5% مقارنة بميزانية 2019: 2020، وزيادة بنسبة 30,7% حتى عام 2024م؛ وهذا يرجع إلى زيادة مساهمة الحكومة بمبلغ 500.0 مليون دولار في إنشاء صندوق JobTrainer كجزء من التعافي من آثار الجائحة، كما أن التدريب المهني والصناعي للتلمذة الصناعية يتبع مسارًا مشابهًا وأكثر وضوحًا، مع توقع زيادة التمويل بنسبة 268.3% بين 2019: 2021. (Ferguson. H, Carol. E, and Maslaris. A.: 2022)

كما تم إنشاء عدد من المبادرات والبرامج الحكومية التي تستهدف أرباب العمل، والشركات والمهارات والتدريب، ومن ذلك:

أ– **صندوق التدريب على مكافحة العدوى Infection Control Training Fund:** أنشأت الحكومة الأسترالية وجميع حكومات الولايات والأقاليم صندوقًا للتدريب على مكافحة العدوى بقيمة 80 مليون دولار، للتدريب على مكافحة العدوى من دون رسوم (أو برسوم منخفضة) للعاملين في المجالات التي تواجه العملاء لتقليل انتشار كوفيد ودعم الشركات في إعادة فتح أبوابها بأمان.

ب–**دعم أجور المتدربين وطلاب التلمذة الصناعية Supporting Apprentices and Trainees wage subsidy**: أعلن في 12 مارس 2020، وقدر الدعم بمبلغ 1.3 مليار دولار وتم توسيعه بمقدار 1.5 مليار دولار كجزء من حزمة مهارات التدريب على العمل، والتي تم الإعلان عنها في 16 يوليو 2020، وقدم البرنامج الدعم المالي

للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لتمكينهم من الاحتفاظ بالمتدربين الحاليين، وأرباب العمل الجدد من أي حجم إذا أعادوا إشراك متدرب أو متدرب تم ترحيله من شركة صغيرة أو متوسطة الحجم، وقدم البرنامج دعمًا للأجور بنسبة 50٪ من أجور المتدرب أو المتدرب المؤهل، يتم دفعها بين 1 يناير 2020 و 31 مارس 2021، بحد أقصى 7000 دولار لكل ربع سنة. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 14)،

ج- **مخطط:JobKeeper** : التابع للحكومة الفيدرالية، والذي قدم دعمًا أساسيًا للعديد من الشركات، وأثبت أنه حاسم في وقف فقدان الوظائف وإغلاق الأعمال، مع تعافي أستراليا من الصدمة الأولية لكوفيد 19، تحول الشركات انتباهها إلى فجوات المهارات الناشئة الناتجة عن التحولات الهيكلية داخل الصناعات وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد، ومن النتائج الإيجابية أنه لم يتم إلغاء عقود أي من طلاب التدريب المهني القائم على المدرسة الأسترالية Australian school-based apprenticeships (ASbA)، وهذا يرجع إلى حزمة Job Keeper، والتمويل الحكومي للتدريب المهني والتأثير الإيجابي لهما، ويتم احترام عقد العمل إذا كان القيام بذلك آمنًا، ويستمر المتدربون في العمل بدعم من أرباب العمل ومقدمي شبكة المتدربين وفريق التلمذة المهنية القائم على المدرسة في إدارة التعليم والذي يقوم بفرز الطلاب على كل حالة على حدة، هناك عمل كبير جار لضمان استمرار مشاركة أرباب العمل وإطلاع الشباب بشكل كامل. (Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J.:2020, p. 33)

د- **برنامج JobTrainer:** بدأ البرنامج في النصف الثاني من عام 2021، من خلال ترتيب تمويل مشترك، وتقوم الحكومة الأسترالية بالشراكة مع حكومات الولايات والأقاليم، بهدف مساعدة تاركي المدارس والباحثين عن عمل على اكتساب مهارات جديدة من خلال إعادة التدريب ورفع المهارات في المجالات الصناعات المطلوبة، في ميزانية 2021–22، أعلنت الحكومة الأسترالية عن 500 مليون دولار إضافية لتوسيع الصندوق، وتم تمديد البرنامج حتى 31 ديسمبر 2022.

ويتيح الصندوق الفرصة للدخول في شراكة بقيمة مليار دولار، على أساس مشاركة التكلفة بنسبة 50:50. سيساهم الكومنولث بمبلغ 500 مليون دولار في الصندوق في 2020–2021 كاستثمار أولي وفوري في نظام المهارات الجديد، كما سيتيح الصندوق زيادة سريعة في أماكن التدريب المنخفضة أو من دون رسوم بناءً على قائمة المؤهلات والدورات

القصيرة المتفق عليها مع مجلس الأمن القومي، وسيدعم الصندوق حوالي 340.000 مكان تدريب إضافي. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 15)، (Heads of Agreement for Skills Reform)

وتظهر الجهود السابقة عن توجه سياسي قومي لدعم التعليم والتدريب التقني والمهني، وقد تم توفير الدعم النقدي المباشر لدعم تدريب الطلاب، والحفاظ على الوظائف، وإنشاء روابط دعم نقدي مع الشركات فيما يتعلق بالمتدربين، وهو ما يحافظ على استقرار سوق العمل، وتقليل الخسائر الاقتصادية المتعلقة بترك الوظائف وارتفاع معدلات البطالة، كما يتم دعم عملية تحول المهارات بين المجالات المهنية للوفاء باحتياجات الصناع.

2- توجيه مدفوعات إضافية محددة لنقص المهارات Additional Identified Skills Shortage Payment

بدأ الإصلاح عام 2019م، ويستهدف دعم أصحاب العمل والمتدربين في 10 مهن تعاني نقصًا في المهارات الوطنية، ويتلقى أصحاب العمل المؤهلون مبلغًا قدره 2000 دولار بعد 12 شهرًا من تولي متدرب جديد، ومبلغ 2000 دولار آخر عند اكتمال التدريب المهني، ويحصل المتدربون المؤهلون أيضًا على 1000 دولار بعد 12 شهرًا و 1000 دولار أخرى عندما يكملون تدريبهم المهني، وتشجع المبادرة 80000 متدرب جديد لدخول المهن التي تواجه نقصًا في المهارات على مدى السنوات الخمس المقبلة، وتم الإعلان عن تمويل إضافي قدره 66,7 مليون دولار في ميزانية 2020–2021 لدعم أرباب العمل في اكتساب متدربين جدد في مجالات نقص المهارات الوطنية المحددة.

3- مبادرة تعزيز بدء التلمذة الصناعية Boosting Apprenticeship Commencements:

خصصت المبادرة 1.2 مليار دولار على مدى أربع سنوات من 2020–2021 للتعافي من الجائحة في يوليو 2020 ودعم المتدربين ويتم تمويله في إطار برنامج حوافز التلمذة الصناعية الأسترالي (AAIP) كجزء من ميزانية الكومنولث 2020–2021 بحد أقصى 100000 مكان للتدريب، تم الإعلان عن 2.7 مليار دولار إضافية على مدى أربع سنوات من 2020–2021 في ميزانية 2021–22، ونظرًا لارتفاع الطلب عما كان متوقعًا تمت زيادة التمويل الإجمالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 4,8 مليار دولار، كما تم الإعلان عن برنامج جديد، استكمال بدء التدريب المهني Completing Apprenticeship Commencements (CAC)، في سبتمبر 2021، كتوسيع للمبادرة

الحالية، يسمح لأصحاب العمل المؤهلين من BAC بمواصلة تلقي الدعم في السنتين الثانية والثالثة من التدريب المهني. (VOCEDplus (e): 2020)، (OECD: 2021, p. 17)

يهدف الإصلاح إلى دعم أصحاب العمل ومنظمات التدريب؛ لتوظيف المتدربين القدامى والجدد لدعم العمالة الماهرة التي تعزز الانتعاش الاقتصادي المستدام، وبموجب هذه المبادرة، قد يكون أصحاب العمل ومنظمات التدريب مؤهلين للحصول على إعانة بنسبة 50% من الأجور المدفوعة لمتدرب جديد أو متدرب لمدة 12 شهرًا، بحد أقصى 7000 دولار لكل ربع سنة، ويجب عليهم إشراك المتدربين بين 5 أكتوبر 2020 و31 مارس 2022؛ وأن يكون المتدرب حاصلًا على شهادة II أو مؤهل أعلى وأن يكون لديه عقد تدريب معتمد رسميًا من قبل هيئة التدريب الحكومية. (White, I., & Rittie, T.: 2022, p. 15)،

من المتوقع أن يساعد دعم أجور المتدربين البالغ 2.8 مليار دولار، والذي تم الإعلان عنه في مارس 2020 وتم تمديده وتوسيعه في يوليو 2020، ما يصل إلى 90 ألف صاحب عمل للاحتفاظ بحوالي 180 ألف متدرب في جميع أنحاء البلاد في العمل والتدريب.

وعلى سبيل المثال قامت ولاية **فيكتوريا** بتمويل 4,100 مدرس لدعم 200,000 طالب قد يكونوا تخلفوا عن الدراسة بسبب الجائحة، كما استثمرت **أستراليا الغربية** في المدارس بقيمة 492,2 مليون دولار لتحديث وتوسيع المدارس العامة في السنوات الأربع القادمة، واستثمرت بعض الولايات في حماية الطلاب الدوليين؛ فأنشأت **فيكتوريا** صندوقًا للإغاثة الطارئة للطلاب الدوليين بقيمة 45 مليون دولار، وأصدرت **نيو ساوث ويلز** حزمة بقيمة 20 مليون دولار أسترالي للطلاب الدوليين الذين ظلوا محظورين في أستراليا بسبب الجائحة، كما استثمرت جميع الولايات بما يتماشى مع أولوية الحكومة المركزية في مهارات العمل وأنظمة التدريب؛ فقامت **نيو ساوث ويلز** بتمويل 108,000 مكان تدريب إضافي مجاني أو منخفض الرسوم، وخصصت **كوينزلاند** 20 مليون دولار للتدريب المجاني الإضافي الذي يستهدف بشكل خاص الشباب والنساء الذين تحملوا عبئًا غير متناسب من خلال فقدان الوظائف على المستوى الوطني، وساعدت **أستراليا الغربية** الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا من خلال تقديم 15 دورة تدريبية قصيرة مجانية، وتخفيض الرسوم لحوالي 39 دورة أخرى ذات أولوية عالية للطلاب وسوق العمل. (UNESCO: 2020, p. 14).

4- دعم المعلمين لتحسين نتائج تعلم الطلاب:

طورت مبادرة BeYou دليلًا للمعلمين وقادة المدارس لرعاية الطلاب وصحتهم العقلية أثناء الجائحة، وأطلق المعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية The Australian Institute for Teaching and School Leadership (AITSL) حملة استجابة للمعلمين الأسترالية تتضمن مركزًا لموارد المعلمين ودليل لأفضل الممارسات حول إعداد التعلم عبر الإنترنت، يقدم Digital Technologies Hub أفكارًا رائعة للدروس مرتبطة بالمنهج، بالإضافة إلى الإستراتيجيات والمشورة من المدارس، يتضمن المركز نصائح للمعلمين حول إعداد التعلم في المنزل، وقسم 'التعلم في المنزل' الذي يحتوي على موارد للعائلات. (Australian Government: Resources for teachers and school leaders, 2022)

كما يتم أيضًا توفير موارد لرفاهية الطلاب تركز على بناء المهارات والرعاية الذاتية (على سبيل المثال، أنشطة اليقظة، والبقاء على اتصال اجتماعي أثناء التباعد الجسدي، والنشاط البدني والانخراط في الهوايات)؛ حيث تميل النصائح المقدمة للوالدين ومقدمي الرعاية إلى التركيز على بناء الوعي حول كيفية تأثير سلوك الوالدين على رفاهية الطالب. (McDaid, L. & Et al, 2020, P29)

فالمعلون لهم دور أساسي في استكمال الدراسة رغم الإغلاق، وهم في ذلك يتبنون أحدث الأساليب العلمية، كما أنهم يحفزون الطلاب، ويقومون نتائج وخبرات تعلمهم، ويشاركون زملاءهم في نقل الخبرات، ويحققون الأهداف العامة.

وبعد عرض الإجراءات التي قامت بها أستراليا لتحقيق التعافي من جائحة كوفيد 19 في التعليم والتدريب المهني، يتضح تكامل خبرتها وتميزها؛ فقد تمكنت على المستوى الإستراتيجي من استيعاب الجائحة وبدأت في إجراءات التعافي من خلال إستراتيجيات معلنة وواضحة، واتفاق بين الولايات وتحت قيادة مؤسسات وطنية، وعلى مستوى العملية التعليمية والبرامج تمكنت من الحفاظ على معدلات إتمام الدراسة، والحفاظ على تقديم التعليم والبناء على الخبرات والقدرات المتاحة، مع التأكيد على الجودة والابتكار، وتقديم الدعم اللازم للمعلمين والمدارس، بالإضافة إلى توفير الموارد المادية والبشرية والمالية، وبرامج الدعم الاجتماعي والنفسي والعقلي للطلاب بما يساهم في تحقيق التعافي في التعليم والتدريب المهني بشكل منصف وعادل.

القسم الرابع ـ خبرة فنلندا في تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19:

يتناول هذا العنصر خبرة فنلندا في تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب المهني لجائحة كوفيد 19، وإجراءات التعافي من الجائحة، وفيما يلي تناول ذلك بشيء من التفصيل.

أولًا ـ السياق المجتمعي العام لجمهورية فنلندا:

توجد بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في استجابة نظام التعليم والتدريب المهني لجائحة كوفيد 19، وإجراءات التعافي التعليمي في فنلندا، ويتم تناولها في المحور التالي.

فعلى الصعيد الجغرافي تقع فنلندا شمال أوروبا، وهي خامس أكبر دولة في أوروبا، وتقدر مساحتها الإجمالية 338 ألف كم2، ومناخها معتدل بارد أقرب إلى مناخ شبه قطبي، ولكنها معتدلة نسبيًا بسبب التأثير المعتدل لتيار شمال الأطلسي وبحر البلطيق والبحيرات المنتشرة التابعة لها، ويتوفر بها العديد من المواد الخام، مثل: الأخشاب، وخام الحديد، والنحاس، والرصاص، والزنك، والنيكل، والذهب، والفضة، والحجر الجيري. (The World Factbook: 2022)

وساهمت العوامل الجغرافية في تطوير القطاع في مرحلة الثانوية والتعليم العالي، وتحفيز الطلاب للالتحاق به، من خلال جعل مساراته أكثر مرونة وفتح قنوات اتصال بين أنواع التعليم، وإضافة المواد ذات الطابع المهني والتقني والتكنولوجي في مناهج المدرسة الشاملة، والتعليم الثانوي العام؛ لتجهيز الطلاب لدخول سوق العمل والتعرف على عالم العمل والحياة المهنية، كما زاد عدد الطلاب الملتحقين بالقطاع من 36% عام 2000م، إلى 41% عام 2017م، ويبلغ عددهم حوالي 261,7 ألف طالب مقسمين بالتساوي بين الذكور والإناث. (Finnish National Agency for Education (d): 2020, p. 15)

وعلى الصعيد السياسي، تعد فنلندا دولة ديمقراطية برلمانية، تتكون من 19 منطقة، وعاصمتها هلسنكي Helsinki، وتتمثل الحكومة في الوزارات والهيئات الإدارية المركزية، وتنقسم السلطة الإقليمية بين جهتين مختلفتين، هما: الوكالات الإدارية الحكومية الإقليمية، ومراكز التنمية الاقتصادية والنقل والبيئة، ومنطقة حكم ذاتي هي جزر أولاند، وللسلطات المحلية بعض المسئوليات المحددة، مثل التعليم العام، والخدمات الصحية، ويكفل الدستور الحكم الذاتي المحلي، وهناك 336 بلدية في فنلندا. (Kristiina Volmari, et al: 2011, p. 6)

وحظي التعليم والتدريب المهني باهتمام كبير من قبل وزارة التربية والثقافة مؤخرًا، واهتمت السياسة التعليمية به كمصدر داعم للتنمية، فتم وضع الإطار الوطني للمؤهلات عام 2008م، بالتعاون بين مقدمي التعليم، ومؤسسات التعليم العالي، وأصحاب المصلحة وساهموا في تصميمه، ودخل حيز التنفيذ في مارس 2017 (قانون 2017/93 والمرسوم الحكومي 2017/120)، وإستراتيجية الجودة للتعليم والتدريب المهني (2020/ 2030)، ويتطلب القانون الجديد للتعليم من مقدمي التدريب تنفيذ أنظمة إدارة الجودة وضمان الجودة على جميع المستويات، كما توجد العديد من الإصلاحات التي سيتم التطرق لها في عرض خبرة فنلندا موضع الدراسة (Finnish National Agency for Education (c): 2022).

وهذا يدل على أهمية التعليم والتدريب المهني ودوره في تحقيق السياسة العامة، وإعداد الفرد للحياة والعمل، ومحاولات التطوير الجادة والمستمرة، وإشراك أصحاب المصلحة يؤكد الرؤية الشاملة للسياسة العامة في تحقيق التقدم من خلال السياسات الموجهة للارتقاء بالمجتمع التي يشترك فيها جميع الأطراف، وهذا يؤكد قيم العدالة والإتاحة، والجودة لهذا القطاع الحيوي للدولة.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعد فنلندا من بين الدول الأكثر تطورًا في الاقتصاد الرقمي والمجتمع، وتبلغ نسبة الأشخاص ذوي المهارات الرقمية الأساسية أعلى من 50٪، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 31٪، ويعمل واحد من كل 11 شخصًا في اقتصاد عالي التقنية، ويغطي التصنيع عالي التقنية والخدمات المكثفة للمعرفة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو قطاعات التمويل، ومن المتوقع أن تنمو العمالة في فنلندا حتى عام 2030، في قطاعات المواد والطاقة والتعدين وإنتاج الكهرباء والغاز يليها النقل والتخزين والبناء. (Cedefop (a): 2022) وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في فنلندا 269.75 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفنلندا 0.24٪ من الاقتصاد العالمي، (world bank Data: 2022)

وقد تأثرت فنلندا بانتشار الجائحة وحالة الإغلاق، وانكمش الناتج المحلي بنسبة 16,4%، وتأثر قطاعات عديدة، وأكثرها قطاع الخدمات، وشهدت وكالات السفر وخدمات تشغيل الرحلات والإقامة والأغذية والمشروبات انخفاضًا في المبيعات بنسب كبيرة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، وتأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بسبب

محدودية السيولة والتمويل والفجوات الرقمية مقارنة بالشركات الكبيرة، وتأثر التصنيع بشكل مباشر، وعادت معظم الصناعات إلى حد كبير إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول أوائل عام 2021، بسبب الدعم المقدم لاستعادة الثقة، مع متوسط معدل نمو متوقع يبلغ 2–3% خلال العامين المقبلين، والعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في عام 2022. (OECD/Statistics Finland: 2021, p. 1)

وكانت إدارة فنلندا للوباء مناسبة، وقد خففت الاستجابة الحكومية السريعة؛ القانونية والمالية من الصدمات الناجمة عن الجائحة، مما جعل فنلندا واحدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي شهدت أقل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي؛ فأدت تدابير الإغلاق المستهدفة التي حدت من فقدان القدرة على الحركة إلى الحد من عدم اليقين بين الشركات والمستهلكين، وحالت حزم الإنقاذ والدعم المالي من الحكومة دون حالات الإفلاس الجماعي، وأنقذت الوظائف والدخل. (OECD/Statistics Finland: 2021, p. 15)

وقد انعكس استقرار الاقتصاد على مختلف القطاعات ومنها التعليم والتدريب التقني والمهني؛ إذ أعلنت الحكومة عددًا من السياسات لدعم الشركات والأفراد؛ ففي 20 مارس 2020م، قدمت حزمة دعم بقيمة 15 مليار يورو لمساعدة الشركات والأفراد الذين يعانون تبعات التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الجائحة وذلك بعد حزمة الدعم السابقة التي تم الإعلان عنها في 16 مارس 2020م، كما زادت الحكومة الاعتمادات المالية لتوسيع نطاق التعليم الإلزامي وتتضمن الخطة اعتمادًا قدره 10 ملايين يورو تم تحويله من وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف لتطوير التعلم المستمر والكفاءة، وتخصيص 116.5 مليون يورو إضافية لتدريب ممرضي العمليات في 2021–2024، ليكونوا قادرين على الاستجابة للتغييرات في الحد الأدنى لمستوى التوظيف لموظفي الرعاية. (Ministry of Education and Culture (c): 2020)

ويوضح ما سبق، أن الاقتصاد في فنلندا عامل أساسي لتحقيق التنمية، وهو ما جعلها من مراكز التكنولوجيا الرائدة في أوروبا، الامر الذي يعود على الدولة بالعديد من الفوائد أهمها زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يعمل على تقوية وضع واقتصاد البلد، وبالتالي انعكاس ذلك على سياسات وبرامج وتمويل التعليم التقني والمهني وتوفير مقومات النجاح الأساسية له، ويظهر أيضًا مدى تأثر الاقتصاد بانتشار الجائحة، غير أن فنلندا تمكنت من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

وعلى **الصعيد الاجتماعي**، بلغ عدد سكان فنلندا وفق إحصاء 2022 حوالي 5,601,547، وتتمثل الجماعات العرقية في فنلندا في الفنلندية 93.4٪، والسويدية 5.6٪، والروسية 0.5٪، والإستونية 0.3٪، والرومانية 0.1٪، والسامية 0.1٪، ويقدر معدل النمو السكاني لفنلندا بحوالي 0,24% وفق إحصاء 2022م، وتعيش الغالبية العظمى من السكان في الجنوب؛ أما المناطق الداخلية الشمالية لا تزال قليلة الكثافة، أما عن التحضر فيبلغ سكان الحضر 84.2% من مجموع السكان. (THE WORLD FACTBOOK: 2022)

ويوفر التعليم والتدريب المهني مهارات للحياة والعمل في فنلندا، ويحظى بتقدير كبير، ويتمثل أحد أهدافه في التعلم المستمر؛ إذ يجب أن يحصل كل مواطن على مؤهل ثانوي على الأقل، وأكثر من نصف طلاب التعليم والتدريب المهني تتراوح أعمارهم بين 20 و60 عامًا، وهذا دليل على مرونة النظام، بغض النظر عن أي شيء يتم تشجيع التطوير المهني المستمر. (Kimmo Kumpulainen: 2020)،

وما يميز التعليم والتدريب المهني، أن لديه خطة منهجية تعزز باستمرار تدفق ممارسات التدريس، وينقل قيمة تعاون المعلم للطلاب، ويستفيد من نقاط القوة لدى المعلمين الفرديين في خلق فرص للعمل الجماعي، ويتيح التخطيط المشترك بين الطالب والمعلم، وهذا ينعكس على الرضا العام عن التعليم الفني، ويعزز مكانته وقيمته ودوره على المستوى الاجتماعي.

وعلى **المستوى التعليمي** يتكون نظام التعليم الفنلندي من: **مرحلة تعليم ورعاية الطفولة المبكرة** التي يتم توفيرهما للأطفال قبل بدء التعليم الإلزامي وتهدف إلى تعزيز نمو الأطفال وصحتهم ورفاههم بالإضافة إلى تحسين فرص الأطفال في التعلم، **ومرحلة التعليم قبل الابتدائي** الذي يتم توفيره للأطفال في العام السابق لبدء التعليم الإلزامي وهي إلزامية منذ عام 2015م، والتعليم إلزامي حتى يبلغ الطالب سن السادسة عشر، وتهدف المرحلة إلى تحسين فرص الأطفال في التعلم والنمو، **ومرحلة التعليم الأساسي** (المدرسة الشاملة) ومدتها تسع سنوات، وهي إلزامية لجميع الطلاب، **ومرحلة التعليم الثانوي**، وتتضمن: التعليم الثانوي العام أو التعليم والتدريب المهني، وتشمل الثانوية المهنية كلا من: المؤهلات المهنية الثانوية العليا، والمؤهلات الإضافية، والمؤهلات المتخصصة، وتسعى إلى تطوير مهاراتهم في

مراحل مختلفة من حياتهم المهنية، **ومرحلة التعليم العالي** وضمنها جامعات العلوم التطبيقية. (Ministry of Education and Culture(x): 2020)

أما عن إدارة النظام التعليمي في فنلندا فتتم من خلال أربعة مستويات مختلفة، وهي: **المستوى القومي**، وفيها تتولى وزارة التعليم والثقافة Ministry of Education and Culture تنفيذ سياسة التعليم التي يعتمدها البرلمان والحكومة، وتمويل التعليم، والوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم The Finnish National Agency for Education وهي مسئولة عن تطوير التعليم والتدريب، وإعداد المناهج الدراسية الوطنية الأساسية ومتطلبات المؤهلات، والمجلس الوطني الفنلندي للتعليم The Finnish National Board of Education (FNBE)، مع وزارة التعليم والثقافة على وضع الأهداف التعليمية والمحتوى والأساليب للتعليم الابتدائي والثانوي وتعليم الكبار، كما يضطلع بمشاريع مختلفة لتطوير التعليم. (Jorma Kauppinen: 2016, p. 5, 6)

وعلى المستوى الإقليمي، تتولى الوكالات الإدارية الحكومية الإقليمية وعددها (6)، ومراكز التنمية الاقتصادية والنقل والبيئة وعددها (15)، العديد الخدمات العامة الأساسية، **وعلى المستوى المحلي**، تقع مسئولية الإدارة المحلية للتعليم على عاتق السلطات المحلية في البلديات ويبلغ عددها 336، وتتولى السلطات المحلية والمجالس البلدية إدارة المدارس الأساسية والثانوية، وتتخذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل والمناهج المحلية وتعيين الموظفين، **وعلى المستوى المدرسي**، تتمتع المدارس بالاستقلالية الإدارة، ويمكن للمؤسسات المهنية أن تنظم أنشطتها بحرية، وفقًا لمتطلبات مجالاتها أو مناطقها، وأن تقرر شبكاتها المؤسسية وغيرها من الخدمات التي تعزز من جودة وفاعلية المدرسة. (Jorma Kauppinen: 2014, p. 13)

ثانيًا ـ تأثير جائحة كوفيد 19 على التعليم والتدريب المهني في فنلندا:

كانت استجابة فنلندا للجائحة سريعة، وفي 16 مارس 2020، أغلقت فنلندا مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وظلت مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة ما قبل التعليم الابتدائي مفتوحة، وكذلك التعليم الأساسي لبعض الطلاب، واستأنفت فنلندا التدريس في 14 مايو، وأوصت بأن تظل المؤسسات التعليمية العليا والمهنية والجامعية وغيرها من المؤسسات التعليمية مغلقة خلال الفصل الدراسي. (OECD (a): 2020)

فعلى المستوى الاجتماعي؛ كانت الجائحة بمثابة اختبار لنظام الضمان الاجتماعي الفنلندي، وقد أدى بشكل جيد في الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة بسبب تغطيته

الشاملة، فلم تستبعد أي مجموعات جديدة الحماية الاجتماعية، كما لم يتم إجراء أي تغييرات في التأمين ضد المرض (الذي يغطي جميع المقيمين الدائمين) أو في نظام بدل السكن الذي يدعم كلا من المستأجرين وأصحاب المنازل، وفيما يتعلق بدعم المشردين، كانت سياسة الإسكان أولاً housing first المطبقة في فنلندا فعالة أيضًا أثناء الجائحة، وحاولت الحكومة الحد من الآثار السلبية لها من خلال زيادة الإنفاق العام، وقامت الدولة بتمويل الإنفاق المتزايد عن طريق الحصول على قروض إضافية 17.5 مليار يورو، أي حوالي 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019) (Olli Kangas and Laura Kalliomaa-Puha: 2021, p. 12)

وهذا يشير إلى التأثير غير المباشر للجائحة، فرغم أنها أزمة صحية إلا أنها ألقت بظلالها على الجانب الاجتماعي، وتمكنت فنلندا بفضل سياساتها الوطنية التي تهدف إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من تحقيق التوازن في ذلك خلال انتشار الجائحة.

وعلى مستوى التعليم التقني والمهني؛ أصدرت الوكالة الوطنية للتعليم في 13 مارس 2020م، تعليمات لمقدمي التعليم والتدريب، تحثهم على الاستعداد لاستخدام نماذج تشغيل مرنة، وفي 16 مارس 2020م، قررت الحكومة استبدال التدريس المباشر بالتعليم عن بعد في المدارس والمؤسسات التعليمية، وفي 30 مارس 2020، تم تمديد القيود المفروضة على التدريس المباشر في جميع مستويات التعليم حتى 13 مايو، وتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم التدريس عن بعد حتى نهاية الفصل الدراسي إذا كان ذلك ضروريًا للحد من الجائحة. (Finnish National Agency for Education (a): (N.D), p. 3)

وعلى مستوى التدريب وعروض التلمذة الصناعية؛ كان يمكن للمتدربين الذين لا يزالون يتعلمون في أماكن العمل الوصول إلى موارد التدريب المدرسي عبر التعلم عن بعد؛ إذ يتوفر لدى مقدمي التعليم العديد من التطبيقات والإجراءات التي تربط بين الطالب والمدرس المهني والمدرب في مكان العمل، وفي حالة انقطاع التدريب المهني، يستمر الحق في الدراسة في بيئات التعلم الأخرى بالمؤسسة التعليمية، ويمكن للطالب التقدم للحصول على منحة دراسية، وقررت الحكومة الفنلندية أن هذا وضع استثنائي وسيؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن المنحة الدراسية للطلاب. (Cedefop (c): 2020, p. 9, 12)

واستفادت فنلندا الروابط القوية بين التعليم والتدريب المهني القائم على العمل والمدرسة؛ إذ تؤدي عمليات التلمذة المهنية والتعليم المهني والتدريب المدرسي بالفعل إلى

نفس المؤهلات، بالتناوب بين التعلم القائم على العمل والتعليم القائم على المدرسة، ويوفر نموذج التسليم هذا خيارًا لاستيعاب المتدربين الذين تعطلت عقود التلمذة الصناعية لهم.

وعلى مستوى العمل، تُظهر بيانات التوظيف الشهرية في فنلندا أن العمال الشباب تأثروا أكثر من غيرهم أثناء الأزمة، وانخفض عدد الموظفات بنسبة 4٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020م، خلال ذروة الجائحة، وانخفض عدد الموظفين بنسبة 2٪، واستوعب قطاع الخدمات صدمة أكبر من الشركات في قطاع التصنيع، وتعكس البيانات الخاصة بالباحثين عن عمل، المعلنة من قبل وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف في فنلندا هذه التطورات، وفي أبريل 202م، زادت البطالة بنسبة 73% للرجال (97200 باحث عن عمل جديد) وبنسبة 110 % للنساء (106200 باحثة عن عمل جديد)، مقارنة بالأرقام في العام السابق. (OECD/Statistics Finland: 2021, p. 13)

وكانت المجالات المهنية الأكثر تضررًا من غيرها، بسبب إغلاق أماكن العمل، مثل التعلم القائم على العمل والتلمذة الصناعية، وأكثر مجالات المهنة تأثرا كان: قطاع الخدمات، والتجارة، والترفيه. (ILO-UNESCO: 2020, p.6)

وتظهر البيانات السابقة تأثر فنلندا مثل أغلب دول العالم بظهور الجائحة وانتشارها، وقد تأثرت أغلب القطاعات الصحية، والاقتصادية والتعليمية بها، وقد تأثر التعليم والتدريب التقني بشكل خاص من خلال التوقف عن الدوام للمدارس، والانتقال للتعليم عبر الإنترنت، وتأثر عقود التلمذة الصناعية، غير أن التدخلات الحكومية استطاعت أن تسيطر على الوضع الجديد، وتمكنت من العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ثالثًا ـ جهود فنلندا لتعزيز تعافي التعليم والتدريب المهني لجائحة كوفيد 19:

يتم مناقشة هذا العنصر في ضوء مدخل المرونة الذي تتبناه الدراسة، وإظهار الإجراءات التي تعزز تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من أزمة كوفيد 19، وكيفية الاستعداد للتغيرات المحتملة للجائحة، وفيما يلي تناول هذه الجهود بشيء من التفصيل.

المحور الأول ـ التوجهات الإستراتيجية الهادفة وذات صلة بالتعليم في سياق الجائحة:

سعت فنلندا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني في أعقاب انتشار الجائحة، وتعرض الدراسة لهذه الإجراءات في ضوء مدخل المرونة، وتمثلت جهود فنلندا على المستوى الإستراتيجي في الآتي.

1- إطلاق خطة التعافي والصمود في فنلندا Finland's recovery and resilience plan:

في أعقاب الجائحة، أعلنت فنلندا خطة التعافي والصمود من الجائحة، لتعزيز الانتعاش القوي والاستعداد للمستقبل، ومساعدة فنلندا على أن تصبح أكثر استدامة ومرونة واستعدادًا للتحديات، وتعزيز فرص التحولات الخضراء والرقمية، وذلك في أغسطس 2026م، وتتضمن الخطة الآتي:

- تتكون الخطة من 39 استثمارًا و18 إصلاحًا، ودعمًا بلغ 2,1 مليار يورو، 50٪ من الخطة ستدعم الأهداف المناخية و27٪ من الخطة ستدعم التحول الرقمي.
- تستهدف الخطة تعزيز النمو الاقتصادي، وتخلق 8000 فرصة عمل إضافية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4٪ إلى 0.6٪ بحلول عام 2026م، وتعزيز الصادرات.
- تعديل قانون تغير المناخ، والتخلص التدريجي من استخدام الفحم وتعزيز التقنيات النظيفة.
- دعم التحول الأخضر من خلال استثمارات بقيمة 319 مليون في قطاع الطاقة، واستثمار 156 مليون يورو في استخدام الهيدروجين، وتوفير 70 مليون يورو لتطوير لأنظمة التدفئة الخضراء، واستثمار 40 مليون يورو في دعم نقاط الشحن الخاصة والعامة للسيارات الكهربائية وشحن الغاز والبنية التحتية للتزود بالوقود. (European Commission: 2020)

في نهاية عام 2021، قدمت الوكالة الوطنية للتعليم 3,5 مليون يورو لدعم وتسريع التنمية المستدامة والتحول الأخضر في التعليم والتدريب المهني، ويهدف برنامج التطوير (2022–2023) إلى تعزيز انتقال التدريب المهني نحو الاستدامة، وهذا يعني حدوث تغيير شامل من خلال جميع أنشطة مزودي التعليم، وتوجه أهداف الاستدامة الإدارة والعمليات وثقافة التشغيل، والتعاون في الحياة العملية والمطورين الإقليميين، والتعلم والتعليم، كما تم إعداد خارطة طريق وطنية للاستدامة للتعليم والتدريب المهني وبرامج التنمية المستدامة المحلية القائمة عليها، والترويج للانتقال الأخضر، كما ستعمل المشاريع الممولة على تطوير مهارات قادة المدارس والمعلمين لضمان القدرة الكافية للانتقال الأخضر لأنشطة المؤسسة وتدريسها. (Metsola, L.: 2022)

ويلاحظ مما سبق تركيز الخطة على التوجهات الخضراء، وتوجيه الجهود الوطنية الشاملة من خلال الهيئات المختصة، ومزودي الخدمات، والمتلقين للخدمات من خلال التعاون والشراكة، وهذا يعني أن الإصلاح يركز على التعاون لتحقيق الأهداف الوطنية المقررة، مع استهداف تحقيق تنمية اقتصادية وارتفاع لمستوى الدخل لتخفيف الآثار السلبية للجائحة، وتعالج التحديات التي تعترض النمو الدائم والمستدام، وتسريع التحول الرقمي والبحث والاستثمار في التحول الأخضر، وتعزيز التوظيف وتحسين المهارات، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.

2- إنشاء المنتدى الوطني لتوقع المهارات والاستثمار في مستقبل المهارات:

حل المنتدى الوطني لتوقع المهارات The National Forum for Skills Anticipation عام 2017م، محل اللجان الوطنية للتعليم والتدريب The National Education and Training Committees، ويضم المنتدى تسع مجموعات استشرافية، تضم ممثلين عن: أصحاب العمل، والموظفين، ومقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي، والمعلمين، والباحثين، والإداريين، ويجمع المنتدى البيانات النوعية والكمية لتحديد احتياجات الكفاءات والمهارات الجديدة للحياة العملية، ويقيم الآثار المترتبة على التعليم، وتقديم توصيات بشأن احتياجات التنمية للإدارة الوطنية، وقد صدر عن المنتدى دراسة بأهم المهارات والاحتياجات التعليمية حتى عام 2035م، ومقترحات لتطوير التعليم والتدريب.

وتأتي على رأس الأولويات في المستقبل المهارات المرتبطة **بالرقمنة والتطور التكنولوجي** كأساس للتنافسية في المستقبل، وستظهر وظائف جديدة خاصة بصناعة التكنولوجيا الفائقة، وتسويق ومعالجة المنتجات، **والاستدامة البيئية** وبخاصة في القطاعات الصناعية، **والقدرة على التعلم**، وحل المشكلات، وتقييم المعلومات. (Cedefop: Finland: Skills in 2035)

ويتناسب هذا التوجه مع الوضع الراهن للتحولات في عالم المهن وسوق العمل؛ فالجائحة تسببت في خفوت بعض المهن، وظهور مهن ستكون محورية وأساسية في المستقبل، ووجود مثل هذه المؤسسات والكيانات الوطنية هو أساسي لرصد التحول والتطور والتغير في سوق العمل؛ لضمان أن تكون التوجهات والسياسات الحكومية مطابقة للتحولات التي تتم في الاقتصاد والسوق.

3- إجراء تعديلات على تشريعات التعليم التقني والمهني:

تم تعديل تشريعات التعليم والتدريب المهني بشكل مؤقت، يسمح التشريع المعدل للطلاب بإثبات كفاءتهم من خلال أداء مهام عملية تشبه مواقف وعمليات العمل الحقيقية، في حال تعثر تنفيذ ذلك، فعلى سبيل المثال، يمكن لطلاب والتصميم تخطيط وتنفيذ العمل في مكان الدراسة، أو يمكن لطلاب الرعاية الصحية تنظيم حملة منبثقة لتعزيز الحياة الصحية.

سهلت المرونة التي يوفرها التغيير في التشريعات تقدم الطلاب وتخرجهم في الوقت المناسب. في استطلاع أجري في يونيو 2020 من قبل مركز تقييم التعليم الفنلندي، والاتحاد الوطني للطلاب المهنيين في فنلندا والاتحاد الوطني الفنلندي للطلاب، قال 71٪ من طلاب التعليم والتدريب المهني إنهم سيتخرجون في الوقت المحدد، وكان 16٪ غير متأكدين و13٪ فقط قالوا: إنهم سيتأخرون في التخرج، في حالة التأخير، قدر مقدمو التعليم والتدريب المهني أن مدة التأخير تتراوح عادة بين شهر وثلاثة أشهر. (UNESCO: 2021, P. 17)، (Finnish Government: 2020, p. 3)

ويتضح من ذلك، وجود مرونة لدى صانع القرار في إدخال تعديلات ولو بصفة مؤقتة على القوانين المنظمة للتعليم والتدريب التقني والمهني؛ لمواجهة التحديات الطارئة، والتي سيكون من الصعب العمل في ضوئها بالقوانين العادية، فالوضع غير العادي يتطلب قوانين وسياسات غير عادية، وهذا يدل على مرونة السياسة والممارسة في فنلندا.

4- إعلان إستراتيجية الجودة 2030 للتعليم والتدريب التقني والمهني:

أعدت وزارة التعليم والثقافة إستراتيجية الجودة في التعليم والتدريب المهني حتى عام 2030، ويتطلب قانون التعليم والتدريب المهني (2017/531)، أن يكون لدى مقدمي التعليم نظام إدارة جودة فعال وتنفيذ إدارة الجودة على جميع المستويات، وتتمثل أهدافها الإستراتيجية في الآتي:

- التوجه نحو العملاء كأساس للأنشطة.
- دمج التحسين المستمر نحو التميز في جميع الأنشطة وصنع القرار.
- اعتماد القيادة والتوجيه القائم على الأدلة.
- وضع أهداف واضحة لجودة وفعالية الأنشطة، والتوجه القائم على النتائج والكفاءات التي يحتاجها الأفراد وأصحاب العمل والمجتمع.

وسيتم مراقبة النتائج وتقييمها مقابل الأهداف المحددة، وتشكل النتائج الأساس لتحديد أهداف جديدة ولإدخال تحسينات.

وسيتم رصد ومراجعة إستراتيجية إدارة الجودة في نهاية دورة الثلاث سنوات، وبعد ذلك سيتم مراجعة الأهداف والتدابير الإستراتيجية حسب الضرورة، مع التركيز على التعلم المستمر، وتطوير التعلم القائم على العمل، والتكامل بين العمل والتعليم، وكذلك التعلم في بيئات التعلم المختلفة. (Cedefop (A): 2022)، (Finnish National Agency for Education (c): 2022)

وتمثل إستراتيجية الجودة الإطار الأساسي لنوعية الخدمات المقدمة لطلاب التعليم والتدريب التقني والمهني، وهي إستراتيجية طويلة الأمد، وكانت أساسية في مواجهة الجائحة للتأكد أن كل طالب حصل على القدر المناسب من التعليم، مع الالتزام بالمراجعة الدورية لما تم من جهود لوقوف على التقدم المحقق.

كما أعلنت فنلندا عن برنامج **الجودة والمساواة في التعليم والتدريب المهني** Quality and Equality in Vocational Education and Training:

أطلق البرنامج بالتعاون بين وزارة التعليم والثقافة والوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم بداية من 2020م إلى عام 2022م، ويساعد البرنامج في تحقيق التنمية والمساواة والجودة في التعليم والتدريب المهني، وضمان اكتساب جميع الطلاب فيه الكفاءة المهنية القوية والمهارات الأساسية الجيدة للعمل والحياة والتعلم مدى الحياة، وتقليل الاختلافات في نتائج التعلم المتعلقة بنوع الجنس أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو مكان الإقامة ومنعها، وهذا بدوره يعزز المساواة وعدم التمييز في التعليم والتدريب المهني، **وعلى مدار ثلاث سنوات، سيتم توفير أكثر من 270 مليون يورو لتطوير التعليم والتدريب المهني**، كما سيتم توجيه التمويل الإستراتيجي لدعم أهداف البرنامج، يجمع البرنامج جميع أصحاب المصلحة معًا، وتم تعيين مجموعة توجيهية واسعة النطاق لتوجيه ومراقبة ودعم تنفيذ البرنامج. ويتكون البرنامج من أربع مجموعات من الإجراءات، وهي: (Ministry of Education and Culture (b): 2022)

- تحسين ظروف التعلم ونتائجه.
- تعزيز الرفاهية والشعور المجتمعي والاندماج.
- دعم إعادة تنظيم الإجراءات والممارسات لإدارة إعادة التنظيم.
- القدرة على الاستجابة للتغيرات في بيئة التشغيل.

ويعزز البرنامج الحالي الجودة في التعليم التقني والمهني على المدى القصير، وخلال فترة الجائحة، وهو يعزز الخدمات والمشاركة بين القطاعات المختلفة ذات الصلة، ويوفر الدعم المادي المعزز لتحقيق الجودة والكفاء والفاعلية في القطاع.

5- توفير البيانات والمعلومات والخدمات الإستشارية:

خلال الجائحة دعمت وزارة التعليم والثقافة والوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم مقدمي التعليم بالمعلومات والخدمات الاستشارية، وتم إنشاء موقع ويب، يتضمن تعليمات لمستويات التعليم المختلفة بالإضافة إلى عنوان بريد إلكتروني لمقدمي التعليم للاتصال في حال احتاجوا إلى مزيد من النصائح، وقدمت الوكالة الوطنية للتعليم الدعم من خلال تنسيق ومشاركة المواد حول كيفية تخطيط وتنفيذ التعلم عن بعد، بما في ذلك معلومات عن شبكات التنمية الوطنية والمجتمعات والموارد التعليمية المفتوحة، تم تشجيع المعلمين على مشاركة المحتوى من خلال المكتبة الإلكترونية المنشورة حديثًا باستخدام موارد تعليمية مفتوحة، بالإضافة إلى ذلك، قام بعض مزودي التعليم والتدريب المهني بتجهيز الطلاب بأجهزة كمبيوتر وأجهزة تعلم متنقلة عند الضرورة. (UNESCO: 2021)

ومن الجدير بالذكر أن توفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن الوضع الحالي يساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وتحقيق التخطيط السليم، ورفع مستوى الشفافية، وتحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة، ورفع الكفاءة، وهذا ينعكس على الخدمات المقدمة، ويحقق نتائج إيجابية في ظل ظروف استثنائية.

وتظهر الإجراءات السابقة جميعها بشكل عام أن فنلندا تمكنت على المدى القصير والبعيد من التخطيط الفعال لمواجهة الجائحة، وقد ساهمت الإصلاحات السابقة، والمرونة التي أظهرتها الدولة في مواجهة الجائحة قدرة كبيرة على امتصاص الآثار السلبية لها، وإعادة ترتيب الأولويات، وتوجيه الجهود بشكل مباشر في ضوء البيانات والمعلومات المتوفرة؛ مما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة.

المحور الثاني ـ برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

قدمت الحكومة الفنلندية مجموعة من البرامج المبتكرة واتخذت مجموعة من القرارات الفورية، وذلك في ضوء التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن الجائحة، وتعزيز جهودها الوطنية لتحقيق التعافي المناسب للنظام التعليمي، وفيما يلي توضيح ذلك:

1- الانتقال إلى التعليم عن بعد:

في 18 مارس 2020م، انتقل مقدمو خدمات التعليم التقني والمهني والتدريب إلى التعلم عن بعد؛ وتقديم التعلم والتوجيه الشخصي بطرق بديلة، والاستفادة من الحلول الرقمية والإنترنت، واستخدم المعلمون العديد من أشكال الاتصال عبر التطبيقات التكنولوجية الحديثة، مثل: WhatsApp و LMS chat و skype و Teams و Zoom، أما التدريب فتمكن الطلاب من مواصلة التعلم القائم على العمل إذا وافق مكان العمل على ذلك، وكانت بيئة العمل آمنة، وبعض الأماكن الأكثر تضررا تم فيها إجراء تعديلات على خطط تطوير كفاءات الطلاب، كما قام المعلمون بترتيب عروض توضيحية للمهارات في مقر موفري التعليم والتدريب المهني من أجل تسهيل التخرج لطلاب السنوات النهائية، وبعض الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، كان يسمح بالعمل معهم ضمن مجموعات صغيرة، والاستفادة من إمكانات المدارس، لعلاج ضعف المهارات التقنية لدى بعض الطلاب، أو صعوبة التعلم عن بعد لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع مراعاة السلامة والأمان. (UNESCO: 2021, p. 14)

ويتضح مما سبق سرعة استجابة الدولة لمتطلبات الجائحة، من خلال الإجراءات التقنية والحلول التكنولوجية، شأنها في ذلك مثل باقي الدول، وعلى الرغم من أن الاعتماد على التكنولوجيا أمر معتاد لدى جميع أعضاء منظومة التعليم التقني والمهني؛ إلا أن الجائحة جعلتها الطريقة الأولى المتاحة لتقديم الخدمات، وهو ما أظهر مرونة لدى الدولة وقدرة البنية التحتية لديها على تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

2- مواصلة تقديم التعلم القائم على العمل والتدريب العملي:

وتم ذلك في الحالات التي يُسمح فيها باستمرار ذلك، بشرط أن تكون بيئة العمل آمنة، واستمر التعلم بمرونة في المناطق الأقل تأثرًا، وجزء تم تقديمه أونلاين وتم تطبيق طرق بديلة من خلال منصات افتراضية، وتم الإبلاغ عن قيام الطلاب بمهام عملية في المنزل وتحميلها على المنصات أو إرسال مقاطع فيديو وصور للأعمال المنجزة ليقيمها المعلمون. (International Labour Office: 2021, p. 11)

وهذا يرجع إلى صعوبة تقديم الخدمات العملية والمهارات اليدوية بشكل كامل عن طريق الإنترنت، مع الجمع بين التدريب المباشر، والتدريب عبر الإنترنت، وإظهار المرونة

في نفس الوقت من مواصلة استمرار تقديم خدمات هذا القطاع في الحالات التي لا تعرض الطلاب ولا المواطنين لأي ضرر.

3- تكييف البرامج الدراسية ومواءمتها مع الجائحة:

لم تتسبب الجائحة في انتقال مؤسسات التعليم والتدريب المهني إلى التعلم عن بعد فحسب؛ بل أثرت أيضًا على عمليات الشركات والمؤسسات حيث يكمل الطلاب تدريبهم القائم على العمل، وكان من المهم إيجاد حلول مرنة من شأنها أن تسمح بالتعلم القائم على العمل وعروض المهارات على الرغم من الأزمة، وبالتالي ضمان تخرج الطلاب، وكان الهدف الأسمى هو تمكين طلاب التعليم والتدريب المهني من مواصلة دوراتهم والتخرج على الرغم من الاضطراب الناجم عن الجائحة، وشمل ذلك:

– توفير المرونة والتكيف للسماح بالتعلم القائم على العمل أن يستمر لجميع الطلاب.

– تقديم عروض المهارات عبر الإنترنت أو بشكل شخصي عبر أماكن العمل والمؤسسات.

– استمرار التقييمات من خلال استخدام مكالمات الفيديو في مساحات العمل (حيثما يُسمح بذلك)، أو في إعدادات مشابهة لمواقف العمل الموثوق بها. (UNESCO-UNEVOC: 2021)

كما اتضح مرونة الدراسات والتعلم المخصص وتسلسل وحدات التعليم والتدريب التقني والمهني؛ فيمتلك كل طالب خطة تنمية كفاءات شخصية تشير إلى الوحدات التي سيكملها الطالب للوصول إلى المهارات والكفاءات المطلوبة للتأهيل، وتشير الخطة أيضًا إلى كيف وأين سيحدث التعلم، وبسبب قيود الجائحة كان من الممكن تعديل خطط تطوير الكفاءات عن طريق استبدال الوحدات أو أجزاء من الوحدات التي لا يمكن إكمالها. (UNESCO: 2021, p. 31)

وقام مقدمو التعليم والتدريب المهني بتعديل برامجهم وفقًا للاحتياجات المحلية وعملوا عن كثب مع الشركات لتصميم الإجراءات بناءً على مستوى الاضطراب، ففي بعض القطاعات والمواقع استمر التعلم القائم على العمل والتدريب المهني كما هو مخطط له في البداية، بينما كانت التعديلات على خطط تعلم الطلاب حتمية في البعض الآخر، وتضع الشركات والمؤسسات إجراءات للتباعد الاجتماعي والنظافة الجيدة مع إجراءات تشمل:

– السماح فقط لمجموعات أصغر من الطلاب بالعمل معًا.

– ترتيب أسابيع التوجيه الافتراضي.

– تجنب الاتصال غير الضروري بين الطلاب والموظفين بشكل عام.

تم السماح لمعظم الموظفين والطلاب بالعودة إلى موقع العمل في الشركات باستثناء المدرسين، كانت التعديلات على عمليات التقييم العادية مطلوبة مع الموجهين في مكان العمل الذين يتعلمون البث المباشر لمقاطع الفيديو للطلاب الذين يؤدون مهام عملية لمعلميهم، وتُجرى مناقشات التقييم اللاحقة عبر الإنترنت. (UNESCO-UNEVOC: 2021)

وبالتالي يلاحظ أن أثرت الجائحة على أجزاء مختلفة من البلاد بمستويات متنوعة من الاضطراب، ويتمتع مقدمو خدمات التعليم والتدريب المهني بالاستقلالية للتكيف مع الاحتياجات المحلية والعمل عن كثب مع الشركات في منطقتهم لتكييف الإجراءات على أساس مستوى الاضطراب، وفي بعض القطاعات والمواقع، استمر التعلم القائم على العمل والتلمذة الصناعية كما كان مخططا له في البداية، بينما كانت التعديلات على خطط تعلم الطلاب أمرًا لا مفر منه في قطاعات ومواقع أخرى، وسمح المستوى العالي من الاستقلالية بالاستجابة الفورية للواقع الجديد وأساليب التعلم والتقييم.

4– تصميم المواد الممكّنة بالتكنولوجيا وأعمال التطوير التعلم المتكامل:

أحدثت الجائحة تغييرات متنوعة وخلقت فرصًا عديدة، وزاد استخدام الروبوت في الفصول الدراسية في المدارس الابتدائية والتعليم الابتدائي الثاني والتعليم المهني والجامعات في فنلندا، كما أغلقت كجزء من الاستجابة للجائحة، وبدأت المدارس المهنية في فنلندا باستخدام الروبوتات في الدروس، بالإضافة إلى ذلك، يستخدمون الذكاء الاصطناعي، وهو جزء مهم من عمل المعلمين الآن وفي المستقبل، والروبوت الخاص بالتعليم المهني يسمى Pepper في مدارس تامبيري الابتدائية، وتم استخدام الروبوتات لمساعدة التلاميذ على تعلم اللغات والرياضيات، في المدارس الابتدائية، يستخدمون روبوتًا مختلفًا، يتم تصنيعها من قبل شركة تسمى Softbankrobotics. (ARI RANNISTO TERVEISIN: 2021)

كما تقوم شركة 3DBear بإنشاء نماذج الواقع المعزز والواقع الافتراضي Augmented reality (AR) and Virtual Reality (VR) بشكل مخصص لتعليم المهارات العملية عن بعد وتعمل على مشروع تطوير مع مدرسة Taitaja؛ وهي مدرسة تدريب مهني فنلندية؛ لمساعدة معلميهم على إنتاج مواد الواقع الافتراضي للمجالات المهنية، ويؤكد النظام البيئي الفنلندي لتكنولوجيا التعليم على كيفية قيام الحكومات والمعلمين

والمبتكرين ببناء منتجات وخدمات مؤثرة معًا، وتعمل أكبر خمس مدن في فنلندا على إنشاء هيكل تصبح فيه المدن والمدارس منصات ابتكار لتطوير تكنولوجيا التعليم الجديدة، وهذا يشمل الأنشطة التالية:

- سؤال المعلمين والمدربين عما يحتاجون إليه في الفصل.
- تحدي شركات تكنولوجيا التعليم القائمة أو رواد الأعمال الجدد للتوصل إلى حلول تلبي هذه الاحتياجات.

مع الحصول على أفضل الحلول التي تلبي هذه الاحتياجات باستخدام طريقة تسمى التجريب السريع rapid experimentation حيث تشارك الشركات في إنشاء عروضها بالتعاون مع المعلمين والطلاب، مما يسمح لهم بالتكرار بسرعة أكبر؛ لتحسين فعالية منتجات وخدمات تكنولوجيا التعليم، ويتم تقييم المنتجات والخدمات من قبل خبراء قبل وبعد عملية التجريب السريع، وبعد ذلك يتم تقديم حزمة من الحلول التي تم إنشاؤها بشكل مشترك من قبل المدارس والشركات إلى إدارة التعليم في كل مدينة. (World Bank: 2021, p. 25, 65, 66)

تم تقديم تدريب مستمر مجاني أو منخفض التكلفة، من خلال مجموعة واسعة من دورات التعليم والتدريب المهني المجانية عن بعد وعبر الإنترنت مع إمكانية الاعتراف الرسمي بالمؤهل المترتب على هذه الدورات وتسمح صفحة المكتبة الفنلندية للموارد التعليمية المفتوحة بالبحث عن الموارد التعليمية المفتوحة open educational resources (OER) وتجميعها ومشاركتها من جميع مستويات التعليم. (ILO-UNESCO-WBG, 2020, p. 31)

ويتفق هذا التوجه مع القيود المفروضة من الجائحة، والتي شجعت نموذج الانتقال والاعتماد على التكنولوجيا، وتعظيم الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإشراك الطلاب والمعلمين في عملية التعليم والتعلم، وتعزيز الإبداع والابتكار، كما أن هذا التميز مرتبط بالقوى والعوامل الاقتصادية، وتميز فنلندا بسوق العمل التكنولوجي القوي، وكثرة أعداد العاملين فيه، وهذا يسمح بوجود مثل هذه التوجهات في المدارس، كما أنه يضفي بعدًا اقتصاديًّا على التعليم والتدريب التقني والمهني، ويربط التعليم بالصناعة وواقع المجتمع.

5- التوسع في عقود التلمذة الصناعية لسد النقص في التدريب:

استقبلت بعض الشركات المتدربين الجدد في خضم الأزمة، الأمر الذي تطلب تعديلات على عمليات التعلم العادية؛ فكان لا بد من تقسيم مجموعات كبيرة من الطلاب إلى مجموعات أصغر، وتم تصميم وتنفيذ أسبوع توجيه افتراضي لتجنب الاتصال غير الضروري، ويتم تقييم كفاءة الطالب من قبل المعلم وممثل مكان العمل؛ ويقوم معلمو التعليم والتدريب المهني عادةً بتقييم مهارات الطلاب وكفاءاتهم عن بُعد، ويمكن لموجه مكان العمل إرسال فيديو مباشر إلى المعلم يوضح أداء الطالب لمهام عملية، وتم تنظيم مناقشات التقييم عبر الإنترنت، كما سمحت بعض الشركات للمعلمين بزيارة طلابهم شخصيًّا. (UNESCO: 2021, p. 23, 24)

وهذا يظهر دور الجائحة في تعزيز الشراكة والترابط بين مؤسسات الدولة المختلفة العامة والخاصة، وتوفير المناخ الداعم والبيئة التمكينية للطلاب ومزودي الخدمات لهذا القطاع بما يعزز المرونة والكفاءة، ويقلل من تبعات الجائحة، ويحقق أفضل نتائج مطلوبة ومرجوة، والمرونة التي تم بها تنظيم العمل والتدريب والدراسة تعد من أوجه التميز في فنلندا عن غيرها من الدول في العالم.

6- ضمان الوصول المستمر إلى التعلم والمسارات التعليمية بسلاسة:

تم تشجيع مقدمي التعليم على استخدام الحلول المحلية لتلبية احتياجات كل طالب؛ قدمت الإدارة المركزية الدعم والتوجيه، وجمعت الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم الموارد لدعم التعليم عبر الإنترنت، وطورت مركزًا للمعلومات عبر الإنترنت لتوجيه المعلمين لتكييف الممارسات الجيدة العادية، وتوسيع حملة الجهاز للجميع The Device for All التي بدأت عام 2015م، لتشجيع شركات القطاع الخاص على التبرع بأجهزة حاسوب محمولة للطلاب، وقامت الوكالة ورابطة البلديات الفنلندية – استكمالًا للتعلم عبر الإنترنت – بالتعاون والتشاور مع المعلمين، وأطلقت شركة الإذاعة الوطنية الفنلندية خدمة خاصة لنشر الموارد التعليمية، وقدمت بعض البرامج المخصصة في التعليم والتدريب المهني، وهذا مكّن الغالبية العظمى من الطلاب من مواصلة التعلم وترتيب متطلبات الشهادة بمرونة، واتفقت الجامعات الفنلندية على أن امتحانات القبول التقليدية لا يمكن إجراؤها؛ أدخلت المؤسسات إجراءات الاستبدال، وتم إلغاء الامتحان المشترك لجامعات العلوم التطبيقية، وتم قبول الطلاب بناءً على الدرجات السابقة أو آليات الاختيار عبر الإنترنت. (OECD: 2020, p. 4)

ومما سبق يتضح التعاون الوثيق بين الجهات المعنية لتحقيق متطلبات تعلم ناجحة للطلاب في ظل الجائحة، وتوفير الموارد المادية والتدريبية اللازمة، وتوفير المناخ الملائم للتعافي من آثار الجائحة، وهذا يظهر قدرًا من المرونة التنظيمية، وسرعة التعافي من الجائحة.

7- تقديم الدعم اللازم لتعلم الطلاب في ظروف الطوارئ:

قدمت فنلندا مجموعة من الإجراءات لدعم الطلاب وخطط التعلم الفردية، ومن ذلك ما يلي:

أ- **دعم طلاب من مجموعات لغوية وثقافية مختلفة:**

يواجه الطلاب أصحاب الاختلافات اللغوية والثقافية من أصول مهاجرة، وكذلك الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم خاص للتكيف مع التعلم عن بعد والدراسات المستقلة صعوبات كبيرة، وقد تم اتخاذ ترتيبات خاصة لدعمهم، من خلال المستشارين التوجيهيين والاختصاصيين الاجتماعيين، كما تم إرسال مهام ورقية إلى هؤلاء الطلاب إذا لم يكن لديهم أجهزة حاسوب متصلة عن بعد أو لم يكونوا معتادين على استخدام الأجهزة أو الأدوات الرقمية الأخرى في دراساتهم، وقام بعض موفري التعليم بتنظيم نقاط خدمة صغيرة في أماكن عملهم، وتمكن الطلاب المحتاجين إلى الدعم أو الطلاب الذين يحتاجون إلى معدات الدراسة من الحضور، وستستمر عملية دعم الطلاب حتى بعد انتهاء الطوارئ، وخلال العام الدراسي المقبل ستبذل جهود إضافية لسد فجوات المهارات والتعلم التي يتم إنشاؤها في ظل هذه الظروف الطارئة، وهذا يعني استثمارًا إضافيًا في التعليم والتوجيه وتدابير الدعم الأخرى. (Ministry of Education and Culture (b): 2022)

ب-تقديم الدعم والتدخلات المستهدفة للأطفال والأسر الضعيفة:

تم التصريح للمدارس بالتواصل مع الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة أو البيئات المنزلية الهشة، واعتبارًا من أبريل، سمحت فنلندا أيضًا بالتعليم والاتصال مع الطلاب من خلفية مهاجرة والمسجلين في المراحل التعليمية المختلفة، واستمر تقديم الوجبات المدرسية للعاملين في التدريس في التدريس، وقدمت العديد من البلديات وجبات للطلاب المحتاجين من خلال التوصيل أو التوزيع، بالتعاون مع السلطات المحلية وخدمات رعاية الطلاب. (OECD: 2020, p. 4)

ج- اعتماد مزيج من أساليب التعلم المختلفة للطلاب وفق ظروف الجائحة:

يتم تجميع خطة تطوير الكفاءة الشخصية لكل طالب بشكل تعاوني من قبل المعلم أو مستشار التوجيه والطالب، أو ممثل الحياة العملية إذا اقتضى الأمر، ويسجل التعلم السابق، ويحدد احتياجات تطوير الكفاءات، وكيفية اكتسابها، وبيئات التعلم المختلفة المعنية، ويمكن أن يشمل ذلك مزيجًا مرنًا من التعلم داخل المؤسسات التعليمية وأماكن العمل وورش العمل وبيئات التعلم الافتراضية، وأثبتت هذه المرونة أنها مفيدة في استجابة فنلندا لجائحة كوفيد 19؛ كانت قدرة الطلاب على إنهاء دراساتهم في التعليم والتدريب المهني في أي وقت من العام تعني ضغطًا أقل لإعادة فتح مدارس التعليم والتدريب المهني لأغراض الفحص وإصدار الشهادات. (UNESCO: 2021, p. 12) (OECD: 2020, p. 13) (أنظر الشكل 1)

وبذلك يتضح اهتمام فنلندا بتنوع أساليب الدعم المقدمة للطلاب أثناء الأزمة، وذلك لضمان استمرار التعليم، وتناسبه مع مختلف الظروف والتحديات والخلفيات للطلاب، وبما يمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية، وضمان إتاحة التعليم للجميع دون قيود أو شروط، ومواءمة السياسات مع الأوضاع الجديدة.

شكل (1) يوضح منظومة أساليب التعلم في فنلندا

8- تركيز السياسات الوطنية على صحة ورفاه الطلاب:

تمكنت فنلندا من تحويل تركيزها في صنع السياسات إلى صحة ورفاهية طلابها، واقترحت الحكومة الفنلندية أن يكون لكل من المدارس أخصائي اجتماعي على الأقل لكل 670 تلميذًا وطبيب نفسي واحد لكل 780 تلميذًا، وستضمن هذه النسبة المزيد من المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وجودتها في أجزاء مختلفة من فنلندا، وهذا من شأنه أن يعزز توسيع نطاق التعليم الإلزامي، ويحسن فرص معالجة التنمر ويساعد أيضًا في سد فجوات التعلم والرفاهية التي تسببها الجائحة، كما تشمل الأولويات الرئيسية لخطة العمل 2021–2024 إيلاء اهتمام خاص للاستثمارات الرياضية والنشاط البدني المعزز للصحة الذي يأخذ في الاعتبار فرص مختلف الفئات العمرية لممارسة الرياضة والجوانب البيئية، كما أن آثار النشاط البدني لجائحة كوفيد 19 بين السكان والأداء العام للرياضة وكذلك تغير المناخ ساهم في الاهتمام بذلك. (T Hatch: 2020)، (Lehtonen, K., Oja, S., & Hakamäki, M.: 2022, p. 13)

والمتخصص النفسي هو الأقدر على تقديم المساعدة والدعم خلال الجائحة، رغم الظروف التي يمر بها الجميع، وقد شكلت الجائحة عبئًا نفسيًّا على الطلبة على اختلاف أعمارهم، وبالتالي تصبح الإجراءات التي اتخذتها فنلندا أساسية في تخفيف الضغوط على الطلاب، وتهيئة البيئة المدرسية للتعافي التعليمي، وتعزيز الحالة النفسية للطلاب لمواجهة التحديات المستقبلية.

9- اعتماد نهج هجين في التعليم والتدريس خلال الأزمة:

في منتصف شهر مايو، تبنت فنلندا إستراتيجية هجينة لإدارة أزمة كوفيد 19، وبدأت في رفع بعض القيود التي فرضت سابقًا، وفي 14 مايو 2020، سمح لمقدمي التعليم والتدريب المهني بالعودة تدريجيًّا إلى التعلم وجهًا لوجه، ومع ذلك أوصت الحكومة بالتعلم عن بعد حتى نهاية العام الدراسي، ويمكن لجميع مقدمي التعليم والتدريب المهني أن يقرروا بشكل مستقل ما إذا كانوا سيفتحون المدارس للتدريس وجها لوجه، مع الالتزام بالتعليمات التي وضعتها الوكالات الإدارية الإقليمية للدولة، وفي أغسطس 2020، افتتحت مؤسسات التعليم والتدريب المهني مرة أخرى، وكان من المقرر ترتيب التدريس والتعلم القائم على العمل شخصيًّا، لكن مقدمي التعليم كانوا يتابعون الوضع من كثب، ويستعدون للتحول المحتمل إلى التعلم عن بعد إذا تطلب الوضع ذلك.

أصبح الجمع بين التدريس عن بعد والاتصال المباشر (التدريس الهجين) أمرًا شائعًا، وتم تنويع بيئات التعلم بشكل أكبر وتم تطوير التعلم الإلكتروني، لقد كان المعلمون يتمتعون

بالذكاء في استخدام الحلول التربوية الرقمية، ونفذوا بسلاسة العديد من الحلول عبر الإنترنت، وقد استفاد المعلمون من مختلف أنظمة الاجتماعات عبر الإنترنت، ومنصات العمل المجتمعية، فضلا عن مقاطع الفيديو والمدونات الصوتية podcasts، إضافة إلى استخدام أدوات الدروس الخاصة الفردية في تنظيم التدريس. (European Parliament's Committee on Culture and Education, 2021, p. 15, 25)

ومن ثم يتضح قيام فنلندا بتوفير أنواع مختلفة من التعليم سواء وجهًا لوجه أو عن بعد أو تعليم هجين، حتى يتلاءم مع الظروف المختلفة لكل الطلاب، ويتناسب مع الظروف الطارئة التي فرضتها الجائحة، مع توفير الامكانات اللازمة لإتاحة التعليم، وتعزيز مهارات المعلمين وقدراتهم لتلائم الوضع الجديد.

المحور الثالث ـ الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

مع تعديل قانون تمويل التعليم (2017/532) في بداية عام 2018، تم إنشاء نظام تمويل متماسك واحد لجميع برامج التعليم والتدريب المهني، ويشمل القانون نظامًا موحدًا للتمويل لتوفير التعليم والتدريب المهني يشمل التعليم والتدريب المهني في المرحلة الثانوية العليا، والتعليم والتدريب المهني المستمرين، والتدريب على التلمذة الصناعية، والتدريب على سوق العمل للحصول على مؤهل، وتمت زيادة سعر وحدة التدريب المهني إلى نفس مستوى التدريب القائم على المؤسسات، ومن المتوقع أن يشجع ذلك مقدمي التعليم على زيادة عرض التدريب المهني، ويجوز لصاحب العمل أيضاً أن يتلقى إعانة للأجور تمولها الدولة إذا كان المتدرب باحثًا عن عمل لفترة طويلة، أو يفتقر إلى المهارات المهنية، أو معاقًا. (Cedefop ((d): 2019, p. 38

وينقسم تمويل التعليم والتدريب المهني إلى أربعة فروع: توجه 4% للتخطيط الاستراتيجي، والتمويل الأساسي (70٪) والتمويل القائم على الأداء (20٪) والتمويل القائم على الفعالية (10٪)، يهتم الأخير بملاحظات الطلاب، وبدأ عام 2018م، وسيوجه القرارات من 2020م، وسيعمل النظام الجديد بكامل طاقته اعتبارًا من عام 2023م. (OECD: 2020, p. 22)

قدمت الحكومة الفنلندية دعمًا ماليًا مناسبًا إلى جنب مع الدعم القانوني والنقدي والمالي أثناء الجائحة، وبالتالي حماية الوظائف والدخول، وهذا الدعم للحفاظ على الاقتصاد، وضمان استقرار سوق العمل وتوفير الدعم المناسب والموجه القائم على التخطيط والأداء والفعالية.

1- زيادة الاعتمادات المالية لقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني:

قدمت الحكومة في 16 أبريل 2020 إلى مجلس النواب اقتراحًا بشأن الخطة المالية العامة للحكومة للفترة 2021–2024، وزادت الحكومة الاعتمادات المالية لتوسيع نطاق التعليم الإلزامي ولتنفيذ إصلاح تحويلات الحكومة المركزية لفنون الأداء، وتتضمن الخطة اعتمادًا قدره 10 ملايين يورو تم تحويله من وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف لتطوير التعلم المستمر والكفاءة، وتخصيص 116.5 مليون يورو إضافية لتدريب ممرضي العمليات في 2021–2024، ليكونوا قادرين على الاستجابة للتغييرات في الحد الأدنى لمستوى التوظيف لموظفي الرعاية، وزيادة ميزانية أكاديمية فنلندا مرة واحدة بمقدار 10 ملايين يورو للبحث في مجال تغير المناخ، وقررت الحكومة أنه سيتم تعديل قانون تمويل أنشطة التعليم والثقافة وتعليم الكبار بحيث لا يكون لخفض حجم وتكاليف الأنشطة الناتجة عن الجائحة انخفاض التأثير على مستوى وتوزيع التمويل في السنوات القادمة. (Ministry of Education and Culture (c): 2020)

ويلاحظ مما سبق، توفر الدعم المادي والاعتمادات المقررة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وهو ما يعزز قدرة الحكومة على تنفيذ خطة التعافي والخروج من الأزمة، كما تم توجيه الدعم المادي للأولويات الوطنية، وتركيزها على التوجهات الخضراء، والإبداع والابتكار، والجان بالصحي.

2- تقديم حزمة من المساعدات المادية للشركات والأفراد المتضررين من الجائحة:

وفي 20 مارس 2020م، أعلنت الحكومة عن حزمة دعم بقيمة 15 مليار يورو لمساعدة الشركات والأفراد الذين يعانون جراء التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الجائحة وذلك بعد حزمة الدعم السابقة التي تم الإعلان عنها في 16 مارس 2020م. (European Parliament's Committee on Culture and Education, 2021, p. 14)

وهذا يعبر عن ترتيب أولويات التدابير التي تتسق مع احتياجات فنلندا الإنمائية على المدى المتوسط، فدعم الاقتصاد والحفاظ على العمالة فرصة لدعم الاقتصاد وتقويته، كما أن الإجراءات على مستوى السياسات للمستحقين والتركيز على الأسر والشركات الأكثر تضررا بإمكانها توفير حماية أفضل للإنفاق والمساعدة في احتواء التكاليف، وهو أمر ذو أهمية لوقف نزيف الاقتصاد، واستيعاب الأزمة ومواجهتها.

وأعلنت وزارة التعليم عن إصلاح تمويل التعليم والتدريب المهني في عام 2018م، من خلال نظام تمويل واحد بمعايير موحدة لجميع برامج التعليم والتدريب المهني، على أساس

الأداء والكفاءة؛ بحلول عام 2022م، وبالتالي خفض التمويل الأساسي إلى 50 ٪ من 95 ٪ الحالية. يعتمد تمويل الأداء على عدد المؤهلات المكتملة ووحدات التأهيل; يعتمد تمويل الفعالية على وصول المتعلمين إلى العمل، والسعي للحصول على مزيد من التعليم والتغذية المرتدة من كل من المتعلمين وسوق العمل. (Cedefop (c): spotlight on VET, FINLAND 2019, p. 4)

3- التمويل من خلال التغذية الراجعة للطلاب:

ابتداء من عام 2020، سيتم منح سدس التمويل القائم على الفعالية لمقدمي التعليم والتدريب المهني بناء على ردود فعل المتعلمين، يتم جمع التغذية الراجعة من خلال استبانة مصممة مركزيًّا يجيب عنها المتعلمون مرتين: في بداية الدراسة ونهايتها، بمجرد أن يظهر المتعلم جميع المهارات والكفاءات اللازمة للمؤهل، يتم تنظيم ملاحظات المتعلمين وجمعها والتصرف في ضوئها، ويطلب من المتعلمين تقييم الآتي: مرونة بدء الدراسة ومحتوى البرنامج الفردي، اعتماد التعلم المسبق؛ والدعم والتوجيه اللازمين في نهاية دراستهم، والمساواة بين المتعلمين والعاملين في مكان العمل؛ وفرص للدراسة والتعلم في مكان العمل، واكتساب الكفاءة في تنظيم المشاريع؛ وتقييم كفاءتهم الفردية واستعدادهم للحياة العملية والمزيد من الدراسات. (Cedefop (e): 2019, p. 59, 60)

ويلاحظ أن نظام التعليم التقني والمهني تمت زيادة حصة التمويل له بناءً على الأداء والفعالية، كما يجب أن تستند هذه إلى عدد المؤهلات المكتملة، وعلى وصول المتعلمين إلى العمل أو السعي لمواصلة التعليم، وعلى التعليقات الواردة من كل من المتعلمين وسوق العمل.

4- تعظيم دور المعلمين في مواجهة الجائحة:

ساعد المعلمون في التعامل مع الظروف الاستثنائية من خلال مجموعة من العوامل، ومنها: تعزيز الروح المجتمعية في مجتمعات العمل والدراسة، والأحداث المتنوعة عبر الإنترنت للمعلمين والطلاب، والجلسات المقدمة من المتطوعين أو الأحداث المشتركة، ومنتديات التواصل أو منتديات طرح الأسئلة للطلاب وأولياء الأمور وممثلي الحياة العملية، وتنظيم الدعم التربوي الرقمي للمعلمين ومساعدة الآخرين وتبادل الثقافة، والعمل الجماعي، ونقاط الدعم الرقمي المختلفة وورش العمل عبر الإنترنت لدعم عمل المعلمين، والتخطيط المشترك للتعليم وتبادل موارد التعلم بين الزملاء، والمكتبة الوطنية المفتوحة لمواد التعلم التي تشارك المحتوى، وصنع المعلمون مقاطع فيديو تعليمية أو شبكة تدفقات تعليمية في الوقت

الفعلي من مجموعة متنوعة من التدريبات والبيئات الوظيفية، وبمجرد إغلاق أماكن العمل، كانت هناك حاجة للتدريب الداخلي وأجهزة المحاكاة وكذلك بيئات التعلم الافتراضية في مؤسسات التعلم. (European Parliament's Committee on Culture and Education, 2021, P. 14, 15)

وتظهر الجهود السابقة الدور الحيوي والأساسي للمعلمين في ظل الجائحة، من خلال مواصلة التعلم، وتطوير جهود التواصل والدعم النفسي والتعليمي للطلاب، وتوفير المصادر اللازمة للتعلم، وعمليات التقييم عن بعد أو التواصل المباشر حال اقتضى الأمر ذلك، وقد عولت الحكومة على المعلمين استمرار تقديم التعليم من خلال النظم الهجينة والتعليم عن بعد ومواصلة التعلم، وهذا يرجع إلى القدر الكبير من الاحترام للمعلمين، ويتوقف عليهم دور كبير في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وسياسات التعليم.

5- التطوير المهني في مجال المهارات الرقمية:

يتمتع المعلمون في فنلندا بخلفية تعليمية طويلة وهم محترفون يحظون باحترام كبير، وهذا ينطبق أيضًا على معلمي التعليم والتدريب التقني والمهني، ويتم توفير التعليم المهني الأولي للمعلمين من قبل جامعات العلوم التطبيقية، ويشارك المعلمون بنشاط في التدريب أثناء الخدمة، والذي تقدمه مجموعة من الجهات الفاعلة وتموله الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم، في السنوات الأخيرة، كانت المهارات الرقمية أحد مجالات تركيز الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم والتطوير المهني، خصص العديد من مزودي التعليم والتدريب المهني موارد داخلية لدعم تطوير كفاءات المعلمين في مثل بناء دورات التعلم الإلكتروني، واستخدام أنظمة إدارة التعلم ودعم الطلاب أثناء التعلم القائم على العمل من خلال العديد من وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصال، وقد أدى اتخاذ هذه الإجراءات في السنوات العشر الماضية إلى ضمان الانتقال السريع إلى التعلم عبر الإنترنت. (UNESCO, 2021, p. 31)

أصبح التطوير المهني في مجال المهارات الرقمية متاحا على نطاق واسع في فنلندا منذ عام 2010، وفي الوقت نفسه، تم تشجيع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني على النهوض بإستراتيجيات الرقمنة، بما في ذلك أهداف الخدمات القائمة على السحابة، وسياسة الأجهزة، وتدريب الموظفين. وقد سهل ذلك طرح حلول التعلم عن بعد وعبر الإنترنت في السنوات الأخيرة. على الرغم من أن التعلم عن بعد لم يكن جزءا مهما من التعليم والتدريب

المهني الفنلندي، إلا أنه كان ممارسة شائعة حتى قبل تفشي الجائحة. (UNESCO-UNEVOC, 2021, p. 2)

وتضمنت الإرشادات للمعلمين مزيدًا زيادة مسارات الدراسة الفردية، وتوجيه الدعم المقدم للمتعلمين، تم تخصيص 80 مليون يورو من خلال البرنامج الحكومي لتوظيف المعلمين والمدربين المهنيين في عام 2020 ويغير الإصلاح أيضًا كيفية تمويل التعليم والتدريب المهني، ومنذ عام 2018، غطى نظام تمويل واحد بمعايير موحدة جميع برامج التعليم والتدريب المهني، وبدأ نموذج التمويل يتجه تدريجيًّا نحو تمويل الأداء والكفاءة؛ سيرتفع هذا إلى 20٪ و 10٪ على التوالي بحلول عام 2022، مما يقلل التمويل الأساسي إلى 70٪ من 95٪ الحالية، ويعتمد تمويل الأداء على عدد وحدات المؤهلات المكتملة؛ ويعتمد تمويل الفعالية على وصول المتعلمين إلى العمل، والسعي لمزيد من التعليم والتعليقات من كل من المتعلمين وسوق العمل. (Cedefop (b): 2019, p. 29)

كان الدعم الفني والتربوي للمعلمين لا غنى عنه لمساعدتهم على النجاح في عملهم أثناء الجائحة، وكان يتوفر للمدارس اثنان من خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهم على أهبة الاستعداد لمساعدة المعلمين والطلاب في أي نوع من المشكلات التي قد يواجهونها باستخدام الأدوات الرقمية، نظرًا لأن خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم أيضًا معلمون ذوو خبرة، ولديهم الكثير من الأفكار الرائعة حول الأساليب والأنشطة المبتكرة التي يمكن استخدامها في التعلم عن بعد. (itslearning AS: 2022)

ويتضح مما سبق، أن الدعم المهني التقني للمعلمين لم يكون وليد الأزمة، وإنما كان من ضمن سياسات الحكومة لتعزيز مهارات وقدرات المعلمين لتقديم أدورا علمية ومهنية مناسبة للطلاب، وقد فرضت هذه الخبرات المتراكمة نفسها على أداء وعمل المعلمين أثناء الأزمة، فكان التواصل أسهل، والعمل أيسر، والخدمات تقدم بطريقة أسهل تضمن تواصل الطلاب والمعلمين واستمرار تعلمهم.

وكان الانتقال إلى التعليم عن بعد وتقديمه في المدارس والمؤسسات التعليمية الفنلندية كان ناجحًا بالنظر إلى الظروف، ووجد المعلمون والطلاب أن التعلم عن بعد يعمل بشكل جيد، وكان 87٪ من الطلاب يمتلكون جهازًا يتيح لهم التعلم عن بعد، بينما شعر 13٪ أن مهاراتهم الدراسية لم تكن كافية للظروف الاستثنائية، وكانت أجهزة المعلمين مناسبة للتعامل مع التعليم عن بعد، وأشار المعلمون أنهم نشروا طرقًا رقمية مختلفة، وأن العديد من طرق

التعلم الرقمية الجديدة التي تعلموها خلال فترة التعليم عن بعد أصبحت جزءًا من الأنشطة العادية للمؤسسات التعليمية، وكانت بعض البرامج تواجه تحديا يتعلق بعدم ملاءمة التعلم عن بعد لها، حيث يتطلب تطوير المهارات والكفاءات المهنية بيئات تعليمية وتعليمية خاصة في مرافق المؤسسة التعليمية، وخلقت حقيقة أن أماكن العمل المستخدمة للتعلم أثناء العمل وعروض الكفاءة تواجه العديد من التحديات لإحراز تقدم في مجال الدراسة، قدر غالبية الطلاب أن دراستهم قد تقدمت على الرغم من الإغلاق، ومع ذلك أفاد أقل من ثلث الطلاب أن دافعهم للدراسة كان ضعيفًا أثناء الإغلاق، وشعر أكثر من نصفهم أن الدراسة في ظروف استثنائية كانت مرهقة عقليًا أكثر من الظروف العادية. (Finnish National Agency for Education, P. 6, 7)

وحفزت الجائحة بذلك ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان مواجهة التحديات التي أظهرتها الجائحة وواجهت عمل المعلمين والطلاب.

6- الإستفادة من الدعم والمشاركة الأوسع على المستوى المحلي والمركزي:

تم تقديم أمسية وطنية للآباء عبر الإنترنت أعطت الآباء فرصة لمناقشة التعلم والرفاهية والتعاون بين المدرسة والمنزل، بمشاركة رئيس وزراء فنلندا، وكلفت منظمة OKM فريق بحث متعدد التخصصات لاستكشاف آثار الأزمة على الشباب، يتضمن التقرير التجميعي التوصيات التي تفيد استجابة فنلندا المستمرة، حافظت OKM على حوار مستمر مع الشركاء الاجتماعيين قبل إغلاق المدارس وأثناءها، كما تم جمع ونشر وتحسين استخدام المعلومات المتعلقة بالطلاب، ومن المتوقع أن يراقب المعلمون مشاركة الطلاب اليومية في التعلم وتسجيل بيانات الأداء كالمعتاد، قدم وكالة التعليم مبادئ توجيهية للتقييم، مع التركيز على التقييم التكويني المنتظم. أطلقت FINEEC تقييمًا عبر النظام مع توصيات لإبلاغ التدابير المستخدمة أثناء إعادة الفتح، وأجرت جمعيات الطلاب في قطاع التعليم والتدريب المهني دراسة استقصائية حول تأثير ذلك على طلاب التعليم والتدريب المهني. (OECD:2020, P. 4)

ومما سبق يتضح، اهتمام فنلندا بتوفير الدعم المالي اللازم لضمان استمرار تقديم التعليم والتدريب المهني بشكل فعال رغم ظروف الجائحة، ورغم صعوبة تقديم هذا النوع من التعليم في ظل الظروف الاستثنائية، وبالإضافة إلى التغلب على المشكلات التي خلفتها

الجائحة، وتلبية الاحتياجات التي فرضتها أيضًا، وتحقيق التعافي الفعال والعادل للنظام التعليمي من جائحة كوفيد 19.

وبعد عرض الإجراءات التي قامت بها فنلندا لتحقيق التعافي من جائحة كوفيد 19 في التعليم والتدريب المهني، يتضح أن الموارد الموجودة مسبقًا في نظام التعليم سهلت استجابة فنلندا للجائحة، كما مكنت العلاقات القوية مع أصحاب المصلحة الحكومة من إشراك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب والخبراء في مناقشات قيمة حول تدابير الطوارئ وخبراتهم، من أجل إبلاغ الاستجابات المستقبلية وتعزيز الثقة المطلوبة للجهات الفاعلة في النظام للتعاون بفعالية، وتعمل فنلندا على تحقيق التوازن بين الاستجابة والتعافي على المدى القصير والبعيد والأهداف الإستراتيجية المستمرة، مع تطور الأولويات، وضمان ألا تؤدي الحلول الطارئة إلى تأخير دخول سوق العمل أو إعاقة الجهود المبذولة لرفع معدلات التحصيل، كما يظهر تناول محاور الدراسة إجراءات متكاملة في فنلندا على جانب التخطيط والبرامج والجانب المادي والمالي، وهو ما يجعلها إحدى الخبرات الناجحة في تعزيز التعافي من جائحة كوفيد.

القسم الخامس ـ واقع جهود مصر لتعزيز التعافي في التعليم الفني من جائحة كوفيد 19:

يتناول هذا المحور التي مصر لمواجهة جائحة كوفيد 19، من خلال: عرض السياق المجتمعي لمصر، وتأثير جائحة كورونا على نظام التعليم المصري، ثم الجهود التعليمية لمواجهة جائحة كوفيد 19، كما يلي:

أولًا ـ السياق المجتمعي لجمهورية مصر العربية:

تقع مصر فى الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر، وفى الشمال الشرقي فلسطين، ويحدها من الغرب ليبيا ويحدها جنوبًا السودان، ومساحتها مليون كم مربع، وعاصمتها القاهرة، وهي واحدة من أكبر المدن في الشرق الأوسط في عدد السكان، واللغة الرسمية هي اللغة العربية، وتقسم إلى 27 محافظة. (الهيئة العامة للاستعلامات، ملومات أساسية، 2022)

وبلغ تعداد سكان في مصر 103 مليون نسمة (2022)، ونسبة سكان الريف 57% والحضر 43% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،

2022، ص4)، ويقدر معدل النمو السكاني لمصر بحوالي 2.56%، وتتشكل التركيبة السكانية في مصر من 33.7% من السكان من سن (0–14 سنة)، و17.5% من السكان من سن (15–24 سنة)، و33.1% من السكان من سن (25–49)، و7.8% من السكان من سن (50–59)، و7.9% من السكان من سن (60 وما فوقها). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اللمحة الإحصائية، السكان، 2021، ص1)

وتقع فئة عمرية كبيرة من السكان في مراحل التعليم المختلفة؛ لذلك يعد نظام التعليم المصري واحدًا من أكبر نظم التعليم في العالم نظرًا لكثرة عدد طلابه، وبالتالي كثر عدد المرتبطين به من هيئة تدريس وإداريين وذلك في كل مستويات النظام التعليمي، ولذلك كانت مواجهة الجائحة مع هذا العدد الكبير من الطلاب والمعلمين من أكبر التحديات التي واجهت النظام.

وطبقًا لدستور 2014 فإن النظام السياسي في مصر هو نظام رئاسي جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة التنفيذية يحكم بموجب أحكام الدستور والقانون في ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية، ويقوم النظام السياسي في مصر على أساس التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينهما، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه المبين في الدستور. والسيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها وهو مصدر السلطات ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. (الهيئة العامة للاستعلامات، النظام السياسي، 2022)

يعد الاقتصاد المصري واحدًا من أكبر نظم الاقتصاد في المنطقة العربية وأفريقيا، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي المصري 363.1 مليار دولار (2020)، ومنذ عام 2016ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الحكومة في استقرار الاقتصاد المصري وتحسن الأداء المالي، وجذب المستثمرين الأجانب في أدوات الدين المحلي، وقد شهد معدل نمو موجب على الرغم من أزمة كورونا؛ وصل إلى 2.8% عام 2021/2020، وذلك مقارنة بـ 3.6% عام 2020/2019، علمًا بأنه من المستهدف تحقيق معدل نمو يصل إلى 5.4% خلال العام المالي الجاري 2022/2021، وهو ما يعني انخفاض في نسبة النمو، نظرًا لما يمر به العالم من تحديات. (الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد، 2022)

وقد واجهت مصر مثل دول العالم العديد من التحديات بسبب تداعيات الجائحة، ومن ذلك: (Kassem, N., Taleb, N, 2021, p. 6, 9)

1- **تأثر مصادر الدخل الأجنبي**، مثل: السياحة، والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر بسبب قيود الإغلاق والاضطراب العالمي، ولكن التحويلات المالية للمصريين، والتمويل الخارجي لا تزال تدعم الاحتياطيات الأجنبية خلال الجائحة، إلى جانب الإصلاحات المالية الكلية والهيكلية، لتحقيق انتعاش قوي وهو ما تسعى الدولة إلى تحقيقه.

2- **انخفض إجمالي العاملين** من 26.8 مليون في مارس إلى 24.1 مليون في يونيو 2020م، كما شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة أكبر انخفاض في التوظيف، ولا تزال القطاعات الرئيسية الأخرى، مثل: السياحة، والتصنيع، وقناة السويس، والنفط والغاز، تتأثر بالقيود المفروضة على السفر وتراجع الطلب والاضطرابات في سلاسل التوريد المحلية والعالمية والتجارة، كما أن الشركات ذات سلاسل التوريد الواسعة تأثرت بشدة بنقص القوى العاملة المدربة، وتواجه الشركات الموجهة نحو المبيعات والبناء والعقارات والنفط والغاز أيضًا تحديات حيث يكافح الأفراد لتحقيق الأهداف.

وتشير المعطيات العامة إلى استقرار الاقتصاد المصري وثبات معدل النمو، واستكمال المشروعات الوطنية العملاقة لاسيما ما يتعلق بالبنية التحتية والتحديث الرقمي، وكل مجالات العمل الوطني، إلا أنه يواجه العديد من التحديات، ولعل أزمة الحرب الأوكرانية مع تداعيات جائحة كوفيد 19 على العالم كله قد زادت من الضغوط على الحكومة الوطنية، وهذا كله ينعكس بطبيعة الحال على التعليم الفني على اعتبار أن أغلب خريجي هذا القطاع يتجهون مباشرة إلى سوق العمل، وتؤدي الضغوط إلى تحديات أمام الموازنة العامة والإنفاق الحكومي.

ويتكون **نظام التعليم في مصر** من عدة مراحل، وهي: **التعليم الأساسي** وتشمل 6 سنوات للمرحلة الابتدائية، و3 سنوات للمرحلة الإعدادية، وهي إلزامية من سن السادسة، وعند السنة التاسعة، يتجه الطلاب إلى أحد المسارين التاليين: **المدارس الثانوية العامة، أو المدارس الثانوية الفنية؛** ويتضمن التعليم الثانوي الفني (الصناعي، الزراعي، التجاري، والفندقي): مسارين؛ نظام 3 سنوات، ونظام 5 سنوات، ويمكن لخريجي كلا المسارين الالتحاق بالتعليم العالي، اعتمادا على نتائجهم في الامتحانات، ونسبتهم قليلة مقارنة بخريجي التعليم الثانوي العام، **ومرحلة التعليم العالي:** وتضم الجامعات أو المعاهد العليا

المتخصصة، وفترة الدراسة 2: 4 في المعاهد الفنية المتوسطة ، أو 6 سنوات في كليات الجامعة والمعاهد العليا، بالإضافة إلى التعليم الأزهري. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، 2010، ص 61)

أما عن إدارة التعليم في مصر، فهي تتم من خلال عدة مستويات فعلى المستوى المركزي تتولى وزارة التربية والتعليم إدارة التعليم قبل الجامعي في مصر، وهي تعد المسئولة دستوريًّا عن تنظيم وتقديم خدمة التعليم قبل الجامعي من خلال تحديد: الإستراتيجيات، والخطط، والبرامج، وأولويات الإنفاق العام على التعليم، وذلك تماشيًا مع الدستور والقوانين المنظمة، وعلى المستوى الإقليمي المحلي تتولى مديريات التربية والتعليم وإدارات التربية والتعليم مهام الإشراف على التعليم قبل الجامعي وذلك في كل محافظة، بينما يتم إدارة التعليم العالي في مصر من خلال أربعة جهات، وهي: وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، ومجلس الجامعات الخاصة، وإدارة التعليم العالي لجامعة الأزهر. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2014، ص17)

وبلغ عدد مدارس التعليم الفني حوالي ٢٤٧٢ مدرسة فنية في مصر عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بها ٤٩,٣٨ ألف فصل، يعمل بها ١٤٦,٧٠ ألف مدرس عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، يستفيد منها ٢,٠٥ مليون طالب عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021، ص 137)

ويتضح مما سبق، أن نظام التعليم المصري يعد من أكبر نظم التعليم في أفريقيا والوطن العربي؛ نظرًا لكثرة العدد المرتبط بالطلاب والمعلمين، وهو ما يمثل أحد التحديات الكبيرة أمام الوزارة، وإدارة الأزمة لهذا النوع من التعليم الذي يرتبط بتخصصات متنوعة، يحتاج إلى قدرات مادية وبشرية ومالية كبيرة لتعزيز التعافي التعليمي، ثم الانتقال لمرحلة التأهب والتكيف والتطوير والتحسين.

ثانيًا ـ تأثير جائحة كوفيد 19 على نظام التعليم الفني في مصر:

مع بداية الموجة الأولى من جائحة كوفيد 19 تم تعليق الدراسة في جميع المدارس في 15 مارس 2020، وتم صياغة استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استمرار العملية التعليمية وصحة الطلاب والعاملين والتواصل بين الطلاب والمعلمين، وذلك لكل سنوات النقل، وتم إجراء الامتحانات القومية للدبلومات الفنية من خلال تدابير احترازية صارمة؛ إذ

تم تقليل عدد الطلاب في كل لجنة، وتوفير مداخل للتعقيم، والاستخدام الإجباري للكمامات والقفازات، والتعقيم اليومي للمدارس. (محمد مجاهد، 2020، ص12).

وأعلنت الوزارة في سنوات النقل في مدارس التعليم الفني عن الآتي:

- تكليف الطلاب بإجراء أنشطة تعليمية عن بعد، وتشمل أبحاث ومشروعات ودراسات تطبيقية، وتنفيذ تصميمات باستخدام البرامج التخصصية على الحاسب، وإعداد عروض تقديمية مصاحبة للأنشطة التعليمية.
- تجميع كل طالب ملف مجمع بالأنشطة التعليمية التي أنجزها، ويقوم الطالب بتسليم الملف إلى مدرسته بعد الانتهاء من إعداده، وترحيل التطبيق العملي للجدارات العملية والتطبيقية لحين حضور الطالب إلى المدرسة قبل بدء العام الدراسي بثلاثة أسابيع.
- سيتم إصدار النتائج النهائية لطلاب النقل بناء على ملف الأنشطة التعليمية، وأدائه في الأنشطة التي ستتم قبل العام المقبل، بالإضافة إلى نتائج الفصل الأول. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بيان إعلامي، 2020)

ومع بداية الموجة الثانية للجائحة وخلال العام الدراسي 2020/ 2021 تم إيقاف الدراسة للمرة الثانية وأعلنت الوزارة استكمال تدريس المناهج الدراسية بنظام التعليم عن بعد، اعتبارًا من السبت ٢ يناير ٢٠٢١م، وحتى نهاية الفصل الدراسي الأول، وتأجيل الامتحانات لما بعد إجازة نصف العام. (وزارة التربية والتعليم، بيان إعلامي 2)

وفي بداية العام الدراسي الحالي، 2022/2021م، أعلنت وزارة التربية والتعليم من خلال الكتاب الدوري رقم (18) بتاريخ 2021/8/17، والكتاب الدوري رقم (27)؛ بتاريخ 2021/9/22م، عن الإجراءات والتدابير الاحترازية في ضوء الخطة الوقائية للعام الدراسي الجديد 2022/2021، والتي أقرتها وزارة الصحة والسكان وهي تمثل الجانب الصحي في مواجهة الجائحة، والاكتفاء بذلك دون مراعاة الفجوة التعليمية التي واجهت العملية التعليمية خلال العامين الماضيين.

وبهذا يتضح أن الجائحة كان لها تأثير مباشر وواضح على سير العملية التعلمية، فتوقفت الدراسة أكثر من مرة، وتنوعت أساليب استكمالها ونظام التقييم وفق كل مرحلة، ويتضح أيضًا أن مصر كان لديها تدرج في التعامل مع الجائحة، وانتقلت من مرحلة المواجهة المباشرة إلى مرحلة التكيف واتخاذ الإجراءات المناسبة، وفيما يلي عرض لموجز الإجراءات التي اتخذتها مصر.

ثالثًا ـ إجراءات مصر في تعزيز تعافي نظام التعليم الفني لجائحة كوفيد 19:

كانت الاستجابات العاجلة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مرتبطة بغموض الموقف غير محدد الأبعاد، مما أدى إلى إجراءات نصف شهرية يتم تجديدها مرةً تلو الأخرى، وهنا بدأ التفكير في طرق بديلة لاستكمال العام الدراسي من خلال مشروعات بحثية. وقد ساد اعتقاد مبدئي بأن الجائحة ستمثل أزمة عابرة، بيد أن مراجعةً تلو الأخرى للإجراءات لم تلبث أن كشفت عن الطابع الممتد لها.

وفي هذا الإطار، شرعت الدولة في التفكير في الإجراءات التي سيتم من خلالها بدء العام الدراسي 2021/2020، والتي شملت: تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة لمنع التزاحم وتحقيق التباعد الاجتماعي، مع الاستمرار في مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية، وتطبيق النظام الهجين الذي يجمع بين تنفيذ التعليم المباشر والتعليم عن بعد، إلى جانب استخدام العديد من التطبيقات الإلكترونية مثل: تطبيق Zoom، وتطبيق Google Classroom، وEdmodo. (إيمان مرعى: 2020)

وتم تشكيل فريق عمل من صانعي القرار في التعليم الفني في الوزارة لوضع خطة فورية لمواصلة التعلم، وضمان التواصل المستمر بين المعلمين والطلاب وكذلك اتخاذ قرار بشأن عملية التقييم التي سيتم تنفيذها، وتم إنشاء أو تنشيط الوسائل التالية لدعم التعلم عبر الإنترنت، وتم الإشراف على كل أداة من قبل فريق من معلمي التعليم الفني ذوي الخبرة، ومنها:

1- **قنوات يوتيوب:** بدأ المعلمون والمدارس وسلطات التعليم المحلية في إنشاء قنوات مخصصة للتعليم الفني، وتم تحميل مقاطع الفيديو والمحاضرات عليها، كما أنشأ قطاع التعليم الفني المركزي قناته الخاصة على اليوتيوب كمورد إضافي للمعلمين يحتوي على أكثر من 600 مقطع فيديو من جميع القنوات الأخرى في معظم التخصصات.
2- **قناة نايل سات التلفزيونية:** للطلاب ذوي الوصول المحدود إلى الإنترنت، وشمل ذلك برامج حية على شاشة التلفزيون لمدة 2-3 ساعات يوميًّا بعنوان "المعلم في منزلك" و"المدرسة الفنية على الهواء" إذ يقدم كبار المعلمين دروسا أو فصولا يمكن للطلاب الاتصال أو إرسال الرسائل للمعلمين خلال البرنامج.

3- **الصحف اليومية:** فقد نسقت وزارة التربية والتعليم مع اثنين من الصحف اليومية الكبرى (الاخبار، والأهرام المسائي) لنشر مختلف الدورات لطلاب الدبلوم، ويتم نشر المواد على كل من النسخ الورقية والإلكترونية للصحيفة.

4- **منصة التعليم الفني والمواقع الإلكترونية:** تحتوي البوابة على أقسام للأقسام الأربعة للتعليم الفني: الصناعي والتجاري والزراعي والفندقي، ويمكن للمعلمين تحميل المواد الخاصة بهم في أشكال مختلفة كأشرطة الفيديو ويمكن للطلاب التعليق ونشر المواد الخاصة بهم أيضا. منذ بدء الأزمة، زار أكثر من 600000 طالب الموقع.

5- **بوابة إدارة التعلم (Edmodo):** تم إطلاق هذه البوابة كنظام إدارة التعلم الرسمي لوزارة التعليم والتعليم بعد أسبوعين فقط من إغلاق المدارس، وهي شركة تكنولوجيا تعليمية تقدم منصة للتواصل والتعاون والتدريب، وتتمتع وزارة التعليم بالحق الرسمي في استخدامها في جميع مدارسها البالغ عددها 55000 للتعليم العام والتقني، وعلى الرغم من أن إدمودو هي المنصة الرسمية التي تستخدمها الوزارة ، إلا أن المعلمين والطلاب في بعض المدارس فضلوا استخدام أنواع أخرى من البوابات مثل: فصول جوجل وزووم ، ويبيكس، وتم تدريب أكثر من 1000 معلم خلال المرحلة الأولى، والتي تم من خلالها تحديد 150 معلما مدربا ليصبحوا مدربين رئيسيين للمعلمين الآخرين في مختلف المحافظات في عملية متتالية لتدريب جميع معلمي التعليم الفني، كما تعاونت وزارة التربية والتعليم مع منظمة كير الدولية ومايكروسوفت لتدريب المعلمين على إنتاج محتوى عبر الإنترنت للطلاب.

ويلاحظ على الجهود السابقة أنها، ترتبط بمحاولة استمرار تقديم الدراسة للطلاب وتوفيرها بمختلف الطرق والوسائل التي تتناسب مع ظروف الطلاب وإمكاناتهم، وهي حلول عملية تستند إلى جهود الإصلاح الوطنية التي بدأت منذ عام 2014، و2018 مع إطلاق نظام التعليم 0.2، كما تضمنت الإصلاحات محاولة الارتقاء بأداء المعلمين لتمكينهم من مواصلة التدريس والواصل مع الطلاب، وتحقيق أهداف التعلم رغم ظروف الجائحة.

وبالنظر إلى الجهود المبذولة من جانب الدولة لمواجهة تحديات جائحة كوفيد 19، يتضح أن هناك بعض الملاحظات على هذه الجهود يمكن عرضها على النحو التالي:

1. عدم وجود بنية تحتية للتعلم عن بعد؛ فحوالي 35.8٪ من الطلاب من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة في مصر لديهم اتصال بالإنترنت في المنزل، وحوالي 24.5٪

فقط من الطلاب الذين يعيشون في منازل لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، و15.2٪ فقط يصلون إلى الإنترنت، وحوالي 42.2٪ من المعلمين ليس لديهم اتصال من المنزل بالإنترنت.

2. عدم المساواة بين الطلاب والمعلمين في الوصول إلى البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وبالنسبة لمعظم طلاب صعيد مصر، تقل نسبة الوصول إلى الإنترنت بين الطلاب.
3. صعوبة الحفاظ على مشاركة الطلاب في التعلم والدراسة، إذ يتطلب التعليم الفني معدات وأدوات لا يستطيع الطلاب الوصول إليها في المنزل، ويعتمد بشكل كبير على التعلم بالممارسة. (Kassem, N., Taleb, N.: 2021, p. 6, 9)

وتشير دراسة نهلة حسن أن واقع التطبيق للقرارات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم قد أظهر العديد من أوجه القصور، ومنها: (حسن، نهلة سيد: 2021، ص 30: 32)

- غياب إعداد وتدريب المعلمين على التحول الرقمي واستخدام الأساليب المناسبة للتدريس عن بعد.
- غياب الاهتمام بالتعليم الفني بكل أنواعه عما تم تخصيصه من منصات أو قنوات لباقي المراحل، وهذا يحتاج الى إعادة نظر في شكل التعليم الفني عن بعد.
- ظهر بشدة التفاوت الطبقي في التعليم وتسبب إغلاق المدارس في تفاقم مشكلة عدم تكافؤ الفرص في التعليم، وأثر بشكل كبير على الفئات المهمشة في البيئات الأكثر فقرًا في المجتمع المصري، وترتب على إغلاق المدارس – حتى ولو كان مؤقتًا – آثار اجتماعية واقتصادية بصورة أكبر على الطلاب الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة وأسرهم.
- افتقاد الطلاب في كل مراحل التعليم لمهارات البحث العلمي، مما يتطلب إعادة النظر في كيفية إعداد الطلاب للعصر الحالي.
- بالنسبة لما تم اتخاذه في الموجة الأولى من تقييم الطلاب من خلال الأبحاث فقد عانت كثير من الأسر وبخاصة في المدارس الحكومية من صعوبة القيام بذلك مما أدى الى زيادة العبء عليهم واللجوء إلى بعض المنتفعين من الأزمات وتم إنجازها بمقابل مادي.

وذكرت إيمان مرعي وجود أوجه قصور في إدارة الأزمة، ومنها:

أ- **ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** وبخاصة في ظل هشاشة البنية الرقمية، وارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة لمستويات الدخول.

ب- **ضعف مستوى التفاعلية،** وصعوبة تحقيق ذلك عبر الوسائط النصية الفورية.

ج- **العزلة الاجتماعية،** وضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد فقد مثلت المدرسة متنفسًا مهما لتعرف الأقران، مقارنة بالبقاء في المنزل لفترات طويلة، وبالتالي لا بد من توقع المقاومة العنيفة من قبل الأبناء لهذا التحول.

د- **جمود نظام التعليم،** حيث التركيز على الشهادات أكثر من المهارات، بجانب مشكلة التلقين، إلى جانب غياب التشريعات الداعمة للتعليم الالكتروني.

د- **صعوبة التقييم والامتحانات؛** إذ ألغت الدولة بالفعل الامتحانات النهائية، وساد اتجاه لاستخدام المشروعات البحثية كوسيلة لتقييم الطلاب، كنتيجة لعدم القدرة على إجراء الامتحانات التقليدية بسبب ظروف الجائحة.

هـ- **نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد** لدى كل أطراف العملية التعليمية، إذ يتطلب الأمر مراجعة تصوراتنا عن التعليم.

و- **عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص:** أدى هذا النمط من التعليم إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين واقع انتشار وسرعة شبكة الانترنت، إضافة إلى امتلاك حواسب شخصية من عدمه، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانات الاتصال بالإنترنت وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد.

وتشير **دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى بعض أوجه القصور، ومنها: (**المركز المصري للدراسات الاقتصادية: 2020، ص11)

- توقف كامل للمنظومة التعليمية، وتخبط في موقف الطلاب إثر ذلك نتيجة لتغيب الطلاب والمدرسين تمامًا عن الدراسة، وتوجيه الدولة بالتعليم عن بعد مع تدرج القرارات الحكومية فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع العام الدراسي.
- فقد الطلاب ما يقرب من نصف المحتوى العلمي للعام الدراسي نتيجة الإغلاق، وعدم استكمال الدراسة.
- أثَّر ضعف البنية التكنولوجية التحتية لقطاع التعليم وبخاصة في المناطق الريفية بشكل رئيسي في تفاقم المشكلة، وأدى الضغط الزائد على شبكات الإنترنت نتيجة لمتابعة

الطلاب لدروسهم ومتابعة أولياء الأمور لأشغالهم من المنزل إلى ضعف في جودة أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- اعتمد تقييم طلاب التعليم الفني على تقديم المشروعات التطبيقية لطلاب سنوات النقل، من 17 مايو 2020 وحتى 4 يونيو 2020، ورقيا وإلكترونيًّا، ولا تستخرج نتيجة الدور الأول إلا بعد حضور واجتياز التدريبات العملية التي ستتم قبل بداية العام الدراسي القادم، ويتم تطبيق ضوابط النجاح والرسوب.
- اقتصرت المشروعات والدراسات التطبيقية على الفترة الدراسية حتى ١٥ مارس ٢٠٢٠ فقط.

كما كشفت الجائحة أوجه الضعف المؤسسي لمنظومة التعليم؛ فقد كشف تعليق الدراسة عن خلل واضح في الاستجابة له كإجراء إجباري والتعافي من آثاره، وتتلخص أهم ملامح هذا الضعف في الآتي: (المركز المصري للدراسات الاقتصادية: 2020، ص11)

- انخفاض الموازنة المخصصة للتعليم، وبالتالي لن يصاحبها أي تطوير فعلي لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.
- عدم تنفيذ آلية التعلم عن بعد بالشكل السليم، في حين سيصبح اعتمادها كآلية للتعلم هو الواقع الجديد.
- ضعف الاستعدادات الصحية في المدارس وتراجع دور هيئة ضمان الجودة بالرغم من أهميتها.

وأشارت دراسة أخرى للمركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى وجود أوجه قصور لدى التعليم الفني في مصر أوضحتها الأزمة، ودون وجود أي سياسات لمواجهة هذا القصور ومنذ ذلك:

- انفصال التعليم الفني عن التدريب المهني، فالأول يقع تحت إدارة وزارة التربية والتعليم، والثاني تحت معاهد الكفايات الإنتاجية ووزارة الصناعة، وانفصال التعليم والتدريب الفني عن الجهات البحثية.
- اعتماد تمويل التعليم الفني والتدريب المهني على الموازنة العامة بالأساس ومحدودية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- مركزية الصرف، مع عدم ربط التمويل بالأداء، وعدم تخصيص موازنة منفصلة للتعليم الفني والمهني.

- يتم اعتماد البرامج فقط لمراكز التدريب الخاصة وهو اعتماد إجرائي لا يرتبط بالتمويل.
- عدم تحديد اختصاصات صندوق تمويل التدريب وأسلوب إدارته واستفادة القطاع الخاص منه.
- يتم إدارة موارد التدريب الخاصة بصندوق التدريب من خلال وزارة القوي العاملة.
- ضعف كفاءة إدارة الموارد (الخامات) والمنتجات سواء في المدارس المنتجة أو مراكز التدريب المهني.
- غياب تقدير الاحتياجات من العمالة والمهارات في الأجل الطويل؛ إذ لا توجد هيئة مسؤولة عن ذلك.
- تعدد الجهات التي تقوم بإصدار المعلومات الخاصة بسوق العمل وعدم وجود أي تنسيق بينها.
- عدم بناء الخطط عيل معلومات سوق العمل.

(المركز المصري للدراسات الاقتصادية: نوفمبر 2019، ص27: 35)

وفكرة انفصال التعليم الفني والتدريب بهذا الشكل يشير إلى تعدد الجهات المسئولة عن التعليم والتدريب، وهو ما يعني غياب التنسيق وروتينية العمل دون وجود خطة عمل مشتركة ولجان تنسيق بينية، ، وهو كما أن انفصال التعليم الفني عن الجهات البحثية يتضح من خلال الدراسة الحالية من خلال البحث عن الجهات الوطنية المسئولة عن التعليم الفني أسوة بما يتم في دول المقارنة، التي تتعدد فيها المؤسسات، وتتنوع أدوارها في ظل وجود تنسيق واضح في المهام وعدم تضاربها أو تكرارها، وهي تعمل معًا في ضوء خطة وطنية معلنة وواضحة للجميع، وينتج عن هذه الدراسات العديد من التقارير المهمة، والبيانات النوعية التي تعزز صنع القرار الإستراتيجي في منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.

كما أن محدودية التمويل وغياب التواصل مع القطاعات ذات الصلة بسوق العمل تقلل فرص المشاركة نظرًا لانصراف القطاع الخاص عن مخرجات التعليم الفني، وهو ما توضحه ارتفاع نسبة بطالة الخريجين في هذا القطاع نظرا لضعف مهاراتهم، وعدم وفائها بمتطلبات سوق العمل، واندماجهم في أعمال لا ترتبط بتخصصاتهم، وبالتالي هدر في التعليم والمهارات وضعف في كفاءة العنصر البشري التي تعد الأساس للاقتصاد.

كما أن غياب الجهات المسؤولة عن التعليم الفني من لجان نوعية، ومؤسسات بحثية في ظل مركزية السلطة والقرار لدى وزارة التربية والتعليم يزيد من تهميش نظام التعليم الفني

في مصر وبخاصة أنه لا يحظى بالدعم الكافي إعلاميًّا وخططًا، وبالتالي ليس غريبًا أن يتراجع ترتيب مصر في العناصر المرتبطة بالتدريب في مؤشر التنمية ويؤيد هذه مركز مصرفي مؤشر تنافسية المواهب العالمي Global Talent Competitiveness Index الذي تصدره كلية INSEADمنذ عام 2014 ويتضمن المؤشر مؤشرات فرعية أحدها مؤشر المهارات المهنية والفنية، وتصنف مصر وفقاً لمؤشرات المهنية والفنية المهارات في المركز 104 عالميًّا ضمن 132 دولة، ويتضمن المؤشر الفرعي الأول المهارات ذات المستوى المتوسط، والمؤشر الفرعي الثاني هو القابلية للعمل، ويشمل سهولة عثور المنشآت على المهارات المطلوبة، ومدى ملائمة نظام التعليم لاحتياجات الاقتصاد، ووفقا لمؤشر المعرفة العالمي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد احتلت مصر، في عام 2019، المركز رقم 103 على مستوى العالم في مؤشر التعليم الفني والتدريب المهني، وذلك من بين 136 دولة. (عمارة، أميرة: 2020، ص 173، 174)

وعلى هذا يتضح أن التعليم الفني في مصر لم يكن مهيئًا للتعامل مع جائحة كوفيد 19، وأن الاهتمام بهذا القطاع لم يكن ضمن أولويات وزارة التربية والتعليم مقارنة بالثانوية العامة ومرحلة التعليم الأساسي؛ إذ نالوا الدعم والتركيز والاهتمام إلى درجة أن الوزير قد قام بعمل عروض توضيحية إلى كيفية العمل على المنصات التابعة للوزارة، وبالتالي فإن القدرات البشرية على المستوى التنفيذي كانت قدراتها ومواردها محدودة، وكفاءتها دون المستوى، والتعليم الفني في مصر يواجه العديد من التحديات في الكفاءة والجودة والعلاقة مع الصناعة وسوق العمل، وهو ما يجعله في حاجة إلى إطار استرشادي يتضمن إجراءات مقترحة تمكنه من التعامل مع الجائحة الحالية أو الازمات عمومًا في المستقبل.

القسم السادس ـ التحليل المقارن لخبرة أستراليا، وفنلندا في تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19:

يتم في هذا المحور عرض التحليل المقارن لإجراءات تعافي التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19 في كل من أستراليا، فنلندا، وذلك في ضوء مدخل بناء المرونة Resilience Building Approach، والذي يتضمن ثلاثة محاور رئيسية، وهي: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة، وبرامج التعليم المبتكرة في التعلم، والرفاه، والحماية الاجتماعية، والعاطفية، والموارد البشرية، والمادية، والمالية

المتاحة، والمنصفة، وذلك من خلال توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدول، وتفسيرها وفق السياق المجتمعي الخاص بكل دولة، وفي ضوء المنظورات الفكرية والتوجهات الدولية التي تم عرضها في الإطار النظري؛ والتي توجه جهود الدول في مواجهة الجائحة، لتعزيز تعافي نظم التعليم والتدريب المهني من الجائحة، ومن ثم الخروج بأوجه تميز من عرض هذه الخبرات، ووضع إجراءات مقترحة لتعافي التعليم والتدريب المهني في مصر، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولًا ـ محاور التحليل المقارن:

من خلال الدراسة المقارنة لإجراءات تعزيز تعافي نظام التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19 في كل من أستراليا، وفنلندا، يتضح وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف وفق محاور الدراسة، وفيما يلي توضيح ذلك:

المحور الأول: التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة:

من خلال دراسة التوجهات الإستراتيجية الهادفة ذي الصلة بالتعليم في سياق الجائحة في كل من أستراليا وفنلندا، يتضح وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف، وذلك كما يلي:

أوجه التشابه:

تتشابه الدولتان في **سرعة استجابتهما للجائحة، وقوتهما وثباتهما في إدارة الأزمة،** والعمل على تحسين الأداء والنتائج وهذا يرجع إلى قوة وثبات السياسات العامة في كلتا الدولتين، وقوة اقتصادهما؛ ورغبتهما في إيثار السلامة العامة للمواطنين في ظل غموض الموقف؛ فقد كانت استجابة **أستراليا** للوباء ناجحة للغاية، ومن الأقل في عدد الوفيات مقارنة بدول العالم، وبدأت إجراءاتها بفرض حالة من الإغلاق العام لكل أنشطة الدولة، ومنع التجمعات البشرية، وأي فعاليات من شأنها أن تحقق التواصل الجسدي المباشر بين السكان، وقد ساعد أستراليا في ذلك قوة اقتصادها الذي يحتل المرتبة 13 في قائمة أكبر الاقتصادات في العالم، كما كانت استجابة **فنلندا** للجائحة سريعة، وأعلنت منذ بدء الجائحة حالة الإغلاق الكاملة باستثناء بعض دور الرعاية للأطفال، ومرحلة التعليم الابتدائي، وذلك للحد من انتشار المرض وهي تعتمد على الاستعداد لاستخدام نماذج تشغيل مرنة، كما أن الاقتصاد في فنلندا من بين النظم الأكثر تطورًا وبخاصة في الاقتصاد الرقمي.

تتشابه الدولتان في **وجود توجهات إستراتيجية وطنية كرد فعل على انتشار الجائحة واستجابة لمتطلبات مواجهتها**، وهذا يرجع إلى أهمية التخطيط وتنظيم الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المختلفة داخل الدولة في مواجهة الجائحة وتعقيداتها؛ فقد أعلنت **أستراليا** عن مجموعة من الموجهات الإستراتيجية لتعزيز التعافي في التعليم والتدريب المهني، فأعلنت اتفاق تطوير المهارات بين الولايات، وإنشاء المعهد الوطني للتوظيف، ، وإصلاح العلاقة بين القطاع الخاص والعام، وهذا يرجع إلى ضرورة التكيف مع تحديات الجائحة، ومتطلبات سوق العمل، وتطوير الموارد البشرية؛ لتلبية حاجات أصحاب العمل والشركات، وتحقيق التوازن بين الاستجابة والتعافي على المدى القصير، والبعيد، وفي **فنلندا** أُعلنت خطة التعافي والصمود، وأدخلت التعديلات على قوانين التعليم، وتم إنشاء المنتدى الوطني لتوقع المهارات والاستثمار في مستقبل المهارات، وإطلاق إستراتيجية الجودة 2030، وهذا يرجع إلى دور قطاع التعليم والتدريب التقني والمهارات في تعزيز النمو الاقتصادي وتوجهاته المستقبلية، وبالإضافة إلى الرغبة في مواكبة تحولات التعليم والتدريب المهني خلال الجائحة، وتعزيز الجودة في القطاع بأكمله لمواجهة التحديات التي قد تطرأ عليه مستقبلًا، بالإضافة إلى توفير البيانات والمعلومات والخدمات الاستشارية نظرًا لأهمية الناء والتخطيط على أساس المعلومات وهي أساسية في العصر الحالي.

ومن ناحية أخرى فإن نقطتي التشابه السابقتين تتفقان مع منظور OECD والبنك الدولي من تقسيم مراحل التعامل مع كوفيد 19 على المدى القصير (المواجهة) والمتوسط (إدارة الاستمرارية) والبعيد (التحسين وتسريع التقدم)، وذلك لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لقطاع التعليم والتدريب المهني، وتعظيم دوره كموجه في عملية التطوير والانتعاش الاقتصادي.

تتشابه الدولتان في **تركيز الاهتمام بالتعليم التقني والمهني والتدريب كأولوية وطنية في ظل الجائحة**؛ وهذا يرجع إلى دوره في تحقيق أهداف السياسة العامة، وإعداد الفرد للحياة والعمل، ومحاولات التطوير الجادة والمستمرة؛ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وسوق العمل، وقطاع المهارات؛ ففي **أستراليا** أعلنت السياسات لدعم الشركات والأفراد بلغت قيمته 130 مليار دولار منذ عام 2020م، وهذا يرجع إلى دور القطاع في دعم الاقتصاد، وإعادة الانتعاش الاقتصادي، في ظل ظروف تراجع الاقتصاد، وتغير متطلبات السوق، بينما قدمت **فنلندا** حزمة دعم بقيمة 15 مليار يورو لمساعدة الشركات والأفراد الذين يعانون تبعات

التباطؤ الاقتصادي، وتطوير التعلم المستمر والكفاءة المهنية للطلاب، لتعزيز قدرة على الاستجابة للتغييرات في الحد الأدنى لمستوى التوظيف لموظفي الرعاية، وهذا يمثل إعادة توجيه للتمويل وفق الأوليات التي تفرضها حالة الجائحة على المجتمع.

وهذا يتفق مع منظور منظمة OECD والذي فيه تدعم مؤسسات TVET تقديم التدريب قصير الأجل حسب الاحتياجات العاجلة من المهارات، كما يتفق مع منظور البنك الدولي في ضرورة تعزيز تعافي التعليم مع إعادة فتح المدارس تدريجيًا، ويتفق مع منظور منظمة العمل الدولية في تعزيز استجابات السياسة العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني.

ويمكن تفسير التشابه في ضوء مفهوم "**احتياجات التكيف Adaptation Needs**"؛ فالتكيف ينطوي على الحد من المخاطر والضعف، والبحث عن الفرص وبناء قدرات الدول والمناطق والمدن والقطاع الخاص والمجتمعات والأفراد والنظم الطبيعية للتعامل مع تأثيرات الأزمات والتحديات المختلفة، فضلاً عن تعبئة هذه القدرة من خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات، وتنفيذ القرارات والإجراءات اللازمة (Noble, I. R., Huq, S., et al, 2014, P. 839). إذ كان على أستراليا وفنلندا أن تتكيف مع الوضع العالمي الجديد لكوفيد 19 وما بعده، وتبحث عن الفرص للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.

تتشابه الدولتان في **اتخاذ القرارات في ضوء المشاركة الفعالة بين جميع أعضاء المجتمع التعليمي**؛ وهذا يرجع إلى الترابط الحادث في المجتمع بين جميع أعضائه ومؤسساته والذي أوجدته الجائحة، والرغبة في اتخاذ قرارات سريعة وموجهة ترضي الأطراف وتحقق الهدف المطلوب؛ ففي **أستراليا** أعلن اتفاق إصلاح المهارات، بهدف تحسين الأداء والكفاءة والشفافية والثقة في القطاع، للحصول على تعليم وتدريب عالي الجودة، وتقوم هيئة جودة المهارات الأسترالية بمشاركة القطاعات المختلفة من أصحاب المصلحة، بشأن نهجها في المشاركة التنظيمية والتعليم، بالإضافة إلى مشاركة الحكومة للقطاع الخاص بتحمل تكلفة إعانة الأجور بنسبة 50:50 لدعم الصناعة، كما سهلت **فنلندا** توفير الموارد لتعافي من الجائحة، ومكنت العلاقات القوية مع المجتمع من إشراك: المعلمين وأولياء الأمور والطلاب والخبراء في المناقشات لدعم جهود التعافي من الأزمة، وتكييف الاستجابات المستقبلية مع تطورات الوضع وتعزيز الثقة في النظام ومكوناته، وتحقيق التوازن بين الاستجابة قصيرة المدى والأهداف الإستراتيجية المستمرة المرتبطة بالتعافي، مع تطور الأولويات، كما دعمت وزارة التعليم والثقافة والوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم مقدمي التعليم

بالمعلومات والخدمات الاستشارية، والدعم من خلال تنسيق ومشاركة المواد حول كيفية تخطيط وتنفيذ التعلم.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء مفهوم **الشراكة Partnerships** والتي تتسق مع مناهج الإدارة العامة الجديدة، وتؤكد أهمية التحالفات والمسؤولية المشتركة والشفافية المتزايدة والمساءلة عن النتائج، كما أن الشراكات هي طريقة مبتكرة لربط الشركات وتطوير مراكز الابتكار الإقليمية، بما في ذلك المدارس المهنية والتعليم العالي، وتساعد برامج الشراكة في جعل الشركات قادرة على المنافسة في السوق، وفي توسيع فرص العمل للموظفين، وفي تسريع التواصل بين أرباب العمل ومقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني. (Lee, J.: 2010. P. 40)، وقد مكنت الشراكة والتعاون وثيق الصلة بتجاوز الأزمة، ووضع الخطط والقواعد المشتركة لتأمين المجتمع من الانهيار والحفاظ على تماسكه.

وهذا يتفق مع منظور البنك الدولي حول ضرورة العمل في شراكة مع أرباب العمل لتوفير التدريب السريع والنمطي على المهارات للعمال العاطلين عن العمل، وتكييف ظروف السلامة في العمل من أجل التعلم القائم على العمل، ويتفق مع منظور منظمة العمل الدولية حول إقامة شراكات جديدة.

تتشابه الدولتان في **إطلاق الأهداف والتوجهات والسياسات العامة مع إعطاء كل منطقة الحق في اتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات وفق الظروف والمناخ القائم**، وهذا يرجع إلى الاضطراب الذي يواجه الأقاليم بطرق ونسب مختلفة، كما أن الالتزام بالتعليمات والإرشادات يختلف من منطقة لأخرى، ففي **أستراليا** حرصت وزارة التعليم على التشاور بشأن الإجراءات المطلوب اتخاذها، وأتاحت الفرص العادلة لكل ولاية تطبق منها في ضوء الوضع القائم لكل ولاية، وهذا يرجع إلى الطبيعة الجغرافية الممتدة الأطراف، وتوزيع السكان في أستراليا، وهو يعني التفكير الجماعي والتنفيذ وفق القدرات المحلية، وفي **فنلندا** ويمكن للمؤسسات المهنية أن تنظم أنشطتها بحرية، وفقًا لمتطلبات مجالاتها أو مناطقها وهذا يرجع إلى أت المدارس تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في ممارسة الإدارة، وهي بذلك تحقق الهدف العام ولكن بطريقتها الخاصة، وهذا يرجع إلى أسلوب دارة التعليم في فنلندا، وهذا يرجع إلى تعزيز اللا مركزية على المستوى الوطني، وحسين القدرات الوطنية المحلية.

وهذا يفسر في ضوء **اللا مركزية Decentralization**؛ إذ يتم فيها تفويض السلطة إلى المستويات المحلية الأدنى، ويعطي للمسؤولين استقلالية أكبر؛ مما يعطي مجالًا للإبداع

وسعة الحيلة والتعزيز الشخصي خاصة في مجال حل المشكلات، وتدير المجتمعات المحلية القرارات والسياسات في مناطقهم تحت إشراف الحكومة العليا، وهذا يتضمن تفويضًا للسلطة المالية وسلطة اتخاذ القرار من المستويات العليا إلى المستويات الأدنى في الحكومة والوحدات التنظيمية، (مثل المناهج والكتب المدرسية وطرق التدريس والجدول الزمني)، وإدارة شؤون الموظفين (مثل التوظيف، وإنهاء العمل، وجداول الرواتب، وتحديد مسؤوليات التدريس، والتدريب)، والتخطيط. (Nurakhir, A.:(N.D) p.2) وقد توفر الاستجابة اللامركزية المعلومات المطلوبة حول أفضل السبل لتنفيذ الإجراءات أثناء الجائحة، نظرًا لوجود عدم يقين بشأن أفضل مسار للعمل، وفوائد استخدام المدخل اللامركزي تشمل "التفضيلات المتباينة للمواطنين، ومزايا المعلومات في المستويات الأدنى من الحكومة وأهمية عمليات التعلم. (Aubrecht, P., Essink, J., Kovac, M., & Vandenberghe, A. S.: 2020, p. 6)، وقد ساهمت اللا مركزية من دعم جهود المواجهة والتعافي في ضوء الظروف المحلية، والقدرات الوطنية.

تتشابه الدولتان في **تكاتف وتكامل جهود المؤسسات الوطنية في مواجهة الجائحة،** وهذا يرجع إلى الطريقة التي فرضتها الجائحة على المجتمع في ضرورة التفكير الجماعي، والتفكير في الصالح العام، والحفاظ على المجتمع من الانهيار الصحي والاقتصادي، ففي **أستراليا** تتكامل جهود مجلس إصلاح الاتحاد الوطني الجديد، ومجلس الوزراء، وهيئة جودة المهارات الأسترالية، واللجنة الفرعية للطوارئ التابعة للجنة مهارات الصناعة الأسترالية، ومجموعات المهن الصناعية وإطار المؤهلات الأسترالي، ومنظمات التدريب المسجلة، ولجنة المهارات الوطنية، والمعهد الوطني للوظائف، وهي مؤسسات وطنية لكل منها مهامها الأساسية التي تعزز جانبًا من جوانب التعليم التقني والمهني وتوفر المناخ والسياسات اللازمة لدعمه للتعافي من الأزمة بعد إجراءات الاستجابة السريعة التي تمت، وفي **فنلندا** قامت وزارة التعليم والثقافة، والوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم، والمنتدى الوطني لتوقع المهارات، وهي مؤسسات وطنية تقدم الدعم اللازم والتمويل الوطني المناسب، بالإضافة إلى توفير البيانات اللازمة عن تأثيرات الأزمة على مختلفة القطاعات في الدولة.

وهذا يفسر في ضوء مفهوم **التكامل Integration** الذي يتعلق بإدارة القضايا الشاملة والسياسات التي تتجاوز حدود مجالات السياسة الراسخة ولا تتوافق مع المسؤوليات المؤسسية للإدارات الفردية، ويعد التكامل سلسلة متصلة تنتقل من الأقل تماسكًا إلى التماسك

التام بما يجعل السياسة حول قضية معينة أكثر تماسكًا، وهو يتضمن المثل الأعلى للسياسات التي تحقق درجة عالية أو أعلى درجة من الترابط. (United Nations: 2018, p. 6)، وفي ذلك تتكامل جهود الدولة والقطاعات المختلفة والمؤسسات لإيجاد رؤى مشتركة وأطر عمل موحدة لمواجهة أزمة تهدد المجتمع بأكمله.

وهذا يتفق أيضًا مع منظور البنك الدولي حول أهمية مواصلة البناء على الهياكل الأساسية والمهارات التعليمية، والعمل في شراكة مع أرباب العمل لتوفير التدريب السريع والنمطي على المهارات.

تتشابه الدولتان في **مواصلة الدراسة والعملية التعليمية في مدارس التعليم والتدريب المهني بعد فترة من الإغلاق،** وهذا قد يرجع إلى حالة من الاستقرار الذي تشهده بعض المناطق من انخفاض معدلات الإصابة والالتزام بإجراءات السلامة والأمان والتباعد، بالإضافة إلى صعوبة تحويل كل ممارسات وتطبيقات التعليم والتدريب التقني إلى التعليم عن بعد بسبب الإجراءات العملية والتدريب؛ ففي **أستراليا،** حرص مزودو التعليم والتدريب المهني إلى تقديم التعليم والتدريب وجها لوجه مع الالتزام بإجراءات التباعد؛ فتم تغيير الممارسات لاستيعاب التباعد الاجتماعي وورش العمل أو الفصول الدراسية أو المختبرات، وتكييف ترتيبات تقديم التدريب لتقليل الاتصال الجسدي، إلى جانب التعليم عن بعد، وهذا يرجع إلى الالتزام بتنفيذ الإرشادات والتعليمات الوطنية للحفاظ على الصحة والسلامة المهنية لحماية الطلاب والعاملين، وصعوبة التحويل الكامل للتعليم إلى التعليم من بعد؛ وحاجة الطلاب إلى توفير الخبرة المباشرة والاتصال المباشر في عمليتي التعليم والتدريس والتقييم، التقييم، وضمان استمرار الخدمات التعليمية في المناطق التي لا تؤثر عليها الجائحة بدرجة كبيرة، وفي **فنلندا** سمح لمقدمي التعليم والتدريب المهني بالعودة تدريجيًّا إلى التعلم وجهًا لوجه مع الالتزام بالتعليمات الوطنية، ومع ذلك أوصت الحكومة بالتعلم عن بعد حتى نهاية العام الدراسي، كما كان التعليم وجها لوجه جزء من خطة الدراسة التي اعتمدت التعليم الهجين عن طريق تقليل أعداد الطلاب في الفصول ودمج التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم، وهذا يرجع الحفاظ على خطط التعلم الفردية للطلاب، والاعتماد على هذا القطاع في الانتعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليل الآثار الاجتماعية للعزلة التي فرضها الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي.

وهذا يفسر في ضوء مفهوم **التعلم المستمر Continuous learning**، وهذا مهم للنجاح على المدى القصير والطويل لكل من الأفراد والمؤسسات، ويعزز قدرتها على تحقيق الأهداف التنظيمية، والبقاء قادرة على المنافسة في سوق العمل هذا وفي الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع. نظرًا لأن اكتساب المعرفة المستمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، فمن المفيد للمنظمات أن تظل فعالة ومبتكرة وتنافسية. (Jain, S., & Martindale, E. T.: 2012, p. 288) وهو يزيد من قدرة الفرد على المشاركة في محيط مجتمعه، عبر إيجاد أنماط من الحياة التي تلبي الحاجات الاجتماعية والوجدانية في مجتمع سريع التغير.

ومن ناحية أخرى يتوافق هذا مع أولويات منظور منظمة **oecd**، **ومنظور البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية** في سرعة تأسيس الدول لخدماتها الرقمية وتقديمها أو توسعها أو تحسينها حيثما أمكن ذلك، لتعزيز تعافي التعليم مع إعادة فتح المدارس تدريجيًا، وعودة جميع الطلاب إلى المدرسة ويتلقون الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والرفاهية النفسية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات.

تتشابه الدولتان في **التعامل الحذر مع معطيات الجائحة، وتدرج القرار في ضوء المستجدات**، وهذا يرجع إلى تطورات الأوضاع الصحية والاقتصادية وما يترتب عليها من تبعات في القرارات سواء أكان باستكمال الدراسة أم بتعليقها وتحويلها إلى الإنترنت، وكذلك أعمال الامتحانات والتقييم؛ ففي **أستراليا** استخدمت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من انتشار الجائحة، ومن ذلك: إغلاق الحدود الدولية، وإغلاق الحدود بين الولايات والأقاليم، وقيود على التجمعات العامة والخاصة، وإغلاق الشركات والمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، وإلغاء الفعاليات المجتمعية تأجيلها، وذلك للحد من انتشار الفيروس، وتقليل الخسائر البشرية والاقتصادية النابعة من الأزمة، وفي **فنلندا**، تم دعم إعادة تنظيم الإجراءات والممارسات في القطاعات كافة، وأعلنت الوزارة عن التعليمات في بداية الجائحة، ثم قامت بنشر تطورات الأوضاع في منشور ثاني يتضمن المزيد من الإجراءات الاحترازية، وهذا يرجع إلى ضرورة تأمين أماكن التعليم والتدريب لتصبح بيئة آمنة للطلاب والمعلمين، وتمكن من توفير الموارد اللازمة لتحقيق التواجد الآمن للجميع، وتنظيم استكمال الدراسة بما يحد من انتشار التأثير السلبي للجائحة.

وهذا يفسر في ضوء **إدارة الأزمات والطوارئ Crisis and emergency management**، والتي تعرف أنها العملية التي تتعامل بها المؤسسة مع حالة طارئة تؤثر

على العمل بشكل معتاد، وقد تكون حالة طوارئ طبيعية أو غير ذلك، وإدارة الأزمة تمثل حدثًا غير معتاد يمثل معوقًا للعمل بالشكل المعتاد ويتطلب اتخاذ القرارات بسرعة لمواجهة هذا الحدث دون التأثير قدر الإمكان على استمرارية المؤسسة وبشكل جيد. (حسن، نهلة سيد، 2021، ص 17)

وهذا يتفق مع منظور البنك الدولي حول تقليل خسائر التعلم أثناء إغلاق المدارس ودعم الاستجابة للطوارئ من خلال التدريب على المهارات، ومنظور OECD حول دور المؤسسات والأعضاء الآخرون في مجتمع TVET في بناء القدرة على الصمود والتحمل.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدولتان في **إجراءات المرونة المستخدمة في مواجهة الجائحة**، وهذا يرجع إلى اختلاف الآليات التي توجد لدى كل دولة ومدى استيعاب القائمين على القرار لذلك؛ ففي **أستراليا** أطلقت الحكومة الاتفاق بين الولايات لتطوير خارطة طريق لإصلاح التعليم والتدريب المهني، والالتزام بالإصلاحات الفورية التي من شأنها تعزيز القطاع لدعم الانتعاش الاقتصادي الفوري، وهذا يرجع إلى الرغبة الوطنية في توفير عاملة منتجة وذات مهارات عالية تساهم في مستقبل أستراليا الاقتصادي، وتمكين جميع الأستراليين في سن العمل من تطوير المهارات والمؤهلات اللازمة للمشاركة بفعالية في سوق العمل، بينما في **فنلندا** تم تعديل تشريعات التعليم والتدريب المهني بشكل مؤقت، للسماح للطلاب بإثبات كفاءتهم من خلال أداء مهام عملية تشبه مواقف وعمليات العمل الحقيقية، وهذا يرجع إلى المرونة العالية التي يتمتع بها نظام التعليم التقني والمهني في فنلندا، فيمكن للطلاب الانتقال بين أنواع التعليم المختلفة، ولكل طالب خطة دراسية فردية تختلف عن الآخرين وفق قدراته الخاصة، وفي ظل الأزمة كان للطالب حرية الاختيار مواصلة التعليم أو التأجيل، أو تقديم ممارسات مشابهة لما يتم في التعليم العادي.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم "**السياقية Contextualization**"، والذي يعرف بأنه "فعل أو عملية وضع المعلومات في سياقها؛ وفهم المعلومات من الموقف أو الموقع الذي تم العثور فيه على المعلومات"(Wordnik Dictionary, 2021). إذ للسياق أهمية كبرى عند تنفيذ سياسات وإستراتيجيات جديدة، ودرجة التأثير السياقي تختلف وفقا لكل حالة. فكل دولة يختلف سياق استجابتها عن الأخرى حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

تختلف الدولتان في **مسؤولية وضع التوجهات الإستراتيجية**، وهذا يرجع إلى تنوع المؤسسات وتعددها وتعدد أدوارها وفق كل دولة، وطبيعة تنظيم العلاقات بين المؤسسات بها؛ ففي **أستراليا** يوجد عدد كبير من المؤسسات الوطنية ولكن دورها يتعلق بوضع التوجهات العامة لكل الولايات، ويتم نشر هذه التوجهات وفق المواق الرسمية لهذه المؤسسات، هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة إدارة نظام التعليم في أستراليا الذي تتشارك فيه الحكومة المركزية مع حكومات الولايات، فالحكومة المركزية تخطط، والحكومة المحلية تنفذ وفق المتاح من الإمكانات المادية والبشرية، وفي **فنلندا** يقل عدد المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الخطط والقرارات الإستراتيجية وتعلن التوجهات لجميع المناطق المحلية، وهذا يرجع إلى اللامركزية التي يتمتع بها نظام التعليم.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم **مستوى السلطة**، الذي يعتمد على توزيع المهام والمسؤوليات وفق اللوائح المنظمة، والقوانين المتبعة، وتقوم بأدوارها في ضوء ما هو محدد لها، فكل دولة تتميز بوجود مؤسسات مستقلة تختص بالتعليم والتدريب المهني، وهي تعمل في ضوء رؤية ورسالة محددة، وتسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

تختلف الدولتان في **آلية تنفيذ المشاركة الوطنية مع جميع الجهات ذات الصلة بالتعليم والتدريب التقني والمهني**، ففي **أستراليا** تم التوصل إلى اتفاق تطوير المهارات بين حكام الولايات بغرض تعزيز الجودة والمؤهلات الوطنية، والتجهيز لمرحلة ما بعد كورونا وعالم الوظائف الجديد، وفي **فنلندا** تم إنشاء المنتدى الوطني لتوقع المهارات والاستثمار في مستقبل المهارات بديلًا عن اللجان الوطنية للتعليم والتدريب، والمنتدى يتضمن ممثلين عن أصحاب المصلحة كافة، ويقترح ما يتعلق بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

المحور الثاني: برامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

أوجه التشابه:

تتشابه الدولتان في **سرعة استجابة نظام التعليم والتدريب المهني لإجراءات الإغلاق والانتقال لاستكمال الدراسة عن بعد واعتماد التعليم الهجين**، وهذا يرجع إلى إغلاق المدارس، والرغبة في عدم تعطيل الدراسة، وضمان استمرارها، وتقديم الخدمة التعليمية بطرق وأساليب مختلفة تتفق مع إجراءات التباعد والأمان، ففي **أستراليا** انتقل تقديم التعليم مباشرة عبر الإنترنت، وزاد عدد الموضوعات والتدريبات المقدمة عبر الإنترنت، للتكيف مع

متطلبات تقديم الدراسة وفق مقتضيات الجائحة، والرغبة في استكمال الدراسة بهذا النمط مستقبلًا، وفي **فنلندا** انتقل تقديم الخدمات للقطاع عبر التعلم عن بعد؛ وتقديم التعلم والتوجيه الشخصي بطرق بديلة، والاستفادة من الحلول الرقمية والإنترنت، واستخدم المعلمون العديد من أشكال الاتصال عبر التطبيقات التكنولوجية الحديثة للتواصل مع الطلاب، تم تشجيع مقدمي التعليم على استخدام الحلول المحلية لتلبية احتياجات كل طالب، وطورت وكالة التعليم في فنلندا مركزًا للمعلومات عبر الإنترنت لتوجيه المعلمين لتكييف الممارسات الجيدة العادية، وتوفير الأجهزة للطلاب للاتصال والتواصل والتعلم، ونشر المواد التعليمية، وهذا يرجع إلى تكيف برامج وطرق تقديم التعليم والتدريب المهني وتسريع دمج التكنولوجيا في القطاع، بالإضافة إلى تعزيز جهود رقمنة القطاع منذ 2010، وتسريعها.

ويمكن تفسير التشابه في ضوء **مفهوم "إستراتيجية الطوارئ Contingency Strategy"** التي تكون نتيجة لخطة الطوارئ. فهي "الإستراتيجية التي يتم تصميمها لحالة معينة حيث يمكن أن تسوء الأمور. تتعامل هذه الاستراتيجية مع تباينات محددة للافتراضات، كما أنها خطة مصممة لمواجهة خطر استثنائي"(Wisdomjobs, 2021)

وهذا يتفق مع منظور منظمة العمل الدولية ومنظور البنك الدولي حول الانتقال إلى طرق بديلة للتدريب والتقييم عن بعد، ومواصلة التعلم القائم على العمل (في الموقع أو عبر الإنترنت)، حيثما أمكن ذلك، ويتفق مع منظور OECD أنه يتعين على مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في جميع أنحاء العالم أن تؤسس بسرعة لخدماتها الرقمية وتقديمها أو توسعها أو تحسنها.

تتشابه الدولتان في **تحديد المهارات المطلوبة في البرامج والتدريب وتكييفها مع المتطلبات الجديدة والأولويات التي تفرضها الجائحة**، وهذا يرجع إلى تمتع كلا الدولتين بالمرونة بين المسارات التعليمية وتنوع فرص التعليم والتدريب ومصادر التعلم، ففي **أستراليا** تضمنت إجراءات التعافي السريعة للجائحة تحديد الاحتياجات والمهارات المطلوبة الحالية، وأدى ذلك إلى تطوير مجموعة من المهارات على التعلم الإلكتروني، وتقديم وحدات جديدة وطرق جديدة للتقييم الجيد عبر الإنترنت؛ لضمان تغطية مقدمي الخدمات للقواعد والأدلة والمبادئ الخاصة بالتقييم، وتقديم ندوات عبر الإنترنت بشكل متكرر وتقديمها بناءً على احتياجات القطاع ذات الأولوية في الوقت المناسب، كما تم إنشاء لجنة المهارات الوطنية، لتوفير المعلومات عن حالة المهارات والوظائف وتحسينها، وهذا يرجع إلى الرغبة في توفير

كل المصادر اللازمة لاستكمال الدراسة وعدم تخلف الطلاب، واستغلال الإمكانات المتاحة لتعزيز القطاع، وفي **فنلندا** تعد المرونة جزءًا من نظام التعليم من التدريب المهني، وتم توفير المرونة والتكيف للسماح باستمرار التعلم القائم على العمل، كما تم تقديم عروض المهارات والتقييمات عبر الإنترنت أو بالعرض المباشر عبر أماكن العمل والمؤسسات، ومرونة تعديل خطط تطوير الكفاءات، وهذا يرجع إلى أن مسارات التعليم تعمل بشكل أفقي ورأسي، وينظم خطط وبرامج التعلم للطلاب بناءً على الكفاءات الفردية، ولكل طالب خطة فردية، وقد مكنت المرونة من مواءمة الخطط مع متطلبات الجائحة الجديدة.

وهذا يمكن أن يفسر ذلك في ضوء **الاحتياجات الناشئة Emerging Needs**، والوفاء بها أحد الجوانب الرئيسية لبناء مهنة مستدامة بعد كوفيد 19 في التعلم من هذه التجربة وتطبيق تلك المعرفة؛ وبالنسبة للأفراد يصبح تحقيق كفاءة فوقية في السعي لتحقيق الاستدامة المهنية أمرًا مهمًا، فالانتقال بنجاح إلى ما بعد هذه الأزمة سيتطلب الابتكار والتعلم والتكيف، وهذا يضيف بعدًا آخر لربط الاستدامة بعمل ما بعد كوفيد، يتعلق بكيفية تأثير السياق على عملية صنع القرار الوظيفي أو التعليمي. (Hite, L. M., & McDonald, K. S.: 2020, p. 4)

وهذا يتفق مع منظور OECD في تدعيم مؤسسات TVET في تقديم التدريب قصير الأجل المصمم حسب الاحتياجات العاجلة من المهارات، ويتفق مع منظور البنك الدولي في تقليل خسائر التعلم أثناء إغلاق المدارس ودعم الاستجابة للطوارئ من خلال التدريب على المهارات، ويتفق مع منظور منظمة العمل الدولية في إجراءات معالجة النقص في المهارات في القطاعات الأساسية بسبب الجائحة.

تتشابه الدولتان في **التوسع في عقود التلمذة الصناعية لسد النقص في التدريب العملي للطلاب في المدارس بسبب الإغلاق**، وهذا يرجع إلى أهمية التدريب في استكمال متطلبات الدراسة وتمكن الطلاب من اكتساب مهارات سوق العمل، ففي **أستراليا** هدفت **مراكز تدريب الصناعة** إلى توفير فرص العمل للشباب وبخاصة العاطلين عن العمل، وطلاب السنوات النهائية للتعليم والتدريب التقني والمهني، بسبب ظروف الجائحة، والرغبة في ربط الطلاب بالصناعة، كما استهدفت خلق فرص عمل خلال مرحلة التعافي من خلال المشاريع الإنشائية الحكومة التي توفر التدريب العملي المناسب للتخصصات المختلفة، وهذا يتماشى مع واقع تراجع استكمال الدراسة نتيجة الإغلاق، وعدم ملاءمة التعليم عبر الإنترنت

لكل مؤهلات التعليم والتدريب التقني والمهني، كما أنها طورت برامج تدريبية جديدة تتفق مع متطلبات الجائحة في مجال الرعاية الصحية، وأنظمة الصحة والسلامة، ومكافحة العدوى، وإصلاح المعدات الطبية وصيانتها، ودعم المسنين، وتضمنت البرامج بعض الحلول المبتكرة، مثل استخدام الواقع الافتراضي في برنامج التمريض، وهذا يرجع إلى التكيف مع المهارات الجديدة والناشئة لسوق العمل، ودمج الطلاب والمتدربين والعاطلين لدمجهم في السوق الجديدة، وفي **فنلندا** وظفت بعض الشركات المتدربين الجدد خلال الأزمة، مما تطلب تعديلات على عمليات التعلم العادية؛ وتم تقسيم الطلاب لمجموعات أصغر، وتقييم كفاءة الطالب من قبل المعلمين وممثلي العمل، وبعض منها كان من بعد للمواءمة مع متطلبات الأمان والسلامة، وهذا يرجع إلى تفعيل الشراكة بين المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص، والتعاون بشأن توفير الفرص للطلاب لاستكمال الدراسة.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء زيادة الطلب على **التدريب Training**؛ إذ ترتبط هذه الزيادة بالطلب في مكان العمل على الموظفين على جميع المستويات لتحسين الأداء في وظائفهم الحالية لاكتساب المهارات والمعرفة للقيام بوظائف جديدة، ومواصلة تقدمهم الوظيفي في عالم العمل المتغير، فالأشخاص هم مفتاح أي عملية تجارية ناجحة. هذا التركيز ليس فارغًا لأنه أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لا يمكن لأي مؤسسة بشرية أن تنجح بدون متخصصين في تنمية الموارد البشرية يتمتعون بالمهارات والمعرفة المناسبة، ويعد التطوير المستمر للموظفين أمرًا بالغ الأهمية للنجاح على المدى القصير والطويل. (Somasundaram, U. V., & Egan, T. M.: 2004, 850)

وهذا يتفق مع منظور البنك الدولي حول العمل في شراكة مع أرباب العمل لتوفير التدريب السريع والنمطي على المهارات للعمال العاطلين عن العمل، وتيسير التدريب النمطي والاعتماد الجزئي في مجال التعليم والتدريب المهني والتعلم مدى الحياة.

تتشابه الدولتان **في إجراءات التدريب العملي المقدم للطلاب، وذلك وفق مقتضيات الظروف في كل دولة وكل منطقة،** ففي **أستراليا** تم الجمع بين طريقتين في توفير الطلاب، وهما: **التدريب عن طريق الإنترنت،** وتم زيادة تقديم الخدمات التعليمية عبر الإنترنت في معظمها، وشهدت العديد من البرامج زيادة الخدمات التدريبية العملية المقدمة بها، **والتدريب التقليدي** وتم فيه تقديم بعض أنواع التدريب وجهًا لوجه مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي؛ وتم تغيير الممارسات لاستيعاب التباعد الاجتماعي في الدروس، وورش العمل، والفصول، والمختبرات، واتباع إرشادات الصحة والسلامة المهنية لحماية الطلاب والعاملين، وفي **فنلندا**

استمر تقديم التعلم القائم على العمل والتدريب العملي بشرط تحقيق الأمان والسلامة، أو أن تكون المناطق غير متأثرة بالجائحة، وجزء تم تقديمه عن بعد من خلال المنصات الرقمية، وقيام الطلاب بمهام عملية في المنزل وتحميلها على المنصات أو إرسال مقاطع فيديو وصور للأعمال المنجزة ليقيمها المعلمون.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء مفهوم **التكيف**؛ إذ تم التوجه إلى التعلم الهجين الذي يجمع بين التدريب التقليدي في المدارس وأماكن العمل، والتعليم أونلاين، لمواجهة متطلبات الجائحة وحالة إغلاق المدارس، وقدرة المدارس على تقديم التعليم والتدريب وفق إجراءات الأمان والسلامة.

تتشابه الدولتان في **تقديم المساعدة الفني اللازم لمؤسسات التعليم والتدريب المهني** وذلك من خلال الندوات واللقاءات وورش العمل حول المستجدات والمتطلبات العاجلة ذات الأولوية خلال الجائحة، وهذا يرجع إلى رفع الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني، لتعزيز دورها في التعافي من الجائحة؛ ففي **أستراليا** تم تقديم ندوات عن بعد بشكل دوري أساسها احتياجات القطاع ذات الأولوية، وعقد لقاءات للإجابة عن أسئلة الجمهور، واستطلاع آرائهم والتصويت على القرارات، وذلك كجزء من الدعم اللازم وتوفير الإرشادات لتعزيز التعليم المهني عالي الجودة عبر الإنترنت، وفي **فنلندا** قدمت الوكالة الوطنية للتعليم الدعم من خلال تنسيق ومشاركة المواد حول كيفية تخطيط وتنفيذ التعلم عن بعد، بما في ذلك معلومات عن شبكات التنمية الوطنية والمجتمعات والموارد التعليمية المفتوحة، تم تشجيع المعلمين على مشاركة المحتوى من خلال المكتبة الإلكترونية المنشورة حديثًا باستخدام موارد تعليمية مفتوحة، لتعزيز قدرات المعلمين في تقديم التعلي معن بعد، والرد على استفسارات الطلاب وأولياء الأمور.

وهذا يتفق مع منظور البنك الدولي حول تعزيز تعافي التعليم مع إعادة فتح المدارس تدريجيًا، وإعادة فتح المدارس ومواقع العمل بمرونة لاستيعاب الاحتياجات والسياقات المتنوعة، والاستثمار في توفير تعلم مرن ونموذجي، ومنظور منظمة العمل الدولية حول تعبئة الموارد البشرية والمالية للتعلم عن بعد في التعليم والتدريب التقني والمهني.

تتشابه الدولتان في **تقديم الدعم اللازم للطلاب وبأساليب مختلفة وبخاصة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة**، وذلك لضمان عدالة الفرص التعليمية وإتاحة التعلم للجميع دون أي قيود أو شروط تمنع تحقيق التعلم الفعال والعادل؛ فتلتزم **أستراليا** يحصل الطلاب

على التعليم بطريقة مستدامة وفعالة خلال الجائحة، وذلك من خلال المبادئ الوطنية، وتوفير المشورة للمدارس وأولياء الأمور لضمان استمرار الطلاب في التعلم، وتوفير خيار داخل الحرم للطلاب غير القادرين على التعلم في المنزل، بما في ذلك الأطفال الضعفاء، وتوفير إرشادات لقادة المدارس حول كيفية القيام بذلك، وهذا يرجع إلى إعطاء الأولوية إلى التعلم الشخصي، وإبقاء الطلاب مشاركين ومتصلين بالتعلم مع أقرانهم والمعلمين، كما أن أستراليا دولة متنوعة اجتماعيًّا وبها طلاب من خلفيات متنوعة من السطلان الأصليين وأبناء المهاجرين، وفي المناطق النائية، بالإضافة إلى تعزيز الفرص والمساواة بين الجميع، وفي **فنلندا** تم توفير الدعم من خلال المستشارين التوجيهيين والاختصاصيين الاجتماعيين، وتنفيذ التعلم وفق الإمكانات المادية المتاحة، وإتاحة فرصة الدوام إلى المدرسة لتلقي خدمات الدعم اللازمة، وتقديم الوجبات اللازمة للطلاب، وهذا يرجع إلى مبدأ المرونة الذي يتمتع به نظام التعليم في فنلندا، والقدرة على التعامل مع مختلف الظروف، واعتماد التعليم في فنلندا على مبدأ المساواة وحصول كل الطلاب على نفس الفرص بكفاءة وفاعلية وجودة.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء **المساواة وتحقيق تكافؤ الفرص**، والتي ترتبط بالوصول إلى فرص وموارد التعليم النظامي، ويُنظر إلى تكافؤ الفرص عمومًا على أنها تعظيم إجمالي الصالح الاجتماعي، وتزيد من المكاسب الاجتماعية، ويمكن أن تؤدي إلى انتشار السلطة للأفراد. والتعليم يحدد فرصة النتائج وسبل العيش والنمو الاقتصادي، غالبًا ما يُنظر إلى نقص التعليم على أنه السبب الأكثر انتشارًا لعدم المساواة والتخلف. (Ismail, S.: 2015, p. 918)

وهذا يتفق مع منظور OECD حول تقديم الدعم التدريبي والتوجيهي لمساعدة مديري TVET والمعلمين على بناء الكفاءات الرقمية، ومنظور البنك الدولي حول، وإعادة فتح المدارس ومواقع العمل بمرونة لاستيعاب الاحتياجات والسياقات المتنوعة، ومعرفة التعلم المسبق الذي تم الحصول عليه أثناء الإغلاق، وتقديم دعم مخصص للطلاب الضعفاء.

تتشابه الدولتان **في توفير الرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية للطلاب أثناء الأزمة**، فيساعد التعلم الاجتماعي والعاطفي الطلاب على تعلم الكفاءات والمهارات التي يحتاجون إليها لبناء المرونة وإدارة عواطفهم وسلوكهم وعلاقاتهم مع الآخرين بشكل فعال أثناء الجائحة؛ فتتمتع **أستراليا** بخبرة واسعة في تنفيذ نماذج وأساليب التعلم التي تضع الطلاب ورفاهيتهم في مركز التعلم، وتشتهر أستراليا بنهجها التعاوني لتعزيز الحصول على

خريجين ذوي شخصية متميزة قوية، ومتكاملة سواء تعليميًا أو اجتماعيًا أو عاطفيًا مهما كانت الظروف والأزمات التي يمرون بها؛ ويرجع ذلك إلى تأكيد رؤية النظام التعليمي بأستراليا على توفير "نظام تعليمي عالمي المستوى يشجع ويدعم كل طالب ليكون في أفضل حالاته، وفي **فنلندا** تركز السياسات الوطنية على صحة ورفاهية الطلاب، ووفرة الحكومة للمدارس اختصاصي اجتماعي لكل 670 تلميذًا وطبيب نفسي لكل 780 تلميذًا، وتوفير الخدمات الصحية وجودتها، وهذا يرجع إلى رغبتها في توسيع نطاق التعليم الإلزامي، وتحسين المناخ التعليمي، والاستثمار في الصحة البدنية للطلاب، وسد الفجوات في التعلم والرفاهية التي سببتها الجائحة.

وهذا يفسر في ضوء **احتياجات الطلاب الأكاديمية والاجتماعية العاطفية academic and social emotional needs** لتعويض فقدان التعلم، والاستعداد لمجموعات غير متوقعة من التعلم عن بعد، والتعلم المدمج، وقد أدت هذه التوقعات جنبًا إلى جنب مع الحاجة إلى زيادة التركيز على التدريس والتعلم اللذان يركزان على الإنصاف، وهذا يتطلب رفع مستوى المعلمين وإعدادهم المعلم لدعم المعلمين في تلبية الاحتياجات الاجتماعية العاطفية والأكاديمية للطلاب، وتحويل فرص التعلم المهني للمعلم لتلائم الاحتياجات الحالية، وخلق وقت للمعلمين للتعاون مع بعضهم ومع الشركاء الرئيسيين، وهذه الإجراءات حيوية للتنقل بين التدريس والتعلم أثناء الوباء وما بعده". (Darling-Hammond, L., & Hyler, M. E.: 2020, p. 1)

وهذا يتفق مع منظور البنك الدولي حول تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لإدارة آثار الصحية النفسية في الأزمة، ودمج المهارات الصحية في البرامج.

أوجه الاختلاف:

تختلف فنلندا عن أستراليا في أنها اعتمدت على **المواد الممكّنة بالتكنولوجيا وأعمال التطوير التعلم المتكامل**، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي، والمستحدثات التكنولوجية، وإشراك الطلاب في عملية التعليم والتعلم الرقمية، وكذلك تقييم مخرجات تعلم الطلاب، وهذا يرجع إلى مرونة النظام التعليمي في التكيف مع قيود الجائحة، وقوة التمكين التكنولوجي في المدارس ومهارات المعلمين المتقدمة، وإنشاء هيكل تصبح فيه المدن والمدارس منصات ابتكار لتطوير تكنولوجيا التعليم الجديدة، بينما **أستراليا** اعتمدت على التعليم من بعد والمنصات الرقمية التي وفرتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات والدعم المادي المقدم لتمكين المعلمين من مواصلة التعلم رغم القيود المفروضة، ويرجع ذلك للمساحات الشاسعة

التي تتمتع بها أستراليا وانخفاض الكثافة السكانية بها، وهو ما أظهر وجود تحديات كبيرة في تقديم الدعم الكافي للعديد من المناطق الريفية والمحرومة.

وهنا يمكن تفسير الاختلاف في ضوء مفهوم "**التحول الرقمي التنظيمي**"**Organizational Digital Transformation** الذي يتطلب تغيير العمليات التنظيمية لاستخدام التقنيات الرقمية الجديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي أو الهاتف المحمول أو التحليلات أو الأجهزة المدمجة، من أجل تمكين تحسينات الأعمال الرئيسية مثل تعزيز تجربة العملاء، أو تبسيط العمليات أو إنشاء نماذج أعمال جديدة (J. Reis et al, 2020, P. 418).

المحور الثالث: الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:

وفيما يلي تناول أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بهذا المحور:

أوجه التشابه:

تتشابه الدولتان في **زيادة الإنفاق خلال الجائحة على قطاع التعليم التقني والمهني والتدريب لسد الاحتياجات في القطاع وإدخال التحسينات على البرامج الدراسية والبنية التحتية الرقمية**، واحتياجات المعلمين والطلاب وسوق العمل، فتمت زيادة الإنفاق على برامج التعليم المهني بنسبة 29,5% مقارنة بميزانية 2019: 2020، وزيادة بنسبة 30,7% حتى عام 2024م؛ وهذا يرجع إلى ضمان استمرار العملية التعليمية، والتغلب على المشكلات التي خلفتها جائحة كوفيد 19، وتلبية الاحتياجات التي فرضتها الجائحة، وتحقيق التعافي في التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19؛ كما قدمت الحكومة **الفنلندية** دعمًا ماليًا مناسبًا للتعليم والتدريب التقني والمهني خلال الجائحة، فتمت زيادة الاعتمادات المالية للقطاع للفترة 2021–2024، وهذا يرجع إلى دور الموارد المالية في الدعم المناسب للقطاع والتجهيزات، وتوفير الدعم لاستقرار سوق العمل من خلال الدعم المادي المباشر أو من خلال دعم تطوير المهارات عبر حزم برامج التدريب العاجلة، أو تحسين البرامج الحالية.

تتشابه الدولتان في **تعدد وتنوع مصارف الدعم المالي لقطاع التعليم والتدريب**، ففي **أستراليا** أنشأت الحكومة بالتعاون مع حكومات الولايات والأقاليم صندوقًا للتدريب على مكافحة العدوى بقيمة 80 مليون دولار، ودعم بقيمة 1.5 مليار دولار كجزء من حزمة مهارات التدريب على العمل، وإعلان برنامج JobTrainer بتمويل مشترك بين الولايات والحكومة، لمساعدة تاركي المدارس والباحثين عن عمل على اكتساب مهارات جديدة من

خلال إعادة التدريب ورفع المهارات في المجالات الصناعات المطلوبة وبلغت التكلفة مليار دولار، وتم الإعلان عن تمويل دعم نقص المهارات المحددة وقدره 66,7 مليون دولار، وخصصت مبادرة تعزيز بدء التلمذة الصناعية 1.2 مليار دولار على مدى أربع سنوات من 2020–2021 للتعافي من الجائحة، وزيادة التمويل الإجمالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 4,8 مليار دولار، ودعم أجور المتدربين البالغ 2.8 مليار دولار، وذلك في ضوء التعامل مع كل منظومة التعليم والتدريب المهني في المدارس، أو سوق العمل المستضيف للمتدربين، وذلك لدعم الاقتصاد بطرق متنوعة وفي **فنلندا** تم اعتماد قدره 10 ملايين يورو محولة من وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف لتطوير التعلم المستمر والكفاءة، وتخصيص 116.5 مليون يورو إضافية لتدريب الممرضين، وزيادة ميزانية أكاديمية فنلندا مرة واحدة بمقدار 10 ملايين يورو للبحث في مجال تغير المناخ، كما أعلنت الحكومة عن حزمة دعم بقيمة 15 مليار يورو لمساعدة الشركات والأفراد الذين يعانون جراء التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الجائحة، ودعم التعاون والشراكة، بما ينعكس على سرعة التعافي.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء الأولويات priorities، والبدء من الأمور الأكثر تضررا والتي تحتاج إلى تدخل عاجل لتجنب تفاقم الأوضاع، وهذا يرجع إلى أن كوفيد أزمة مركبة، وذات تأثير كبير على قطاعات مختلفة، وبالتالي يتم توجيه الإنفاق إلى الأولويات حسب أهميتها وتأثيرها.

تتشابه الدولتان في **دعم التنمية المهنية للمعلمين أثناء الجائحة لمواصلة التعلم وتحقيق نتائج إيجابية**، لتعزيز مواصلة التعلم خلال الجائحة؛ ففي **أستراليا** طورت مبادرة BeYou والمعهد الأسترالي للتعليم والقيادة المدرسية دليلًا للمعلمين وقادة المدارس لرعاية الطلاب وحماية صحتهم العقلية أثناء الجائحة، وأطلقت حملة استجابة للمعلمين الأسترالية تتضمن مركزًا لموارد المعلمين ودليل لأفضل الممارسات حول إعداد التعلم عبر الإنترنت، ويتم تدريب المعلمين على تطبيق أفكار مناسبة للدروس مرتبطة بالمنهج، والإستراتيجيات التدريسية، والنصائح للمعلمين حول التعلم في المنزل، ومتابعة تقدم تعلم الأطفال، بما يمكن المعلمين من القيام بالأدوار الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد 19، وفي **فنلندا** تمكن المعلمون بفضل التدريب والتنمية المهنية من مساعدة الطلاب على التعامل مع الظروف الاستثنائية للجائحة، وتعزيز الروح المجتمعية في مجتمعات العمل والدراسة، كما تم تنظيم الدعم التربوي الرقمي للمعلمين ومساعدتهم في تقديم خبرة مناسبة للطلاب في التعليم من

بعد، وتم توفير ورش العمل عبر الإنترنت لدعم عمل المعلمين، والتخطيط المشترك للتعليم وتبادل موارد التعلم بين الزملاء، وتوفير الموارد والإمكانات من خلال المكتبة الوطنية المفتوحة لمواد التعلم إضافة إلى للتدريب على المحاكاة واستخدام بيئات التعلم الافتراضية في مؤسسات التعلم، وتم تشجيع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني على النهوض بإستراتيجيات الرقمنة، وتقديم الإرشادات للمعلمين مزيدًا زيادة مسارات الدراسة الفردية، وهذا يرجع إلى مواصلة دعم التحول الرقمي في القطاع والذي بدأ منذ أكثر من عشر سنوات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في التعليم والتدريب المهني.

وهذا يمكن أن يفسر في ضوء مفهوم **التنمية المهنية** Professional Development، الذي يشير إلى مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تنمية معرفة المعلمين ومهاراتهم ومواقفهم وسلوكياتهم أو وتحسينها لتحقيق أغراض التدريس، كما أن تكنولوجيا المعلومات تغطي جميع العمليات التي تسهل ممارسات التدريس الفعالة في الفصل الدراسي؛ لتعزيز تعلم الطلاب. (Kalman, M., & Cesur, B. K. B: 2022, p. 2)

وتتميز فنلندا أنها أن الدعم الفني والتربوي للمعلمين وفر للمدارس اثنان من خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أهبة الاستعداد لمساعدة المعلمين والطلاب في أي نوع من المشكلات التي قد يواجهونها أثناء التدريس عن بعد.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدولتان في **آليات توجيه التمويل والمخصصات لمختلف عناصر نظام التعليم والتدريب التقني والمهني**، وهذا يرجع إلى اختلاف السياق العام لكل دولة، فقد اعتمدت **فنلندا** على توجيه جزء من الدعم عن الأداء الفعلي للمدارس خلال الجائحة، للتأكد أن الإصلاحات والسياسيات المقررة تحقق أهدافها، ويأتي هذا ضمن سلسلة الإصلاحات التي وجهت التمويل للقطاع، واعتمدت **أستراليا** على إنشاء صناديق خاصة موجهة للدعم القطاع بشكل عام، ويتضمن كل صندوق مهمة محددة، وكلها تركز على دعم فئات محددة تحتاج إلى المساندة للخروج من الأزمة، وهذا يرجع إلى تعدد التحديات التي تواجه التعليم والتدريب في أستراليا، وبالتالي تعدد أوجه الإنفاق.

تختلف الدولتان في **حجم المبالغ المخصصة لدعم القطاع، فأستراليا** كرست من خلال الصناديق الطارئة للتماشي مع الجائحة الذي بلغت قيمتها 130 مليار دولار، وبدأ في نهاية مارس 2020، وصُمم لإبقاء المزيد من الأستراليين في الوظائف ودعم الشركات

المتأثرة بالتأثير الاقتصادي الكبير للجائحة، بواقع 1500 دولار لكل أسبوعين حتى 27 سبتمبر 2020، وهذا يرجع إلى قوة ومكانة الاقتصاد الأسترالي، وارتفاع الدخل القومي، ونسبة المبالغ المخصصة للتعليم والتدريب المهني، وبلغ التمويل في **فنلندا** حما يقارب 20 مليار دولار، بالإضافة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها فنلندا كانت قد سبقت وقوع الجائحة وهو ما جعلها تقف على قدمين ثابتتين تختبر ما نقذته من سياسات خلال الفترة السابقة، والتي أثبتت أنها كانت فارقة في إدارة الأزمة، واستطاعت أن تنهض بسرعة وباقتصادها في مواجهو كوفيد 19.

وهذا يفسر في ضوء **مقاييس الدخل القومي والناتج المحلي، Measures of national income and output**، وهو يمثل القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة أثناء عام كامل بواسطة وسائل الإنتاج المملوكة من قبل أبناء هذا البلد. قد يكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان معظم المدخول من إنتاج البلد يذهب لشركات وأشخاص أجانب والعكس صحيح. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، ص. 173.)

ثانيًا: أوجه تميز خبرات دولتي المقارنة لتعزيز إجراءات التعافي في التعليم والتدريب المهني من جائحة كوفيد 19:

في ضوء ما سبق عرضه في التحليل المقارن بين أستراليا وفنلندا يتضح، وجود أوجه تميز في كل محور من محاور الدراسة، والتي يمكن الاستفادة منها في وضع إجراءات مقترحة في مصر، وهي:

1- **استيعاب أجهزة الدولة المختلفة وبخاصة المؤسسات التعليمية وصانعو القرار لأبعاد الجائحة:** وهذا يتطلب سرعة التحرك والاستجابة والتنسيق مع الجهات ذات الصلة على مستوى التخطيط والممارسات، واتخاذ القرارات المناسبة في التوقيت المناسب لتقليل حدوث أي خسائر في المنظومة ما أمكن.

2- **المرونة والتدرج المنطقي مع الأحداث والظروف الطارئة:** وذلك من خلال المتابعة المستمرة من كثب، والاعتماد على البيانات الوطنية وتحليلها، ووجود خطط لإدارة الأزمة، وسيناريوهات متنوعة مرنة للتعامل مع المستجدات بواقعية وكفاءة.

3- **التعاون الوثيق والهادف والإيجابي بين مؤسسات الدولة المختلفة وبين أعضاء المجتمع،** وذلك من خلال التنسيق المباشر، وتوزيع المهام، وإعلان الإجراءات والمبادئ العامة المشتركة التي تناسب المرحلة، ومتابعة تنفيذها، وتنفيذ اللقاءات المستمرة بين صانع القرار الوطني والمجتمع.

4- **تركيز السياسات الطارئة على أوجه الضعف والعجز القائم بسبب الجائحة، وتوفير الاحتياجات العاجلة:** عبر جمع البيانات بشكل دوري حول أداء القطاع، والتدخل العاجل في حال تطلب الوضع ذلك.

5- **استمرار استكمال الدراسة والعملية التعليمية،** وذلك من خلال الحلول البديلة الأكثر أمانًا، والاستعانة بمصادر التعلم والتعليم من بعد؛ للتخفيف من قيود الإغلاق في بداية الجائحة، واعتماد النموذج الهجين في التعليم والتعلم الذي يجمع بين التعليم من بعد والتعليم بشكله التقليدي، مع تطور آليات التقييم، ومتابعة التقدم التعليمي للطلاب، وإتاحة الموارد والمصادر التعليمية للطلاب والمعلمين.

6- **المرونة التنظيمية التي تحقق تكييف البرامج الدراسية مع الجائحة،** وذلك من خلال تعديل التشريعات والقوانين المنظمة خلال حالات الطوارئ، وتعديل الخطط والبرامج الدراسية، ونظم الامتحانات والتقييم، بما يحقق الهدف الأساسي من العملية التعليمية ويراعي المستجدات المرتبطة بالجائحة.

7- **الاعتماد على الابتكار والإبداع في التعليم والتعلم من بعد،** عبر العديد من الأساليب التعليمية والتدريبية مثل: المحاكاة، ودمج التكنولوجيا وتطبيقاتها الحديثة المعززة في التعليم، بما ينعكس على جودته واستكماله وبخاصة وقت الأزمات الممتدة.

8- **دعم الطلاب ذوي الأداء المنخفض أو من خلفيات اقتصادية منخفضة،** وبخاصة أن الجائحة قد أظهرت بعض أوجه القصور في العدالة والخدمات المقدمة للطلاب، وهذا يتضمن تزويدهم بالموارد المادية الملائمة لاستكمال التعلم، وتطوير خطط الكفاءة المهنية، وتوفير المصادر اللازمة للتعلم واكتساب الخبرات.

9- **الاهتمام بالجانب النفسي والعاطفي للطلاب،** والذي لا يقل أهمية عن الجوانب التعليمية، فقد أظهرت الجائحة أن لها بعدًا نفسيًّا كبير على الأفراد نتيجة العزلة والقلق والخوف، وله تأثير على القدرات العقلية والتفكير، وهذا يتطلب وجود الاختصاصيين

النفسيين والاجتماعيين، وبرامج التعافي النفسي والصحة النفسية، لحل المشكلات التي قد تواجه الطلاب والصعوبات أثناء التعلم في ظل ظروف الجائحة.

10- **الانتقال من وضع الاستجابة إلى وضع التعافي:** من خلال تنفيذ الحكومات لسياسات وتدابير الإصلاح التي تعوض الوقت الضائع، والخسائر المحققة، وهذا قد يتضمن رؤية واضحة قائمة على بيانات حقيقية، ومشاركة بين جميع الجهات ذات الصلة، والاستفادة من الدروس السابقة والاستجابة بسرعة للأزمات الجديدة، لإعادة التأهب والاستثمار في الأنظمة وتعزيزها في المستقبل.

11- **توفير الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة،** وزيادة الاعتمادات المالية لقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، وتقديم حزمة من المساعدات المادية للشركات والأفراد المتضررين من الجائحة.

12- **التنمية المهنية للمعلمين:** وتنظيم الدعم التربوي الرقمي للمعلمين، ومساعدة الآخرين والعمل الجماعي، وتقديم الدعم الرقمي المختلف وورش العمل عبر الإنترنت لدعم التدريس والتعلم، والتخطيط المشترك وتبادل موارد التعلم بين الزملاء، وتطوير مهارات المعلمين الرقمية في الاعتماد على التكنولوجيا.

القسم السابع ـ إجراءات مقترحة لتعزيز تعافي نظام التعليم الفني في مصر من جائحة كوفيد 19:

في ضوء مدخل الدراسة، وفي ضوء الإطار النظري لتعافي نظام التعليم والتدريب المهني في مصر في ضوء جائحة كوفيد 19، وفي ضوء التحليل المقارن لخبرة أستراليا وفنلندا، وفي ضوء جهود مصر لمواجهة الجائحة؛ يمكن الخروج بإجراءات مقترحة للبحث، لتحقيق التعافي في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد، والأزمات ذات الصلة التي قد تحدث في المستقبل بما يتوافق مع السياق العام للمجتمع المصري.

أولًا ما يتعلق بالتوجهات الإستراتيجية الهادفة في سياق الجائحة:

تتمثل الإجراءات المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

1- **وضع خطة (إطار عام) طارئة للتعليم الفني** لتعزيز استجابته للجائحة واستعداده للتعافي، ومشاركتها ونشرها من خلال الكتب الدورية، ونشرها للرأي العام لتوحيد الجهود من خلال وسائل التواصل المختلفة، تتضمن الجوانب التي ينبغي التركيز عليها، وتنظيم استكمال التعليم.

2- تحديد الأولويات الوطنية التي أظهرتها الجائحة لتعزيز التعافي في قطاع التعليم الفني:

والاستفادة من الزخم الناتج عن الجائحة والرغبة في الإصلاح لإعادة التفكير في أولويات التخطيط للتعليم والتدريب التقني، في ضوء أوجه الضعف والقصور التي أوجدتها الجائحة لجميع جوانب العملية التعليمية، وذلك من خلال:

أ- **عمل دراسة ميدانية موسعة** من الجهات البحثية المختصة بالتعليم الفني في مصر، وبمشاركة المستويات الإدارية المختلفة للتعليم الفني، واستطلاع آراء الأفراد والجهات ذات الصلة في نقل صورة الواقع بشفافية ووضوح، واحتياجاتهم، ووجهة نظرهم؛ للوقوف على أوجه الضعف والعجز القائم بسبب الأزمة وأثنائها.

ب-**إنشاء منتدى وطني يساهم في وضع قائمة مقترحة بأولويات ومجالات الإصلاح والتعافي من كوفيد 19**، في ضوء البيانات الوطنية، والدروس المستفادة من الممارسات العالمية والمحلية أثناء الجائحة، وتحديد البرامج والمؤهلات، والمهارات المطلوبة بشكل عاجل.

ج- **وضع خطة وطنية للتعليم تختص بتطوير التعليم الفني** في ضوء أوجه القصور الناتجة عن الجائحة، وإعادة رسم مسار المهارات خلال السنوات المقبلة في ظل الاحتياجات الناشئة في ومتطلبات السوق.

د- **تحديث خطة مواجهة الأزمات والطوارئ**، وذلك من خلال إدراج الوضع الوبائي وتأثيره على التعليم كموجه أساسي في التخطيط قريب وبعيد المدى للتعليم والتدريب التقني والمهني بصفة خاصة، نظرًا لطبيعته الخاصة.

هـ-**إقرار سيناريوهات مواجهة الأزمات والطوارئ لشكل وتنظيم التعليم الفني أثناء الجائحة**، من خلال سيناريوهات نابعة من الممارسات الوطنية السابقة، وتوضح كيف سيتم تنظيم تقديم التعليم واستمراره، وطرق تقديم المحتوى، وطرق التقييم، والامتحانات، والتدريبات العملية؛ بما يمكن من ضمان استمرار التعليم وضمان جودته.

3- التدرج في اتخاذ القرارات أثناء الجائحة وفق مقتضيات الأحداث والظروف الطارئة ومدى تأثيرها على نظام التعليم الفني:

وهذا يعني الانتقال من وضع الاستجابة إلى وضع التعافي بسرعة، والانتقال من مرحلة رد الفعل إلى التحكم فيه، وذلك من خلال:

أ- **وضع سيناريوهات مرنة للتعامل مع حالة الطوارئ،** واختيار أنسبها وفقا للمرحلة الراهنة للحدث، فيتم استيعاب الأزمة والتماشي معها أولًا، ثم الانتقال إلى التعافي والتحسين، ثم التأهب والاستعداد لأي ظروف مشابهة.

ب-**اعتماد القيادة والتوجيه القائم على الأدلة أثناء الجائحة،** وجمع البيانات بشكل دوري لتحديد احتياجات الكفاءات والمهارات الجديدة للحياة العملية، وتحديثها، وتحليلها، ومشاركتها؛ لدعم التقييم المنتظم لسياسات الحكومات وأدائها، من خلال استطلاعات الرأي (وبخاصة الإلكترونية)، واللقاءات مع أعضاء المجتمع المدرسي، وممثلي سوق العمل، وأولياء الأمور والطلاب، واقتراح تنفيذ سيناريوهات محددة للتعامل مع المستجدات بواقعية وكفاءة، وفي ظل الظروف والإمكانات المتاحة؛ وهذا يرجع إلى أن انتشار الجائحة الحالية يأتي في شكل موجات متتابعة يرجى الحد من تفاقمها.

ج- **تكوين فريق مختص في كل إدارة تعليمية وبخاصة وقت الأزمة؛** يوفر البيانات والمعلومات اللازمة لمزودي التعليم الفني، والخدمات الاستشارية، ومشاركة المواد حول كيفية تخطيط وتنفيذ التعلم خلال الجائحة، وتيسير التواصل معهم وإعلامهم بالمستجدات، ومشاركتها من خلال إنشاء موقع ويب مخصص لذلك، يتضمن تعليمات لمستويات التعليم المختلفة، وقنوات اتصال رسمية مباشرة، ووسائل التواصل المختلفة، مثل: المنصات الرقمية للوزارة، أو رسائل البريد الإلكتروني، والتواصل المباشر مع القيادات المدرسية، ومثال ذلك إبلاغ المتدربين بالتغييرات التي تطرأ على اللوائح والممارسات.

4- **إجراء دراسة بحثية وطنية تتضمن التعاون الوثيق بين خبراء أكاديميين وممثلين عن عالم الأعمال والسوق، للتنبؤ بتوجهات التعليم والتدريب التقني والمهني،** والمهارات والكفاءات الانتقالية المطلوبة في مرحلة ما بعد كوفيد، وهذا يتضمن:

أ- **تحديد القطاعات والتغيرات في سوق العمل،** والمهن التي تعرضت لخسائر جراء قيود الإغلاق والتضخم وتراجع الاقتصادات، وتوجهات الشركات وقطاع الأعمال الدولي والمحلي.

ب- **تحديث إطار العمل القومي** في ضوء نتائج الدراسة، وإعلام المجتمع المدرسي بهذه التحديثات وتعميمها.

ج- **إدراج التوجهات الجديدة في التعليم والتدريب التقني والمهني ضمن خطط التطوير الجديدة،** مثل توجهات التنمية المستدامة، والتكنولوجيا الرقمية، والرعاية الصحية، والأتمتة، والاقتصاد الزراعي، والتوجهات الخضراء، وغيرها، وذلك من خلال استحداث بعض البرامج الدراسية الجديدة في التعليم الفني ضمن خطة التعافي في ضوء نتائج الدراسة السابقة، وفي ضوء متغيرات ومتطلبات السوق بحيث يتم ربط التعليم الفني بالتطورات الحادثة في سوق العمل، وبالبيئة المحيطة بالمدرسة، وهو ما يعزز الشراكة والترابط، ومن ذلك التوجهات الاقتصادية الخضراء، ودعم الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير، والزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات أو التكنولوجيا الحيوية، والصحة.

5- **عقد شراكات وروابط قوية ومباشرة مع قطاع الصناعة،** وتعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للوفاء بمتطلبات السوق المتغيرة، لضمان أن يظل التعليم والتدريب المهني مناسبًا وموجهًا حسب الطلب، وذلك من خلال:

أ- تأسيس نظام معلومات ديناميكي متكامل وشامل للعرض والطلب في سوق العمل.

ب- تشجيع قطاع الأعمال والصناعة على المشاركة بشكل أوسع وأعمق في دعم التعليم الفني من خلال تقديم حوافز للشركات والأفراد عبر الإعفاءات والتخفيضات الضريبية للشركات والمصانع التي تدعم التعليم الفني، وحملات والترويج للشركات، ودعم عقود التلمذة الصناعية؛ بما يحقق تغيير الانطباعات غير الإيجابية لدى أصحاب الأعمال عن المنظومة ككل، ويحقق المكاسب المشتركة للجميع.

ج- إشراك أعضاء المجتمع المدرسي في الاستجابة للطوارئ، مثل مشاركة المدارس في إنتاج الأقنعة، والمطهرات، وهذا يوفر الدعم المالي للمدارس، ويوفر الخبرات لتنمية مهارات الطلاب، ويوفر احتياجات المجتمع وقت الطوارئ.

<u>ما يتعلق ببرامج التعليم المبتكرة للتعلم والرفاه والحماية الاجتماعية والعاطفية:</u>

1- **انتظام الدراسة والعملية التعليمية في ظل ظروف الأزمات والجوائح وعدم انقطاعها؛** لتجنب حدوث انقطاع في عملية التعلم، وتراكمية المعرفة، وذلك من خلال:

أ- **اعتماد التعلم من بعد أحد الحلول البديلة الأكثر أمانًا،** لتخفيف قيود الإغلاق كما حدث في بداية الأزمة، والتدرج مستقبلًا في الاعتماد على النموذج الهجين في التعليم والتعلم والتقييم الذي يجمع بين التعليم من بعد والتعليم بشكله التقليدي، وهذا

يعد دعمًا لتوجه الوزارة والاستثمار الذي بدأته عند بداية الأزمة، كإنشاء المنصات الرقمية، وغيرها؛ لتصبح حلًّا دائمًا وليس مؤقتًا.

ب- **مواصلة تقديم التعلم القائم على العمل والتدريب العملي حيثما أمكن ذلك،** مع مراعاة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار العدوي، أو انتقال التدريب مباشرة إلى مزودي خدمات التعليم المهني من الشركات والمصانع التي توفر التدريب العملي للطلاب حال تعرض المدارس للإغلاق، وهذا تحت إشراف المدرسة، مع الاعتراف بالمهارات المكتسبة.

ج- **وضع نظام لإدارة التعلم (LMS)** للتعليم الفني يوفر الموارد الأساسية والمصادر التعليمية للطلاب والمعلمين، ويقف على نقاط القوة والضعف، ويطور آليات التقييم؛ ويرصد أداء الطلاب، ومتابعة التقدم التعليمي للطلاب.

د- **تحديث البنية التحتية في المدارس والإدارات التعليمية،** وذلك من خلال توفير معامل الحاسب الآلي، وشبكات الإنترنت، ومعلمين مؤهلين لتنمية معارف الطلاب ومهاراتهم في الجانب التقني، وضمان وصول الطلاب إلى التعلم والمسارات التعليمية بسهولة، نظرًا لأهميتها في المستقبل، وبما يمكنهم من استكمال التعلم من المنزل عند الضرورة.

هـ- **تضمين التكنولوجيا وأساليب التعلم الرقمية كجزء من المنهج الدراسي،** والاعتماد على البرامج التعليمية المتخصصة، مثل: مايكروسوفت تيمز، وإدمودو كفصول افتراضية معززة، وتزويد المتعلمين بالأدوات المستقلة لتعزيز التعلم الذاتي؛ وبخاصة ان توجهات التعليم والتدريب المهني ستركز على دعم توجه القطاع نحو تعزيز وتوطين التكنولوجيا كأحد الدروس المستفادة من الجائحة.

و- **الاعتماد على الابتكار والإبداع في تقديم التعليم والتعلم عن بعد،** وذلك من خلال الاعتماد على العديد من الأساليب التعليمية والتدريبية مثل: المحاكاة، ودمج التكنولوجيا وتطبيقاتها الحديثة المعززة في التعليم، بما ينعكس على جودته واستكماله وقت الأزمات والطوارئ.

ز- **تحفيز الطلاب في رحلة التعلم الخاصة بهم،** وتنمية الثقة في النفس، ومواجهة الازمات، في سياق يتسم بعدم اليقين وتوقعات سوق العمل غير المستقرة والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المترتبة على ذلك.

ح- **إعادة فتح المدارس ومواقع العمل بمرونة** (إذا حدث إغلاق) لاستيعاب الاحتياجات والسياقات المتنوعة، وإلزام المدارس باتخاذ التدابير للحفاظ على السلامة والأمان حال اتخاذ قرار بمواصلة التعلم وجهًا لوجه، وذلك من خلال الكتب الدوري وتعميمها على جميع المدارس بشكل سريع.

ط- **ضمان سلامة المتدربين في مواقع العمل**، وذلك من خلال التدريب على معايير السلامة والصحة المهنية للتكيف مع مستجدات الجائحة.

ي-تعظيم **دور المعلمين في مواجهة الجائحة**، إذ يتوقف عليهم جزء كبير من انتظام العملية التعليمية، وذلك من خلال تكوين مجتمعات التعلم المهنية عبر الإنترنت، وتقديم الدعم من المعلمين الأكثر خبرة لزملائهم، وتكوين منتديات النقاش على منصات التواصل الخاصة بالمعلمين، وورش العمل عبر الإنترنت لدعم عمل المعلمين، والتخطيط المشترك للتعليم وتبادل موارد التعلم بين الزملاء.

2- **تكييف البرامج والخطط الدراسية ومواءمتها مع متطلبات الجائحة وحالات الطواري**، وذلك من خلال:

أ- **تعديل التشريعات والقوانين المنظمة خلال حالات الطوارئ** إذا تطلب الأمر ذلك من خلال (القرارات، والكتب الدورية)، مثل: نظام الحضور، ونظام التدريس وموارده، وتعديل الخطط والبرامج الدراسية، ونظم الامتحانات والتقييم، بما يحقق الهدف الأساسي من العملية التعليمية ويراعي المستجدات المرتبطة بالجائحة.

ب- **إدخال برامج تدريب قصيرة الأجل ومعتمدة** ضمن خدمات المدارس أثناء الجائحة أو حالات الطوارئ، لسد الفجوات في المهارات التي تسببها الأزمة الصحية، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية لإعادة توجيه العمال نحو المجالات الوظائف الناشئة، وتعزيز الاستدامة المهنية للطلاب والخريجين، ومواءمة مهاراتهم لمتغيرات السوق، وبمشاركة الأطراف المعنية في تصميم وتنفيذ هذه البرامج وبذلك يتحقق الربط بين السوق وبين المدارس في علاقة تبادلية تقوم على التكامل.

ج- **إتاحة استكمال الدراسة أو توقفها للطلاب بمرونة**، على أن يتم اعتماد آلية تقييم حال قرر الطالب العودة لاستكمال مؤهله، (اختبار تقييم) وتقديم الدعم اللازم له، كما يتوقع أنه لن يتمكن بعض المتدربين من إكمال برنامجهم في الوقت المحدد، بسبب الاضطراب المستمر في مكان عملهم أو مكان تدريبهم الطبيعي، وسيحتاج

هؤلاء الأفراد إلى دعم تدريبي مرن وفعال حتى يتمكنوا من إكمال واكتساب المؤهلات المهنية المطلوبة، ولهذا سيكون من المهم للغاية إعادة النظر في ترتيبات التقييم، والمهارات المطلوبة.

د- **امتلاك كل طالب لخطة تعلم فردية،** يتم فيها وضع الأهداف الخاصة بمساعدة معلم الصف، ويتم توجيه الطالب لتسجيل التعلم السابق، وتحديد احتياجات تطوير الكفاءات، وكيفية اكتسابها، وبيئات التعلم المختلفة المعنية، ويمكن أن يشمل ذلك مزيجًا مرنًا من التعلم داخل المؤسسات التعليمية وأماكن العمل وورش العمل وبيئات التعلم الافتراضية؛ لاكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة للتأهيل، بدءًا من كيف وأين سيحدث التعلم، مع إمكان تعديل خطط تطوير الكفاءات عن طريق استبدال الوحدات أو أجزاء من الوحدات التي لا يمكن إكمالها عند الجائحة.

3- وضع إجراءات مناسبة لدعم الطلاب الأكثر عرضة لخطر ترك الدراسة، وذوي الأداء المنخفض أو من خلفيات اقتصادية منخفضة،

فالجائحة قد كشفت عن أوجه عدم المساواة بين الطلاب من خلفيات اقتصادية غنية وفقيرة، وتبعًا للموقع (الريف والحضر والمناطق النائية)، وقدرة كل منهم على مواصلة التعلم، وتقديم هذه الخدمات للطلاب يعزز من المساواة وقيم العدالة، وذلك يتم من خلال:

أ- **معرفة التعلم المسبق الذي تم اكتسابه أثناء الإغلاق عند العودة للمدارس،** من خلال تعميم أداة تقييم مبدئي للتعلم في بداية العام الدراسي أو بعد فترة الانقطاع، ومن ذلك اجتياز اختبار قياس مستوى أو إثبات مهارة بطرق عملية، للوقوف على حالة تعلم الطلاب، أو المهارات العملية المكتسبة، وتحدد احتياجات المتعلمين، والبناء عليها، ووضع خطة العلاج بشكل فردي وفق ذلك.

ب- **عقد بروتوكول شراكة وتعاون** بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد المناطق الأكثر فقرًا، وتقديم الدعم لطلاب التعليم الفني باعتبارهم الأكثر عرضة لخطر ترك الدراسة، ووضع برامج التدخل وفق حالات الطلاب.

ج- **وضع قائمة بأسماء الطلاب الذين فقد الاتصال بهم خلال حالات الطوارئ** أو لم يستكملوا الدراسة، ومتابعتهم من خلال إدارة المدرسة، والوقوف على أسباب عدم

التواصل أو استكمال الدراسة، وتقديم الدعم اللازم وفق ظروف كل حالة، وذلك من خلال إلزام المدارس بمتابعة تعلم الطلاب، وتقديم تقارير بذلك.

د- **إلزام المدارس بتقديم خطط للتعليم العلاجي الفعال للطلاب الأكثر احتياجًا عند العودة للدراسة، حسب احتياجهم؛ النظرية والعملية** للمساعدة في تعويض خسائر التعلم خلال فترة الانقطاع عن الدراسة، وتلبية احتياجات التعلم الخاصة بهم ولا سيما أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وقت الجائحة، وذلك من خلال حصص دعم إضافية، أو دروس مسائية، أو التعلم من خلال الأقران بمشاركة المعلم.

هـ- **إتاحة الموارد ومصادر التعليم المعززة** لدعم التعليم والتعلم لجميع الطلاب وبخاصة الطلاب الأكثر تأثرًا بالجائحة وفقدًا للتعلم، وبالوسائل التي تتناسب مع قدرات وإمكانات الطلاب.

و- **زيادة وعي الطلاب ومعارفهم حول الأزمات،** وإجراءات السلامة والأمان، والممارسات الصحية، وذلك من خلال النشرات الإعلانية، واللقاءات الدورية التوعوية داخل المدارس، وتخصيص حصص في الجدول الدراسي لذلك.

ز- **تقديم الدعم النفسي والعقلي والاجتماعي للطلاب،** لمواجهة حالة القلق والخوف والاضطراب التي واجهت الطلاب أثناء الجائحة، أو مواجهة المخاوف بشأن المستقبل، وذلك من خلال توفير برامج الدعم النفسي، والبرامج العلاجية للطلاب من قبل الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين في المدرسة، وتشجيع الطلاب لحل المشكلات التي قد تواجههم والصعوبات أثناء التعلم في ظل ظروف الجائحة، عبر التعلم الذاتي، والتكيف مع الظروف والمستجدات، وتطوير المهارات الشخصية، والعودة إلى طريق الدراسة لما قبل حدوث الازمة أو الاضطراب، لمساعدتهم على إعادة التكيف والتعويض بعد الجائحة، ومساعدة المدارس على الاستعداد لتقديم هذا الدعم ومواجهة التحديات الهائلة في المستقبل.

ح- إيلاء اهتمام خاص للأنشطة الرياضية وأنشطة الصحة العامة في الجدول الدراسي، الذي يأخذ في الاعتبار فرص مختلف الفئات العمرية لممارسة الرياضة والجوانب البيئية

ط- **تنظيم لقاءات دورية مع أولياء الأمور لدعم تعلم أبنائهم ومواصلة الدراسة،** بالإضافة إلى وجود قنوات تواصل مباشرة تسمح بالتواصل بين المدرسة والمعلمين وأولياء الأمور، والوقوف على أداء أبنائهم.

4- حماية الصحة العقلية والنفسية والجسدية للقادة والمعلمين:

فقد كان من تداعيات الجائحة التأثير المباشر على الصحة النفسية والعقلية للأفراد بسبب العزلة وقيود الإغلاق، وإلغاء الفعاليات الاجتماعية، وتعطيل الدراسة، ويتم ذلك من خلال:

أ- **حصول جميع أعضاء المجتمع المدرسي على التطعيمات المحصنة من الوباء.**

ب-**تقديم برامج تدريبية تغطى مجال الصحة العامة** ضمن البرامج التعليمية والتدريبية كافة كمتطلب إجباري لكل هذه البرامج لتنمية الوعي الصحي بمخاطر الجائحة وتداعياته على الفرد والمجتمع.

ج- **توفير قنوات للتواصل المستمر مع المعلمين بإداراتهم التعليمية ومدارسهم،** وتقديم التوجيه والمعلومات المستمرة أثناء الأزمات، من خلال وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة بطريقة لا مركزية تسمح بتغطية أكبر قدر منهم، بما يسمح بإعطائهم الفرصة للمشاركة الفعالة في صنع القرار التربوي، وتخفيف الضغوط، ومن ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، أو أرقام تليفونات لفريق خاص بتقديم المساعدات أثناء الجائحة.

<u>ما يتعلق بتوفير الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمنصفة:</u>

تتمثل الإجراءات المتعلقة بهذا المحور فيما يلي:

1- **دعم مقدمي التعليم والتدريب المهني بجميع الأدوات والموارد اللازمة،** وذلك من خلال:

أ- **توفير قاعدة بيانات وطنية** نوعية بمزودي خدمات التعليم الفني في مصر.

ب-**جمع البيانات والمعلومات النوعية ذات الصلة بالتعليم الفني،** مثل: (عدد الطلاب، كفاءة البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوق العمل في البيئة المحيطة، المعلمين وتدريبهم، وغيرها) وتحديد أوجه الضعف والقصور التي تحتاج إلى معالجة سواء على المدى القصير أو البعيد، ونواحي القوة التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم الخدمات اللازمة للقطاع.

ج- **الاتفاق على مجموعة من التوجهات الإستراتيجية بالتعاون** بين مزودي خدمات التعليم الفني، والدولة، والمجتمع، والمؤسسات الدولية ذات الصلة، وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لدعم التحول.

د- **وضع الخطط الخاصة بالمدارس على مستوى الإدارات** تتناسب مع قدرات الإدارة وتتفق مع التوجهات العامة للدولة والظروف المحيطة، ومتابعتها بشكل دوري.

2- **تصميم وتنفيذ خطط التحول الرقمي في قطاع التعليم الفني للتكيف مع متطلبات الجائحة، كخيار تعليمي آمن أثناء الجائحة**، وذلك من خلال

أ- **تحديث البنية التحتية والرقمية في المدارس**، وتوفير متطلبات التحول الرقمي (معامل الحاسب الآلي، شبكات إنترنت قوية، منصات تعلم، وغيرها)، من خلال المبادرات المجتمعية لتجهيز المدارس، أو دعم أولياء الأمور، أو عقود الشراكة مع قطاع الصناعة والأعمال والقطاع الخاص، لتهيئة المدارس للقيام بأدوارها في دعم التحول الرقمي.

ب-**التوسع في إنشاء المنصات الرقمية للتعليم التقني والمهني وإتاحتها**، وتوفير الموارد ومصادر التعلم اللازمة للمعلمين (الأجهزة، والخامات ومستلزمات التدريب والتعلم)، وكيفية استخدامها، من خلال فيديوهات إثرائية معززة، وكتيبات إرشادية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وعمل الربط اللازم بين جميع الشركاء، كالمدارس والشراكات ومقدمي الخدمة والطلاب وأولياء الأمور، وتيسير إتاحة المعلومات للجميع، وشفافية البيانات حول الوظائف حتى يتمكن الطلاب من اتخاذ خيارات أكثر استنارة، حول مستقبله المهني.

ج- **إنشاء حسابات للمعلمين والطلاب على المنصات الرقمية** مثل إدمودو، والتدرج في تقديم بعض التكليفات والأنشطة من خلالها، وهذا يمكن الطلاب من اكتساب المهارات الأساسية للتعلم الذاتي والمستمر، والتي لها أثر مباشر في المستقبل من خلال مساعدة الطلاب على الانتقال بسهولة إلى قطاعات العمل المختلفة، وتمثل فترة الإغلاق فرصة مهمة لتوسيع عروض هذه الأنواع من المهارات، والتي إلى حد ما يمكن تعليمها وتعلمها بسهولة عن بعد.

د- **تدريب المعلمين والطلاب على تعلم واكتساب المهارات الأساسية للتعلم الإلكتروني**، وما يرتبط به، مثل: التعليم الهجين، والتعليم والتقويم من بعد، ومنصات

التعلم الرقمية، وفق حاجاتهم إليه من خلال استطلاعات الرأي، وإعلان خطة للتدريب تتضمن المجالات التي تم اقتراحها من المعلمين، واختيار المعلم من بينها، واحتساب ذلك ضمن مسوغات الترقي.

هـ- **دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج والمقررات الدراسية،** وبرامج التعليم المستمر، وذلك من خلال تضمين أداء الأنشطة الرقمية للطلاب ضمن أهداف التعليم الفني خلال المرحلة المقبلة، ودمج الطلاب بشكل مباشر في هذه العملية، وذلك أسوة بدمج تعلم الطلاب في الثانوية العامة بمصادر التعلم الرقمية، وبنك المعرفة.

و- **عقد ورش عمل ودورات تدريبية لتقديم الدعم الفني** اللازم من المتخصصين والفنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمعلمين والقادة؛ مما يسهل على المجتمع المدرسي أداء مهامه بسهولة ويسر وقت الأزمات والطوارئ.

ز- **تخصيص جزء من تمويل التعليم والتدريب المهني لتوفير البنية التحتية اللازمة** لدعم التحول الرقمي، ودعم توجيه التمويل لمواجهة الفجوات، والوفاء بالأولويات التي فرضتها الجائحة.

ح- **مواصلة تقديم الخدمات التعليمية من خلال القنوات التعليمية** (قناة التعليم الفني) وتطوير برامجها بشكل دوري، وتوفير المحتوى العلمي والعملي المناسب للمراحل التعليمية المختلفة، ويمكن توجيه هذه القناة كآلية لدعم التعليم الفني من خلال الإعلان عبر هذه القنوات عن المؤسسات والشركات والمصانع الداعمة للتعليم الفني، وتخصيص برامج عنها، مما يعزز الربح لكلا الطرفين، ومن جهة أخرى تتناسب مع الطلاب الذين لا تتوافر لهم الأدوات لدعم التحول الرقمي كالهاتف الذكي أو الحاسب، أو الإنترنت.

ط- **إنشاء معارض رقمية (مستودع رقمي) ي**تضمن أعمال الطلاب وإبداعاتهم؛ كما يتم البيع والشراء أونلاين مثل: أمازون، وغيرها، وتعمل كمعارض للتوظيف عبر الإنترنت لربط الطلاب بأصحاب العمل المحتملين، وهو ما يعد مكسبًا لكلا الطرفين.

3- **استحداث بعض البرامج التدريبية للقادة والمعلمين،** ومن ذلك:

أ- **برنامج حول إدارة المخاطر التعامل مع الطوارئ والجوائح،** وتطبيقاتها داخل المؤسسات التعليمية؛ لتنمية ثقافتهم ووعيهم بالوضع الوبائي، وما يجب عليهم فعله، على أن يصبح ضمن الشروط اللازمة لترقي المعلمين والقادة حتى يتمكنوا من مواجهة الظروف الطارئة والجوائح عند حدوثها في المستقبل.

ب-**برنامج لدعم التواصل الرقمي الفعال عن بعد،** لإدارة الاجتماعات، وتكوين شبكات التعلم بين المعلمين، وفيه يتم تدريب المعلمين على استخدام المنصات التعليمية الرسمية مثل إدمودو، وكيفية استخدامها في توجيه الطلاب لاستكمال دراستهم.

ودورات مثل: التعلم الإلكتروني، واستخدام أنظمة إدارة التعلم، ودعم الطلاب أثناء التعلم القائم على العمل أثناء الجائحة.

4- **عقد شراكات لتشجيع الشركات والمصانع على دعم التعليم الفني والاستثمار فيه،** واحتفاظهم بالمتدربين ومواصلة العمل واكتساب المهارات العملية وبخاصة في حالة إغلاق المدارس، لتعويض دور المدرسة، بالإضافة إلى تقديم حوافز للمؤسسات التي تدعم التعليم الفني، مثل تخفيضات ضريبية، مما يوفر الدعم من مصادر متنوعة للمدارس.

5- **زيادة الاعتمادات المالية لقطاع التعليم والتدريب المهني من ميزانية الدولة،** والشراكات مع القطاع الخاص، والمنح والمساعدات الدولية؛ وضخها في دعم موارد مدارس التعليم الفني.

6- **توجيه جزء من الدعم المادي من البرامج الوطنية (تكافل وكرامة) لطلاب التعليم الفني من خلفيات فقيرة،** والتركيز على الأسر الأكثر تضررا من الجائحة، أو طلاب المناطق النائية والمحرومة لدعم مواصلة واستكمال الدراسة.

7- **إطلاق المبادرات الوطنية لإعادة تأهيل مدارس التعليم الفني،** وفق أولويات وتوجهات المدارس يعد كوفيد، على أن يتم توجيه هذه المساعدات في دعم البنية التحتية والورش والموارد الخاصة بالتعليم الفني.

8- **اعتماد نظام تمويل واحد بمعايير موحدة لجميع برامج التعليم والتدريب المهني،** على أساس الأداء والكفاءة، واعتماد آراء الطلاب كجانب من تقييم ممارسات القيادات المدرسية والمعلمين، وهو ما يحفز من كفاءة العمل داخل المدرسة، ويعزز المحاسبية.، ويتم تقييم المدارس من خلال استبيانات تجمع بيانات عن مرونة بدء الدراسة ومحتوى

البرنامج الفردي، واعتماد التعلم المسبق؛ والدعم والتوجيه اللازمين في نهاية دراستهم، والمساواة بين المتعلمين والعاملين في مكان العمل؛ وفرص الدراسة والتعلم في مكان العمل، واكتساب الكفاءة في المشاريع والتدريبات العملية؛ وتقييم كفاءتهم الفردية واستعدادهم للحياة العملية والمزيد من الدراسات.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا ـ المراجع العربية:

حسن، نهلة سيد (2021): إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني (INEE) نظرة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، العدد 31 – يوليو 2021.

الشامي، السعيد سعد؛ الزنفلي، أحمد محمود، (2021): 3 تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، موجهات مستقبلية في ظل جائحة كورونا، ملخص سياسات 2021، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي.

الأمم المتحدة (2020): موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد 19 وما بعدها، الأمم المتحدة.

البنك الدولي (2020): حماية الإنسان والاقتصاد، استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، البنك الدولي، واشنطن.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2022): مصر في أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

فتحي، شاكر محمد؛ زيدان، همام بدراوي، (2003): التربية المقارنة (المنهج، الأساليب، التطبيقات)، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005): القاموس المحيط، الطبعة: الثامنة، ٢٠٠٥، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

مجاهد، محمد (2020): جائحة كورونا وحقوق الطفل من أزمة إلى فرصة، تجربة منظومة التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، اليوم العالمي للطفل، جائحة كورونا وحقوق الطفل، من أزمة إلى فرصة، 16 نوفمبر 2020، المؤتمر الافتراضي.

مرعي، إيمان: التعليم في ظل جائحة كورونا: الإشكاليات والآفاق المستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020/12/12م، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/17004.aspx، تاريخ الدخول 2022/7/23م.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2019): إلى أي مدى تبعد المنظومة الحالية عن أفضل الممارسات؟ وهل تحقق المنظومة الحالية طموحات الصناعة المصرية من

التعليم والتدريب الفني والمهني؟، بولاق، القاهرة.
المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020): رأي في أزمة منظومة التعليم قبل الجامعي، العدد5، بولاق، القاهرة.
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2021): وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 12، القاهرة.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (2010): مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر،
الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد، متاح على الرابط التالي/: https://www.sis.gov.eg/section/10/445?lang=ar تاريخ الدخول: 2022/7/23.
الهيئة العامة للاستعلامات، النظام السياسي، متاح على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/section/10/325?lang=ar تاريخ الدخول: 2022/7/23م.
الهيئة العامة للاستعلامات، ملومات أساسية، متاح على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/section/0/10?lang=ar تاريخ الدخول: 2022/7/23م.
وزارة التربية والتعليم: الكتاب الدوري رقم (18) بتاريخ 2021/8/17.
وزارة التربية والتعليم: الكتاب الدوري رقم (27)؛ بتاريخ 2021/9/22
وزارة التربية والتعليم، بيان إعلامي 1، طرق تسليم البحوث التطبيقية، التعليم الفني، سنوات النقل، 15 مايو 2020م)
وزارة التربية والتعليم، بيان إعلامي 2.
وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني (2020). بيان إعلامي.
اليونسكو، منظمة العمل الدولية (2002): التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين، تقرير مشترك صادر عن اليونسكو ومنظمة العمل الدولية.
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، ص. 173.)

ثانيًا ـ المراجع الأجنبية:

Agreement between the COMMONWEALTH OF AUSTRALIA

(Commonwealth) and NEW SOUTH WALES, VICTORIA, QUEENSLAND, WESTERN AUSTRALIA, SOUTH AUSTRALIA, TASMANIA, the AUSTRALIAN CAPITAL TERRITORY, and the NORTHERN TERRITORY (the States).

Anon. (2021). ASQA's strategic review of online learning: insights paper no. 1. Insights paper series (ASQA strategic review of online learning in the VET sector), no. 1. Melbourne, Victoria, **Retrieved** 15 April 2022, from**:** https://www.asqa.gov.au/about/how-we-regulate/strategic-reviews/online-learning-vet-sector.

Anon. (2021). ASQA's strategic review of online learning: insights paper no. 3. Insights paper series (ASQA strategic review of online learning in the VET sector), no. 1. Melbourne, Victoria, **Retrieved** 15 April 2022, **from**: https://www.asqa.gov.au/media/2056.

Anon. (2021). ASQA's strategic review of online learning: insights paper no. 2. Insights paper series (ASQA strategic review of online learning in the VET sector), no. 1. Melbourne, Victoria, **Retrieved** 15 April 2022, **from**: https://www.asqa.gov.au/media/1858

Association of Colleges (Great Britain) (AoC). (2021). How are vocational institutions innovating, evolving, and changing because of COVID-19? a study of practice and perspectives in five countries, © British Council, United Kingdom,

Aubrecht, P., Essink, J., Kovac, M., & Vandenberghe, A. S. (2020). Centralized and decentralized responses to COVID-19 in federal systems: US and EU comparisons. Available at SSRN 3584182.

Australian government (2022): Study Australia, **Retrieved** 25 April 2022, **from**: https://www.studyaustralia.gov.au/english/study/education-system.

Australian Government, Department of Education, Skills and Employment (2020): 'This is what we heard': National Skills Commission co-design consultations, Canberra, Australian Capital Territory: Department of Education, Skills, and Employment. Retrieved 25 July 2022, from http://hdl.voced.edu.au/10707/538787 .

Australian Government, National Careers Institute: VET Information

Strategy—Real Skills for Real Careers: **Retrieved** 18 May 2022, **from**: https://www.dese.gov.au/nci/vet-action

Australian Government, The National Skills Commission (2021): Skills Priority List, Australia.

Australian government: Our people, **Retrieved** 20 April 2022, **from**: https://info.australia.gov.au/about-australia/our-country/our-people

Australian Government: Resources for teachers and school leaders, (2022), **Retrieved** 22 July 2022, **from**: https://www.dese.gov.au/covid-19/schools/resources-teachers-and-school-leaders#toc-aitsl-australian-teacher-response-campaign.

Australian government: THE AUSTRALIAN EDUCATION SYSTEM – FOUNDATION LEVEL, N.D.

Avis, J., Atkins, L., Esmond, B., & McGrath, S. (2021). Re-conceptualising VET: responses to covid-19. Journal of Vocational Education & Training, 73(1), 1-23.

Baker McKenzie. (2020). Beyond COVID-19: Supply Chain Resilience Holds Key to Recovery,

Baptista, I., Marlier, E., Spasova, S., Peña-Casas, R., Fronteddu, B., Ghailani, D., ... & Regazzoni, P. (2021). Social protection and inclusion policy responses to the COVID-19 crisis. An analysis of policies in, 35.European Union, 2021.

Brown, N., Te Riele, K., Shelley, B. & Woodroffe, J. (2020). Learning at home during COVID-19: Effects on vulnerable young Australians. Independent Rapid Response Report. Hobart, © Peter Underwood Centre for Educational Attainment, University of Tasmania.

Busy At Work: 2022 Industry Training Hub for Wide Bay Region - BUSY At Work, **Retrieved** 15 April 2022, **from**: https://www.busyatwork.com.au/industry-training-hub-maryborough/

Caves, K., & Renold, U. (2018). Goal-Setting for TVET Reform: A Framework for Identifying the Ideal System in Nepal. Journal of Education and Research, 8(1), DOI:10.3126/jer.v8i1.25477

Cedefop (a): Finland: new quality strategy for VET, **Retrieved** 16 June 2022, **from**: https://www.cedefop.europa.eu/fr/news/finland-new-quality-strategy-vet

Cedefop (b). (2019). spotlight on VET, FINLAND, European Union, DOI: 10.2801/777512

Cedefop (c). (2020) How are European countries managing apprenticeships to respond to the COVID-19 crisis? European Union.

Cedefop (e). (2019) Vocational education and training in Finland: short description. Luxembourg: Publications Office.

Cedefop (f). (2021). Spotlight on VET 2020 compilation Vocational education and training systems in Europe. Luxembourg, Publications Office. http://data.europa.eu/doi/10.2801/667443

Cedefop. (2020) Vocational education and training in Europe, 1995-2035, Scenarios for European vocational education and training in the 21st century, Office of the European Union, Luxembourg.

Cedefop. (d). (2019). Vocational education and training in Finland: short description, Publications Office, 2019, https://data.europa.eu/doi/10.2801/841614

Cedefop: About Finland: **Retrieved** 1 June 2022 **from**: https://www.cedefop.europa.eu/en/countries/finland#3

Cedefop: Finland: Skills in 2035, **Retrieved** 1 June 2022 from**:** https://www.cedefop.europa.eu/en/news/finland-skills-2035

Chang, G. C., Yano, S., & Huong, L. (2020). Fiscal responses to education and training in the context of COVID-19., UNESCO, France.

Chircop, D. (2020). Education in isolation in the pandemic, following the path of Isaac Newton, EPRS | European Parliamentary Research Service.

Choi, M., Tessler, H., & Kao, G. (2020). Arts and crafts as an educational strategy and coping mechanism for Republic of Korea and United States parents during the COVID-19 pandemic. International Review of Education, 66(5), 715-735.

Chun, H. K., Comyn, P., & Moreno da Fonseca, P. (2021). Skills development in the time of COVID-19: taking stock of the initial responses in technical and vocational education and training. Geneva: International Labour Office.

COVID-19 Global Education Recovery Tracker. (2022). New Global Tracker to Measure Pandemic's Impact on Education Worldwide, 2022, **Retrieved** 9 April 2022. **from**: https://www.covideducationrecovery.global/stories/2021-03-26-new-global-tracker/

Darling-Hammond, L., & Hyler, M. E. (2020). Preparing educators for the time of COVID… and beyond. European Journal of Teacher Education, 43(4), 457-465.

Department of Foreign Affairs and Trade. (N.D). The Skills Sector and COVID-19: Practical Actions, Education Section, Department of Foreign Affairs and Trade.

Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion: Reflections on the issues facing TVET and its potential in the time of COVID-19, **Retrieved** 25 July 2022, **from**: https://ec.europa.eu/social/vocational-skills-week/news/reflections-issues-facing-tvet-and-its-potential-time-covid-19-2020-04-21_en

El-Ashamwi, 1. and Megahed, M., 2020. *Combatting COVID-19 Consequences: Egypt's Response in the* Technical and Vocational Education and Training (TVET) Sector. Egypt: Ministry of Education and Technical Education (MoETE).

European Commission (2021). RECOVERY AND RESILIENCE SCOREBOARD, Thematic analysis, Education, 2021,

European Commission. (2020). EU launches new €50 million pilot to develop skills and education across Europe, **Retrieved** 18 july 2022, **from**: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_694

European Commission: Finland's recovery and resilience plan, **Retrieved** 18 july 2022, **from**: https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/recovery-coronavirus/recovery-and-resilience-facility/finlands-recovery-and-resilience-plan_en

European Parliament's Committee on Culture and Education (2021): Analysis of the results of research dealing with European vocational education and training experiences during the COVID19 pandemic, with specific reference to the, so called, vulnerable group, © European Union. **Retrieved** 17 July 2022, from**:** http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=IPOL_STU(2021)690872

Ferguson. H, Carol. E, and Maslaris. A. (2022). Vocational education and training, Budget Review 2020–21 Index, **Retrieved** 25 May 2022, **from**:

https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/BudgetReview202021/VocationalEducationTraining **(26/5/2022)**

Finnish Government. (2020). Replies by the Government of Finland to the questionnaire by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

Finnish National Agency for Education (c): VET quality strategy and frameworks: **Retrieved** 16 July 2022, **from**: https://www.oph.fi/en/education-system/finnish-vocational-education-and-training/quality-assurance-national-reference/vet-quality-strategy-and-frameworks

Finnish National Agency for Education (d): KEY FIGURES ON VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING IN FINLAND, Finnish VET is competence-based and customer-oriented, 2020, p. 15

Finnish, N. A. E. (2020). Distance Education in Finland during the COVID-19 Crisis. Initial Observations. Helsinki, Finland: National Agency for Education (Opetushallitus).

German Office for International Cooperation in Vocational Education and Training (GOVET). (2022). Effects of the COVID-19 pandemic on vocational education and training: international perspectives of policy makers and practitioners, Bonn.

Giunipero, R. (2020). COPING WITH COVID-19-Mapping education and training responses to the health crisis in ETF. **Retrieved** 26 August 2022, **from**: https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/eu-neighbours-coping-covid-19-education-and-training

Green, C., Mynhier, L., Banfill, J. et al. (2020). Preparing education for the crises of tomorrowc: A framework for adaptability. International Review of Education, 66, 857–879, © 2022 Springer Nature Switzerland AG, https://doi.org/10.1007/s11159-020-09878-3

Hargreaves, J. (2011). Vocational Training and Social Inclusion. At a Glance. National Centre for Vocational Education Research Ltd. PO Box 8288, Stational Arcade, Adelaide, SA 5000, Australia.

Hayashi, R., Garcia, M., & Jayasundara, H. D. S. A. (2021). COVID-19 Impact on Technical and Vocational Education and Training in Sri Lanka.

Hite, L. M., & McDonald, K. S. (2008). A New Era for Career

Development and HRD. Advances in Developing Human Resources, 10(1), 3–7. https://doi.org/10.1177/1523422307310103

Hite, L. M., & McDonald, K. S. (2020). Careers after COVID-19: Challenges and changes. Human Resource Development International, 23(4), 427-437.

Hume, S., & Griffin, T. (2021). The Online Delivery of VET during COVID-19: Part 1. Research Report. National Centre for Vocational Education Research (NCVER), © Commonwealth of Australia.

Hume, S., & Griffin, T. (2022). The online delivery of VET during the COVID-19 pandemic: part 2.

Hurley, P. (2020). The impact of coronavirus on apprentices and trainees. Mitchell Institute for Education and Health Policy, Victoria University.

International Labour Organisation (ILO). (2020). Distance and Online Learning during the Time of COVID 19. Policy Brief.

International Labour Organization (a): 2020, A safe and healthy return to work during the COVID-19 pandemic, ILO. Geneva, Switzerland. **Retrieved** 26 August 2022, **from**: https://www.ilo.org/global/topics/safety-and-health-at-work/resources-library/publications/WCMS_745549/lang--en/index.htm

International Labour Organization, UNESCO, and World Bank Group. (2020). ILO–UNESCO–WBG joint survey on technical and vocational education and training (TVET) and skills development during the time of COVID-19.

Ismail, S. (2015). Equity and Education. DOI:10.1016/B978-0-08-097086-8.92099-3

itslearning AS: disruption prompted this Finnish school to reinvent vocational learning, 2022, **Retrieved** 14 July 2022, **from**: https://itslearning.com/global/com/reinventing-vocational-learning/

J. Reis et al, Digital Transformation (2018). A Literature Review and Guidelines for Future Research, Springer International Publishing AG, part of Springer Nature, pp. 411–421.

Jain, S., & Martindale, E. T. (2012). Facilitating continuous learning: A review of research and practice on individual learning capabilities and organizational learning environments. the Proceedings of Assocation for Educational Communication & Technology (AECT), 288-297.

Joyce, S. (2019). Strengthening skills: expert review of Australia's vocational education and training system, © Commonwealth of Australia, 2019.

Kalman, M.; Kalender, B. & Cesur, B. (2022). Teacher learning and

professional development during the COVID-19 pandemic: A descriptive study. Educational Research: Theory and Practice, 33(2), 1-22.

Kanwar, A., Balasubramanian, K., & Carr, A. (2019). Changing the TVET paradigm: new models for lifelong learning. International Journal of Training Research, 17(sup1), 54-68.

Karra. S.: TVET in the time of COVID-19: Challenges and opportunities, **Retrieved** 2 September 2021, **from**: https://www.nationalskillsnetwork.in/tvet-in-the-time-of-covid-19-challenges-and-opportunities/

Kassem, N., Taleb, N.: Impact of COVID-19 Pandemic on the labour market and TVET in Egypt, Employment Promotion Project (EPPIII), GIZ, September 2021.

Kauppinen, J. (2014). Lessons from Finland and How We Might Apply Them in Britain, National Union of Teacher.

Kauppinen, J. (2016). Curriculum in Finland. Finnish National Board of Education, Torres Vedras, 14.

Korea Research Institute for Vocational Education & Training. (2020) Best Practices in TVET Policies Coping with COVID-19 Crisis: UNEVOC Network East and Southeast Asia Cluster Countries, KRIVET.

Kumpulainen. K. (2020). 5 Strengths of Finnish Vocational Education and Training, **Retrieved** 16 July 2022, **from**: https://www.polarpartners.fi/5-strengths-of-finnish-vocational-education-and-training/

Lee, J. (2010). Partnerships with industry for efficient and effective implementation of TVET. International Journal of Vocational Education and Training, 17(2), 39-56.

Lehtonen, K., Oja, S., & Hakamäki, M. (2022). Equality in sports and physical activity in Finland in 2021. Ministry of Education and Culture, Finland

Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. A. (2020). TVET Systems' response to COVID-19: Challenges and Opportunities.

Levin, V., Santos, I. V., Weber, M., & Hoftijzer, M. A. (2020). TVET Systems' response to COVID-19: Challenges and Opportunities.

Linkov, I., & Trump, B. D. (2019). The science and practice of resilience. Cham: Springer International Publishing. Linkov, I., & Trump, B. D. (2019). The science and practice of resilience. Cham: Springer International Publishing

Madu, M. C., & Edokpolor, J. E. (2021). Issues and Challenges Facing The Teaching and Learning of Tvet in The Covid-19 Pandemic Era. Journal of Vocational Education Studies, 4(2), 188-195. https://doi.org/10.12928/joves.v4i2.4921

Majumdar, S., Araiztegui, I., & Tknika, B. V. (2020). Technical vocational education and training: Reflections on the issues facing TVET and its potential in the time of COVID-19.

Manyati, T. K., & Mutsau, M. (2021). Leveraging green skills in response to the COVID-19 crisis: a case study of small and medium enterprises in Harare, Zimbabwe. Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, Vol. 13 No. 4, © Emerald Publishing Limited.

McKenzie, B. (2020). Beyond COVID-19: supply chain resilience holds key to recovery. Oxford Economics.

Medscape: What is COVID-19? Retrieved 20 March 2022, from: https://www.medscape.com/answers/2500114-197401/what-is-covid-19

Metsola, L. (2022): Vocational Education and Training Invests in Sustainable Development in Finland, **Retrieved** 9 July 2022, **from**: https://hub.vet4eu2.eu/blog/2022/05/12/vocational-education-and-training-invests/

Ministry of Education and Culture (a): 2020, The Finnish education system, **Retrieved** 18 July 2022, **from**: https://okm.fi/en/education-system

Ministry of Education and Culture (b): The impact of coronavirus on education and culture, **Retrieved** 31 May 2022, **from**, https://okm.fi/en/the-impact-of-coronavirus-on-education-and-culture (31/5/2022)

Ministry of Education and Culture (c): Reforms go ahead – the General Government Fiscal Plan secures funding for extending compulsory education, PRESS RELEASE, 17.4.2020, **Retrieved** 14 July 2022, **from**: https://okm.fi/en/-/uudistukset-etenevat-julkisen-talouden-suunnitelma-turvaa-oppivelvollisuuden-laajentamisen-rahoituksen

Ministry of Education and Culture: Preparing the Programme to Develop Quality and Equality in Vocational Education and Training, 2020, **Retrieved** 17 July 2022, **from**: https://okm.fi/en/quality-and-equality-in-vocational-education-and-training

Mumtaz, M., Hussain, N., Baqar, Z., Anwar, S., & Bilal, M. (2021). Deciphering the impact of novel coronavirus pandemic on agricultural sustainability, food security, and socio-economic sectors—a review. Environmental Science and Pollution Research, 28(36), 49410-49424.

National Library of Medicine: COVID-19 Information: Features, Evaluation, and Treatment of Coronavirus (COVID-19), February 5, 2022. **Retrieved** 20 March 2022, **from**: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK554776/

Neves, A., 2010. A holistic approach to the Ontario curriculum Moving to a More Coherent Curriculum, Ottawa: Library and Archives Canada = Bibliothèque et Archives Canada.

Njenga, Moses. (2020). A Practical Conceptualization of TVET, © Kiadja az Akadémiai Kiadó Zrtm DOI: 10.1556/9789634545903

Noble, I. R., Huq, S., Anokhin, Y. A., Carmin, J. A., Goudou, D., Lansigan, F. P., ... & Chu, E. (2015). Adaptation needs and options. In Climate Change 2014 Impacts, Adaptation and Vulnerability: Part A: Global and Sectoral Aspects (pp. 833-868). Cambridge University Press.

NSW Department of Education (2020): Lessons from the COVID-19 Pandemic, January – July 2020, Australia.

OECD (a): EDUCATION POLICY OUTLOOK, FINLAND, 2020.

OECD/Statistics Finland (2021), Finland: Road to Recovery after COVID-19, OECD Publishing, Paris, 2021.

OECD: ECONOMIC POLICY REFORMS 2021: GOING FOR GROWTH © OECD 2021, https://doi.org/10.1787/3c796721-en

OECD: Implications of the COVID-19 pandemic for Vocational Education and Training, 2021, https://doi.org/10.1787/55afea00-en

OECD-Education International (2021), Principles for an Effective and Equitable Educational Recovery, OECD Publishing, Paris.

Omnia Education Partnerships (OEP). (2021). Case study on Finnish TVET: a resilient model of training during COVID-19. © UNESCO

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). VET in a Time of Crisis: Building Foundations for Resilient Vocational Education and Training Systems. OECD Publishing.

Park, C. Y., & Inocencio, A. M. (2020). COVID-19, Technology, and Polarizing Jobs ADB Brief 147. AUGUST 2020, Metro Manila, Philippines: Asian Development Bank. DOI: http://dx.doi.org/10.22617/BRF200217-2

PARLIAMENT of Australia: Infosheet 20 - The Australian system of government, **Retrieved** 20 April 2022, **from**: https://www.aph.gov.au/About_Parliament/House_of_Representatives/Powers_practice_and_procedure/00_-_Infosheets/Infosheet_20_-_The_Australian_system_of_government

Rojewski, J.W. (2009). A Conceptual Framework for Technical and Vocational Education and Training. In: Maclean, R., Wilson, D. (eds) International Handbook of Education for the Changing World of Work. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-1-4020-5281-1_2

Sakamoto, A. (2019). Reconceptualizing skills development for achieving inclusive growth: the horizon of a new generation of skills policy. International Journal of Training Research, 17(sup1), 69-82.

Schlogl, L., & Sumner, A. (2020). Disrupted Development and the Future of Inequality in the Age of Automation (p. 102). Springer Nature, Rethinking International Development series, Palgrave Macmillan.

Somasundaram, U. V., & Egan, T. M. (2004). Training and Development:

An Examination of Definitions and Dependent Variables. Online Submission.

Stanistreet, P., Elfert, M., & Atchoarena, D. (2020). Education in the age of COVID-19: Understanding the consequences. International Review of Education, 66(5), 627-633.

T Hatch: What's Changing Post-COVID in Finland, New Zealand, and South Africa?, 2020, **Retrieved** 9 June 2022, **from**: https://internationalednews.com/2022/03/02/whats-changing-post-covid-in-finland-new-zealand-and-south-africa/

Terveisin, A. (2022). Pepper Robot in TVET in Finland - Lucubrate Magazine. Retrieved 24 July 2022, from https://magazine.lucubrates.com/pepper-robot-in-tvet-in-finland/

The Australian Skills Quality Authority. (2020). ASQA Regulatory Strategy 2020-22 **Retrieved** 1 April 2022, **from**: https://www.asqa.gov.au/resources/publications/asqa-regulatory-strategy-2020-22 .

The Australian Skills Quality Authority: COVID-19: ASQA is committed to working with providers. **Retrieved** 18 May 2022, **from** https://www.asqa.gov.au/covid-19

The Australian Skills Quality Authority: SLG Terms of Reference, Terms of Reference, 2022.

The Australian Trade and Investment Commission, **Retrieved** 20 April 2022, **from**: https://www.austrade.gov.au/benchmark-report/resilient-economy

The Australian Trade and Investment Commission: 12 updates on Australia's pandemic performance, **Retrieved** 20 April 2022, **from:** https://www.austrade.gov.au/benchmark-report/resources/12-updates-on-australia-s-pandemic-performance

The Australian Trade and Investment Commission: An open economy deeply integrated in global trade, **Retrieved** 20 April 2022, **from**: https://www.austrade.gov.au/benchmark-report/global-ties/global-ties

The European Training Foundation: Working together to improve technical and vocational education and training in Egypt, **Retrieved** 12 January 2022, **from**: https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/working-together-improve-technical-and-vocational-education-and-training-egypt

The Global Facility for Disaster Reduction and Recovery: Disaster Recovery Guidance Series, Education Sector Recovery, January 7, 2019, Washington, DC, **Retrieved** 29 April 2022, **from**: https://www.gfdrr.org/en/publication/education-sector-recovery

The Parliamentary Education Office. (2022). Australian system of government, **Retrieved** 20 April 2022, **from**:

https://peo.gov.au/understand-our-parliament/how-parliament-works/system-of-government/australian-system-of-government/
THE WORLD FACTBOOK: Australia, 2022, **Retrieved** 20 April 2022, **from**: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/australia/#introduction
UNESCO - UNEVOC: TVET Country Profiles, Australia, November 2018.
UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD (2021): WHAT'S NEXT? Lessons on Education Recovery: Findings from a Survey of Ministries of Education amid the COVID-19 Pandemic, JUNE 2021, © UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD.
UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD (2021): WHAT'S NEXT? Lessons on Education Recovery: Findings from a Survey of Ministries of Education amid the COVID-19 Pandemic, JUNE 2021, © UNESCO, UNICEF, The World Bank and OECD.
UNESCO. International Centre for Technical and Vocational Education and Training (UNESCO-UNEVOC). (2020). UNESCO-UNEVOC medium-term strategy for 2021-2023: strengthening TVET capacities and cooperation in the Member States.
UNESCO. International Centre for Technical and Vocational Education and Training (UNESCO-UNEVOC). (2021). Strengthening the responsiveness, agility, and resilience of TVET institutions for the post-COVID-19 era, © UNESCO-UNEVOC.
UNESCO: fiscal responses to education and training in the context of COVID-19, UNESCO, October 2020.
UNESCO-UNEVOC: TVETipedia Glossary, 2022, **Retrieved** 20 March 2022, **from**: https://unevoc.unesco.org/home/TVETipedia+Glossary/lang=en/filt=all/id=475
UNESCO-UNEVOC: Work-based learning and skills demonstrations during COVID-19 Promising Practice, 2021.
United Nation: POLICY BRIEF: EDUCATION DURING COVID-19 AND BEYOND, AUGUST 2020.
United Nation: UNESCO COVID 19 Education Response Education Sector, TVET systems and labor markets, issue notes, Issue note n° 5.2 – April 2020,
United Nations Children's Fund, UNESCO, World Bank. (2022). Where are we on education recovery? **Retrieved** 22 August 2022, **from**: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381091
United Nations, 2018, Working Together: Integration, institutions and the Sustainable Development Goals, World Public Sector Report 2018, Division for Public Administration and Development Management, Department of Economic and Social Affairs, (DPADM), New York,

April.
Van der Graaf, L., Dunajeva, J., Siarova, H., Bankauskaite, R. 2021, Research for CULT Committee – Education and Youth in Post-COVID-19 Europe – Crisis Effects and Policy Recommendations, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, Brussels
Vermont Agency of Education. (2021). VERMONT'S EDUCATION RECOVERY, Framework and Overview.
voced (a): Focus on the impact of COVID-19 on education and training: **Retrieved** 17 May 2022, **from**: https://www.voced.edu.au/focus-impact-covid-19-education-and-training
VOCEDplus (a): Skills Organisations Pilots and the Qualifications Reforms, **Retrieved** 27 April 2022, from**:** https://www.voced.edu.au/vet-knowledge-bank-timeline-australian-vet-policy-initiatives
VOCEDplus (b): Industry Engagement Reforms, **Retrieved** 27 April 2022, **from**: https://www.voced.edu.au/vet-knowledge-bank-timeline-australian-vet-policy-initiatives
VOCEDplus (c): National Skills Commission, **Retrieved** 27 April 2022, from**:** https://www.voced.edu.au/vet-knowledge-bank-timeline-australian-vet-policy-initiatives
VOCEDplus (d): Industry Training Hubs, **Retrieved** 22 April 2022, **from**: https://www.voced.edu.au/vet-knowledge-bank-timeline-australian-vet-policy-initiatives
VOCEDplus (e): Boosting Apprenticeship Commencements, **Retrieved** 27 April 2022, **from**: https://www.voced.edu.au/vet-knowledge-bank-timeline-australian-vet-policy-initiatives
White, I., & Rittie, T. (2022). Upskilling and Reskilling: The Impact of the COVID-19 Pandemic on Employers and Their Training Choices. Research Report. National Centre for Vocational Education Research (NCVER).
Wordnik Dictionary (2021). Contextualization, Available at: https://www.wordnik.com/words/contextualization .
world bank Data: 2022, **Retrieved** 16 June 2022, **from**: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=FI
World Bank: UNLEASHING THE POWER OF EDUCATIONAL TECHNOLOGY IN TVET SYSTEMS, © The World Bank Group, Washington DC, 2021.
Yacvic: COVID-19 and Young People, youth Affairs Council Victoria, 17 April 2020.
Yeap, C. F., Su- haimi, N., & Nasir, M. K. M. (2021). Issues, Challenges, and Suggestions for Empower- ing Technical Vocational Education

and Training Education during the COVID-19 Pandemic in Malaysia. Creative Education, 12, 1818-1839. https://doi.org/10.4236/ce.2021.128138

Yorke, L., Rose, P., Bayley, S., Wole, D. and Ramchandani, P. 2021. The Importance of Students' Socio-Emotional Learning, Mental Health, and Wellbeing in the time of COVID-19. 2021/025. https://doi.org/10.35489/BSG-RISERI2021/025

Zedan, S. (2021). TVET: Labor force today, entrepreneurial leaders tomorrow. Journal of the International Council for Small Business, 2(1), 42-45.

Ziqiao Chen, et. Al. (2020). Green Stimulus in a Post-pandemic Recovery: The Role of Skills for a Resilient Recovery, Environment Resource Economic, 76, 901–911. https://doi.org/10.1007/s10640-020-00464-7, © Springer Nature B.V. https://doi.org/10.1007/s10640-020-00464-7